جمهورية مصر العربية

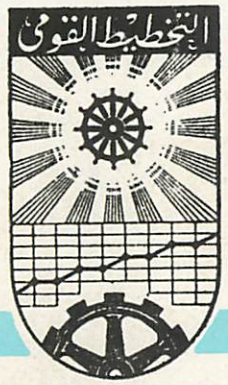

معهد التخطيط القومى

مذكرة خارجية رقم (١٥٥٣)

تجربة التخطيط وتطور الاقتصاد العمانى

١٩٧١ ـ ١٩٩٠

اعداد

الدكتور/ عبد الفتاح محمد حسين

سبتمبر ١٩٩٢

= = = = = = = = =

تجربه التخطيط وتطور الاقتصاد العمانى
١٩٧١ ـ ١٩٩٠

اعداد

الدكتور عبدالفتاح محمد حسين

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــــديـــــم

منذ ان تولى جلالة السلطان قابوس بن سعيد مقاليد الحكم تركـــزت الجهود نحو بناء دوله عصريه فى عمان. وقوام ذلك يكمن في بداية اخـــراج الاقتصاد الوطني من الجمود والتخلف الى مراحل النمو والانطلاق.

ونظرا لان الدوله هي المتلقي لاكبر جزء من الدخل القومي نتيجـــة استحواذها على عوائد النفط التي تشكل معظم هذا الدخل، فان الـــدور الحكومي كان اساسيا منذ بداية عملية التدميه، مما ادى الى مركزيـــه ادارة هذه العمليه ، وبالتالي اصبح اسلوب التخطيط هو المنهج الضروري والحتمـــي لتحقيق التدميه المرجوه.

ولكن مايلفت النظر في تجربه التخطيط العمانيه انها قامت علـــى دعامتين واستطاعت ان تحتفظ بالتوازن بينهما . فمن ناحيه اعتمدت علـــى التدخل المباشر من الدوله من خلال الانفاق الحكومي بحيث استطاعت الى جانـب دفع التدميه في القطاعات الاقتصاديه المختلفه ان تكثف جهودها في بنـــاء رأس المال الاجتماعي بانشاء قطاعات البنيه الاساسيه التي لم تكن موجـــوده اصلا. ومن الناحيه الاخرى استطاعت عن طريق اساليب التخطيط التاشيـــري ان تتدخل بصورة غير مباشره لتدفع بجهود القطاع الخاص نحو مزيدا مـــن المشاركه في عملية التدميه ليس من الناحيه الكمية فقط ولكن ايضا مـــن الناحيه النوعيه ، مما انعكس على ايجابية دور هذا القطاع مقارنة بـــدوره في كثير من البلدان الناميه.

ولقد نشأت فكرة هذه الدراسه من كون ان هناك ندره نسبيه فـــي الكتابات التي تؤصل لهذه التجربه بالاضافه الى ان جل ماكتب اما تطبـــق عليه الجزئيه بحيث يتناول هذه التجربه من منظور التعرض لقطاع اقتصـــادي معين او خطة خمسيه معينه، واما يتسم بالوجه التوثيقي دون التعـــرض بالتحليل للجوانب المختلفه والربط بينها والخروج بنتائج محدده تلقـــي الضوء على العلاقه بين العمليه التخطيطيه وعمليه التدميه الاقتصاديـــه والاجتماعيه .

وانطلاقا مماسبق يتمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسه في محاولة تحليل الجوانب المختلفه لهذه التجربه وماتحقق لها من ايجابيات بغية تعميقها وما انطوت عليه من سلبيات وماوراء ذلك من مشكلات واسباب بما يمكن من اقتراح الوسائل المناسبة للتغلب على هذه المشكلات بالصورة التي تنعكس في النهايه على تعظيم مردود الجهود التنمويه المبذوله.

وبناء على ذلك فان الدراسه تتكون بالاضافه الى المقدمه والخاتمه من ثلاثة فصول. فيتعرض الفصل الاول منها الى التطور التاريخي للاجهزه التخطيطيه باعتبار ان الاطار المؤسسي هو من اول واهم شروط نجاح عمليه التخطيط.

ويتناول الفصل الثاني المراحل التخطيطيه المختلفه والتي قسمت على اساس فترات الخطط الخمسيه المتعاقبه باعتبار ان كل خطه تمثل مرحله من مراحل تطور الاقتصاد العماني لها معطياتها وظروفها الخاصه. فيتعرض هذا الفصل الى اهداف كل خطه وكيفية صياغتها ثم ماتضمنته هذه الخطه من سياسات ومدى مناسبة هذه السياسات لتحقيق تلك الاهداف.

اما الفصل الثالث فيقدم تحليلا لبعض المؤشرات الرئيسيه التي تقدم تقييما للاداء الاقتصادي الذي حدث في ظل عملية التخطيط، فيقسم هذه المؤشرات الى مجموعتين: الاولى تضم المؤشرات الاقتصاديه، اما الثانيه فتضم المؤشرات الاجتماعيه.

وبالرغم من ان هذه الدراسه تغطي بصفه عامه الفتره ١٩٧١ - ١٩٩٠ والتي بدأت بمرحلة الاعداد للتخطيط (٧١-١٩٧٥) وانتهت بنهاية الخطة الثالثه (٨٦-١٩٩٠) ، الا انها امتدت في فصلها الثاني لتتناول الفتره حتى ١٩٩٥ والتي تشمل مرحلة الخطة الخمسيه الرابعه (٩١-١٩٩٥)، ذلك انه وبالرغم من عدم امكانية التعرض لتقييم الاداء الاقتصادي في ظل هذه الخطة التي مازالت في طور التنفيذ، الا انها تمثل مرحله من اهم مراحل العمليه التخطيطيه، فلقد شكل اسلوب اعدادها - كما سيتضح من الدراسه - قفزه نوعيه على طريق تطوير العمل التخطيطي بالسلطنه ، وبالتالي كان من المناسب التعرض لها في معرض تناول التطور التاريخي للعمليه التخطيطيه.

وتعتمد الدراسه على اتباع الاسلوب الاحصائي في معظم الاحوال والاسلوب الوصفي في احيان اخرى لعقد المقارنات مع الادبيات والدراسات المختلفه التي تعرضت لجوانب تتصل بهذه الدراسه ، هذا مع ملاحظة ان درجة تفصيل وعمق التحليل في المواضع المختلفه تتناسب مع درجة توافر المعلومات والبيانات الاحصائيه سواء من حيث الكم او من حيث النوع، اذ ان ندرة البيانات في بعض الاحيان قد شكلت قيدا رئيسيا على عملية التحليل والمقارنة.

وفي هذا المجال اعتمدت الدراسه على اصدارات الجهات والوزارات المعنيه والبيانات المنشوره وغير المنشوره، علاوه على الدراسات المختلفه التي اعدت في مجالات التخطيط والتنميه وعلى صله بالجوانب التي تناولتها الدراسه.

ويأمل الباحث ان تكون هذه الدراسه لبنه في محاولات التاصيل لتجربه من تجارب احدى الدول الناميه في مجال عمليه التخطيط من اجل التنميه، علاوه على اثرائها لمكتبه التخطيط بالمعهد حيث تقدم للباحثين المعلومه عن بعض جوانب الاقتصاد العماني والذى ربما لم يتطرق له الا القليل من الباحثين.

والله ولي التوفيق ،،،

الباحث

محتويـــات الدراســـه

الموضوع	الصفحه
تمهيد :	۴
الفصل الاول :	
التطور التاريخي للاجهزه التخطيطيه	۱
الفصل الثاني :	
مراحل تطور العمليه التخطيطيه	٦
۲ ـ ۱ مرحلة الاعداد للتخطيط (۱۹۷۱ ـ ۱۹۷۵)	٦
۲ ـ ۲ الخطه الخمسيه الاولى (۱۹۷٦ ـ ۱۹۸۰)	۱۰
۲ ـ ۳ الخطه الخمسيه الثانيه (۱۹۸۱ ـ ۱۹۸۵)	۱۷
۲ ـ ٤ الخطه الخمسيه الثالثه (۱۹۸٦ ـ ۱۹۹۰)	۲۳
۲ ـ ٥ الخطه الخمسيه الرابعه (۱۹۹۱ ـ ۱۹۹٥)	۳۱
الفصل الثالث :	
أهم مؤشرات الاداء الاقتصادى خلال الفتره ۱۹۷۱ ـ ۱۹۹۰ .	٥۱
۳ ـ ۱ المؤشرات الاقتصاديه	٥۲
۳ ـ۱ ـ ۱ الاستثمار	٥۲
۳ ـ ۱ ـ ۱ ـ ۱ الاستثمار الحكومى	٥٥
۳ ـ ۱ ـ ۱ ـ ۲ الاستثمار الخاص	٦٤
۳ ـ ۱ ـ ۲ الناتج المحلى الاجمالى	۷۰
۳ ـ ۱ ـ ۳ الصادرات	۸۰
۳ ـ ۲ المؤشرات الاجتماعيه	۸٤
۳ ـ ۲ ـ ۱ الصحه	۸٤
۳ ـ ۲ ـ ۲ التعليم	۸۷
الملخص والتوصيات	۸۹
المراجع	۹٥
ملحق احصائى	۹۸

تمهيـــــــــــــد

كانت الصوره العامه للاقتصاد العماني قبل نقطة الانطلاق فى عام ١٩٧٠ تنم عن مدى التخلف الذى كان يمسك بتلابيبه، حيث كان يتكون من ثلاثة قطاعات رئيسيه فقط، تنتج فيما بينها نحو ٩٢,٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى وهى قطاع النفط بنصيب ٦٨,٤٪ ، وقطاع الزراعه والاسماك الذى بلغت حصته نحو ١٥,٨٪ ، وقطاع التشييد والبناء بنصيب ٨,٢٪ ، فى حين بلغ نصيب الثمانية قطاعات الاخرى حوالى ٧,٦٪ فقط. ولم يكن هناك تواجد لقطاع الصناعه سوى بعض الصناعات الحرفيه بحيث بلغ نصيبها نحو ٠,٢٪ فقط من الناتج المحلى الاجمالى(١).

وقبل هذا الوقت بثلاث سنوات اى فى عام ١٩٦٧ الذى شهد بداية اكتشاف النفط كان القطاع الرئيسي فى لاقتصاد العمانى هو قطاع الزراعه والاسماك والذى كان يعتمد عليه معظم السكان، حيث تشير بعض التقديرات الى انه كان يعيش فى اوائل السبعينات نحو ٨٠٪ من العدد الكلى للسكان فى الريف(٢). والان اصبح يرتبط بالزراعه نحو ٥٠٪ من اجمالى عدد السكان بالسلطنه، ويشكل العاملون بها حوالى ٣٦٪ من اجمالى القوى العامله(٣).

وكانت الموارد الارضيه القابله للزراعه تبلغ نحو ٣٨ الف هكتار تطورت الى ان اصبحت فى الثمانينات نحو ٥١,٥ الف هكتار، والان تقدر بنحو ٨٣,٤ الف هكتار بمايشكل حوالى ٨,٢٨٪ من المجموع الكلى لمساحة السلطنه(٤).

---

(١) محسوبه حسب: الاقتصاد العماني فى عشر سنوات (١٩٧٠-١٩٨٠) - سلطنة عمان - وزارة التجاره والصناعه - مسقط بدون تاريخ ص ٢١.

(٢) علم الهدى حماد (دكتور) - بتنمية الزراعه والثروه السمكيه فى سلطنة عمان - وزارة الزراعه والاسماك - مسقط ١٩٨١ ص ٣٦.

(٣) عادل ابراهيم هندى (دكتور) - الابعاد الرئيسيه لاستراتيجية تنمية وتطوير الزراعه العمانيه - ورقه مقدمه فى الندوه العلميه الدوليه لبحث وسائل النهوض بالزراعه العمانيه - مسقط اكتوبر ١٩٨٩ ص ١.

(٤) مشاريع الاستثمار الزراعى فى سلطنة عمان وعوامل حفز القطاع الخاص لها - غرفة تجارة وصناعة عمان - ورقه مقدمه للندوه المذكورة آنفا ص٧ ، ونفس المرجع السابق ص٤.

اما المساحه المنزرعه فعلا فبلغت حسب تقديرات عام ١٩٨٨ نحو ٥٤,٩ الف هكتار موزعه بين انتاج الفاكهه والخضروات والمحاصيل الحقليه بنسبة ٦٠,٤٪ ، ١٠,٩٪ ، ٢٨,٧٪ على الترتيب. وهكذا يتضح ان اهم مزروعات قطاع الزراعه العمانيه هى الفاكهه وعلى رأس هذه المجموعه يأتى انتاج التمور حيث تبلغ المساحه المنزرعه بالنخيل نحو ٣٥ الف هكتار بما يشكل حوالى ٧٥,٥٪ من المساحه المخصصه للفاكهه ونحو ٤٥,٥٪ من المساحه الكليه المزروعه على مستوى السلطنه(١).

وبالرغم من ان المساحه المنزرعه لاتشكل سوى ٦٥,٧٪ من اجمالى المساحه القابله للزراعه، الا ان امكانات التوسع فى المساحه المنزرعه تصطدم بمحدوديه الموارد المائيه.

فهذه الموارد تعتمد بدرجه اساسيه على المياه الجوفيه، ذلك ان الامطار بالسلطنه تعتبر قليله، حيث يبلغ متوسط هطولها ١٠٠ ملليمتر فى السنه، ويصل اقصاه فى قليل من المناطق مثل المنطقه الجنوبيه والجبل الاخضر وساحل الباطنه بصفه عامه فيبلغ ٣٠٠ ملليمتر فى المتوسط سنويا، وهناك مساحات كبيره من السلطنه لاتتمتع باى امطار(٢). لذلك فان كمية الامطار لاتفى بحاجة الانتاج الزراعى باستثناء منطقة صلاله.

وحسب بعض التقديرات تبلغ كمية الموارد المائيه الصالحه للاستعمال ذات الصفات الحاليه التى تتعلق بالتسرب والامتصاص فى سائر انحاء السلطنه نحو ٦٣٠ مليون متر مكعب فى العام، بينما يقدر مجموع الاستهلاك السنوى بحوالى ٤٣٠ مليون متر مكعب(٣).

---

(١) فيصل بن خميس الحشار - السياسه السعريه والهوامش التسويقيه للمنتجات الزراعيه فى سلطنة عمان - ورقه مقدمه للندوه العلميه الدوليه لبحث وسائل النهوض بالزراعه العمانيه - مسقط اكتوبر ١٩٨٩ ص ٥.

(٢) عباس عبدالرحمن ابوعوف (دكتور) - السياسه الزراعيه فى سلطنة عمان وافاق التطوير - ورقه مقدمه للندوه العلميه الدوليه لبحث وسائل النهوض بالزراعه العمانيه - مسقط اكتوبر ١٩٨٩ ص ٣.

(٣) عادل ابراهيم هندى (دكتور) - الابعاد الرئيسيه لاستراتيجية تنمية وتطوير الزراعه العمانيه - مرجع سابق ص ١٤.

وبالنسبه للثروه السمكيه اكدت الدراسات والمسوحات التى تمت فى منتصف السبعينات ان الرصيد الموجود من اسماك القاع يقدر بنحو ٧٥٠ الف طن، يمكن ان يصطاد منها سنويا نحو ٣٠٠ الف طن، اما اسماك السطح والتى لايتيسر حساب رصيد لها لطبيعتها الترحاليه، فان الدراسات تشير الى احتمال وجود كميات كبيره ومايؤكد ذلك ان معدلات الصيد السنوى من السردين فقط يصل حوالى ٤٠ الف طن[١].

---

(١) عباس عبدالرحمن ابوعوف (دكتور) - السياسه الزراعيه فى سلطنة عمان وافاق التطوير - مرجع سابق ص ٦.

الفصل الاول

التطور التاريخي للاجهزه التخطيطيه

ان استراتيجية التنميه التى اتبعتها الدوله فى سلطنة عمان منذ تولى جلالة السلطان قابوس بن سعيد الحكم فى ٢٣ يوليو ١٩٧٠ قد وضعت فى اطار عام من المبادأه الفرديه مع ازدياد دور الدوله فى الحياه الاقتصاديه، وذلك باتباع اسلوب التخطيط باعتباره التوجيه الواعى لموارد المجتمع لتحقيق الاهداف الاقتصاديه والاجتماعيه.

وبالرغم من ان الخطط الاقتصاديه هى الاداه التى يستخدمها التخطيط فى تحقيق اهدافه - باعتبار ان الخطه تحتوى على تصور حقيقى للواقع القائم، كماتتضمن الاهداف التى يرمى المجتمع الى تحقيقها فى الفتره المقبله بالاضافه الى الوسائل والادوات المختلفه اللازمه لتحقيق هذه الاهداف - إلا انه لم تظهر اول خطه بالسلطنه الى محيط الواقع الا فى عام ١٩٧٦.

ويرجع هذا الى ان نجاح عملية وضع اى خطه باعتبارها - كما سبق القول - اداه العمليه التخطيطيه يتطلب عدة عوامل من اهمها :(١)

١ - ضروره وجود حجم كاف من البيانات والمعلومات وبالدوعيه المطلوبه لبناء الخطه. ويتطلب هذا وجود اجهزه على درجه عاليه من الكفاءه يوكل اليها جمع وتحضير هذه البيانات والمعلومات وتحقيق تدفق مستمر منها الى الجهاز التخطيطى .

٢ - ضروره وجود جهاز قادر على اتخاذ القرارات التخطيطيه سواء بان يكون تابعاللسلطه العليا فى الدوله أو يتوفر لديه الكادر الفنى القادر على اتخاذ هذه القرارات.

٣ - يجب ان يتوافر الكادر الفنى على مستوى الوحدات الانتاجيه القادر على فهم احتياجات هذه الوحدات ويكون قادرا على التعبير عنها للجهاز التخطيطى.

---

(١) عمرو محى الدين (دكتور) - التنميه والتخطيط الاقتصادى - دار النهضه العربيه للطباعه والنشر - بيروت ١٩٧٢ ص ٢٧٣.

٤ - ضرورة توافر القدره على متابعة تنفيذ الخطه باعتبار أن عملية المتابعه وتقييم الاداء ضروره من ضرورات استمرار العملية التخطيطيه.

وبالطبع لم يتوفر اى من هذه المتطلبات عند بداية النهضه الحديثه، حيث لم يكن هناك جهاز دوله عصرى بالمفهوم الحديث وبالتالى لم تكن هناك اى معلومات عن الاقتصاد العمانى.

لذلك سار العمل خلال الفتره ١٩٧٠-١٩٧٥ فى هذا المجال على محورين: اولهما محاولة انشاء قاعده للبيانات يمكن الانطلاق منها فى العمليه التخطيطيه على أن تعمق هذه القاعده باستمرار مع وضع وتنفيذ الخطط الخمسيه المتتاليه، وهذا الهدف بدأ تنفيذه عن طريق الاستعانه بالبعثات السنويه للبنك الدولى للانشاء والتعمير فى اعداد احصاءات عن الدخل القومى لعمان والتى انتهت من وضع أول تقديرات لهذا الدخل فى عام ١٩٧٤، وفى نفس الوقت كان العمل من خلال الابحاث والتقارير والدراسات المختلفه التى تقوم بها الاجهزه المعنيه بالعمليه التخطيطيه، وهذا مايقودنا الى المحور الثانى فى اطار توفير المتطلبات اللازمه للتخطيط وهو تكوين جهاز تخطيطى قادر على القيام بهذه المهمة.

ولقد مرت هذه العملية بعدة مراحل حسب التطور التاريخى سواء من حيث مراحل تطور تنظيم الجهاز الادارى للدوله - باعتبار أن الاجهزه التخطيطية جزء من هذا الجهاز - أو من حيث طبيعة الاهداف التى أنشأت من أجلها هذه الاجهزه . ولقد أخذت هذه الاجهزه فى تطورها المراحل التاليه:

أولا <u>دائرة التنمية واتخطيط</u>:

أنشأت هذه الدائره فى عام ١٩٧٠ لتحل محل مجلس الاعمار الذى كان موجودا من قبل وكانت مهمتها الاساسيه تدور حول البحث فى الوسائل المختلفه التى يمكن عن طريقها دفع الاقتصاد الى الامام.

ثانيا <u>المجلس المؤقت للتخطيط</u>:

ويعتبر هذا المجلس بمثابه تطوير لدائرة التنميه والتخطيط والذى تحول بدوره فيما بعد بموجب المرسوم السلطانى رقم ١٥لسنة ١٩٧٣ الى المجلس الاعلى للتخطيط الانمائى والاقتصادى الذى ارتبط به مركز التخطيط الاقتصادى والانمائى .

ثالثا المجلس الاعلى للتخطيط الانمائى والاقتصادى:

ويعتبر هذا المجلس أول طفره فى تطور الاجهزه التخطيطيه حيث ترأسه جلالة السلطان كما أضيفت اليه بجانب الاعباء التنمويه أعباء تخطيطيه مما أوجب انشاء مركز التخطيط الاقتصادى والانمائى يتبع هذا المجلس لتنفيذ سياساته وخططه عن طريق جهات تتبع بدورها للمركز المذكور وهى: مصلحة التخطيط والتى كان من أهم أهدافها وضع خطه خمسيه قبل نهاية أكتوبر ١٩٧٥، ومصلحة التعاون الفنى والتعمين والتى كانت مسؤوله عن الاتصال بالهيئات الدولية والاقليمية والدول الاخرى بالاضافه الى برنامج التعمين عن طريق تدريب القوى العاملة العمانية بما يتناسب مع احتياجات القطاعات المختلفة، ثم مديرية التنسيق القطاعى التى اهتمت بالتنسيق بين القطاعات الاقتصادية المختلفة باعتبار ذلك شرطا مهما لنجاح التخطيط الشامل.

رابعا هيئة التنمية العامه:

ولقد أنشات هذه الهيئه فى ١٩٧٣/٤/٢٥ بعد أن ادمج فيها مركز التخطيط الاقتصادى والانمائى وبنفس الاهداف السابقه.

خامسا وزارة التنمية:

ولقد أنشات عن طريق تحويل هيئة التنمية العامة وفقا للمرسوم السلطانى الصادر فى ١٩٧٣/١١/١٧ الى وزارة، وظلت هذه الوزارة تجمع بين الاختصاصات التخطيطية والتنفيذية معا شانها فى ذلك شان الاجهزه السابقة لها، وبالتالى كان يدخل ضمن اختصاصاتها التنفيذية قطاعات متعدده لم يكن لها وزارات مستقله مثل قطاعات الزراعه والرى والاسماك والنفط والمعادن والتجارة والصناعة والبلديات.

وتعتبر هذه المرحلة بداية الاعداد الحقيقى والجاد لتهيئة المناخ التخطيطى حيث ضمت هذه الوزارة مديرية التخطيط العام والابحاث والتى كان الهدف الرئيسى من انشائها اعداد القاعده الرئيسيه للبيانات اللازمه لاى عمل تخطيطى وذلك يتضح من خلال الواجبات المحدده لهذه المديرية طبقا للقرار الوزارى الخاص بانشائها وأهمها:

١ - القيام بعمليات المسح الاقتصادى الشامل ومتابعة الانشطه المتعلقة بها.

٢ - جمع الحقائق والمعلومات ومختلف المؤشرات حول التطورات الاقتصادية فى السلطنة والدول الاخرى.

٣ - التعاون مع دائرة الاحصاءات الوطنية فى الوزاره فى تحديد نوع الاحصاءات التى تتطلبها المراحل الانمائية المختلفه.

٤ - وضع خطط التنمية بالتعاون مع الوزارات والدوائر الاخرى.

سادسا مجلس التنمية:

أنشىء هذا المجلس بمقتضى المرسوم السلطانى رقم ٤١ لسنة ١٩٧٤ برئاسة جلالة السلطان، وهذا المجلس يعتبر آخر مرحلة فى تطور الاجهزه التخطيطية حيث تم فصل الاعمال التنفيذيه التى كانت تتولاها وزارة التنمية بجانب أعبائها التخطيطية فالغيت وزارة التنمية ووزعت اختصاصاتها التنفيذية على وزارات جديده نوعية حسب الانشطة الاقتصادية المختلفه، ثم حولت اختصاصاتها التخطيطية الى مجلس التنمية.

ويشكل هذا المجلس نقله نوعيه فى التهيئه الحقيقيه لبدأ العملية التخطيطية بوضع الخطه الخمسيه الاولى ١٩٧٦-١٩٨٠ سواء من خلال تشكيل هذا المجلس أو من خلال اختصاصاته، فلقد شكل هذا المجلس برئاسة جلالة السلطان وعضوية كل من وزير الدوله للشؤن الخارجية، ووزير الداخلية، ووزير المواصلات، ووزير الصحة، ووزير التجاره والصناعة، ووزير الزراعة والاسماك والنفط والمعادن، ومندوبا عن الماليه، ثم أضيف فيما بعد الى عضويته كل من وزير شئون الاراضى، ووزير الدوله والى ظفار وذلك بالمرسوم السلطانى رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٤، ووزير التربيه والتعليم وفقا للمرسوم السلطانى رقم ١٩ لسنة ١٩٧٦.

وبالنسبه لاختصاصات مجلس التنمية فلقد حددها مرسوم انشائه فيمايلى:

١ - تحديد الاهداف والسياسات العامه للتنمية الاقتصادية واقتراح السياسات والاجراءات اللازمه لتنفيذها ووضع خطط تنموية متفقه مع هذه الاهداف والسياسات العامه.

٣ - مناقشة واقرار الميزانية السنويه واحالتها الى مجلس الشئون الماليه.

٣ - تحديد أولويات مشروعات التنمية التى تقدم اليه من الوزارات والدوائر الحكوميه، والموافقه عليها قبل تنفيذها بما يكفل الالتزام بهذه الاولويات وبما يحقق تكامل المشروعات وتوافقها موضوعيا وزمنيا.

٤ - تحديد أولوية الدراسات الاستشاريه التى تقدم اليه من الوزارات والدوائر الحكوميه والموافقه عليها قبل الارتباط بها.

٥ - وضع الشروط والقواعد العامه المنظمه « للقروض » والمساهمات التى يوافق عليها المجلس ضمن الميزانية الانمائية السنويه.

٦ - الموافقه على امتيازات الحمايه التى يقترحها الوزير المختص طبقا لقانون حماية الصناعات النامية رقم ٤ لسنة ١٩٧٤، اذا ماكانت الامتيازات المقترحه تنطوى على أيه مزايا أو حقوق احتكاريه.

٧ - تنسيق أنشطة الوزارات والدوائر الحكوميه فيما يتعلق بتنفيذ خطة التنمية.

٨ - تلقى تقارير متابعة تنفيذ المشروعات والدراسات الاستشاريه من الوزارات والدوائر الحكوميه.

٩ - اصدار تقرير سنوى عن متابعة تنفيذ خطة التنمية.

من خلال التطور السابق للاجهره التخطيطية يتضح ان الفتره ١٩٧٠-١٩٧٥ تعتبر من الفترات المهمه على طريق تطور عملية التخطيط بالسلطنه بالرغم من عدم ظهور الخطط الخمسيه بعد. ففى هذه الفتره لم يوضع الاساس لنشوء جهاز تخطيطى مناسب وقاعده من البيانات التخطيطية فحسب، وانما أمكن أيضا خلالها البدء الجاد فى انشاء البنية الاساسيه التى كان لابد منها - فى ظل عدم وجود أى بنية أساسيه من قبل - لكى يمكن الانطلاق على طريق التخطيط للتنمية وهذا مايتناوله الجزء التالى من هذه الدراسه.

الفصل الثانى

مراحل تطور العمليه التخطيطيه

لقد بدات العملية التخطيطية فى وقت سابق لوضع أول خطه خمسيه (١٩٧٦-١٩٨٠)، فكما سبق القول، كانت الفتره ١٩٧٠-١٩٧٥ هى البدايه الفعليه للتخطيط، حيث اتخذت بعض الاجراءات التنظيميه اللازمه لقيام عملية التخطيط أساسا، اذ لابد لهذه العملية من وجود المؤسسات التنظيميه القادره على القيام بالواجبات اللازمه لوضع الخطة ابتداء من الدراسات المبدئيه ومرورا بالمراحل المختلفه وحتى وضع الخطة موضع التنفيذ، كما تم فى هذه الفتره تهيئة المناخ اللازم لقيام العملية التخطيطية باقامة القاعدة الماديه وقاعدة المعلومات اللازمتين لاعداد ونجاح الخطط الخمسيه التى وضعت فيما بعد. لذلك تضم الدراسه هذه الفتره الى مراحل تطور العملية التخطيطية.

ونظرا لان الخطط الخمسيه المتعاقبه تعتبر حلقات متصله تتضمن أهداف محدده بحيث تحقق فى النهايه أهداف الاستراتيجيه العامه على المدى الطويل، فانه عند تناول الخطط الخمسيه بالسلطنه - كمراحل للعمليه التخطيطيه - سوف تحاول الدراسه الى جانب طرح ماقد تشترك فيه الخطه المعنيه مع الخطط الاخرى من أهداف طويلة الاجل، أن تبرز ماتتصف به هذه الخطه من أهداف تميزها عن غيرها وماتنعكس به هذه الاهداف على الفلسفه التى تحكم اعداد هذه الخطه وكذلك السياسات المناسبه التى وضعت لتنفيذ هذه الاهداف.

٢-١ مرحلة الاعداد للتخطيط (١٩٧١ - ١٩٧٥)

بالرغم من عدم وجود استراتيجية للتنمية خلال هذه الفتره حيث وضعت أول إستراتيجية للتنمية فى فبراير ١٩٧٥، وبالرغم من عدم وجود خطه انمائية بعد، الا أن الدوله حاولت الاستفاده بالامكانات الماديه المتوفره لديها - بالدرجة الاولى من ايرادات النفط - عن طريق الموازنة السنويه فى اقامة حكومه حديثه وانشاء البنية الاساسيه - بجانبيها المادى والاجتماعى - اللازمه لتطوير الاقتصاد الوطنى.

فبالاضافه الى التطور الذى حدث خلال هذه الفتره فى القطاعات الاقتصادية المختلفه - والذى ستتناوله الدراسه فى أجزاء تاليه - حدثت ثوره بمعنى الكلمه فى تطوير قطاعات البنية الاساسيه، وهذا مايتضح بصوره جليه من خلال الجدول التالى.

جدول (٢-١) التطور الكمى فى بعض القطاعات
خلال الفتره ١٩٧٠-١٩٧٥

البيـــــان	الوحده	١٩٧٠	١٩٧٥	معدل الزياده خلال الفتره %
اجمالى انتاج الطاقه الكهربائيه (منطقة العاصمه)	مليون كوط/س	٨	١٢٢	١٤٢٥,٠
اجمالى انتاج المياه (منطقة العاصمه)	مليون جالون	١٤	٣٥٩	٢٤٦٤,٣
أطوال الطرق المعبده بالاسفلت	كيلومتر	١٠	٧٠٨	٦٩٨٠,٠
أطوال الطرق الممهد	كيلومتر	١٨١٧	٥٤٩٥	٢٠٢,٤
الخطوط التليفونيه	عدد	٥٥٧	٣٧٠١	٥٦٤,٥
عدد المدارس	عدد	٣	١٧٦	٥٧٦٦,٧
مجموع عدد طلاب المدارس	عدد	٩٠٩	٤٩٣٢٩	٥٣١٥,٧
مجموع عدد المدرسين	عدد	٣٠	٢١١٥	٦٩٥٠,٠
عدد الاسره بالمستشفيات والمراكز الصحيه الحكوميه	عدد	١٢	١٠٠٠	٨٣٣٣,٣
حركة البضائع المفرغه بالسفن بالموانى	الف طن	١٢٧	١٣٠٢	١٠٢٥,٢
عدد المطارات الدوليه	عدد	-	١	
عدد المساكن الشعبيه	عدد	-	٧٦	
عدد البنوك وفروعها	عدد	٧	٥٥	٦٨٥,٧
عدد مكاتب البريد	عدد	٢	٢٧	١٢٥٠,٠

المصدر: سلطنه عمان - مجلس التنمية - خطة التنمية الخمسية الثانية ١٩٨١-١٩٨٥ مسقط - مارس ١٩٨١ ص ٧.

يتضح من الجدول السابق التطور الملحوظ فى هيكل البنية الاساسيه خلال الفتره المذكوره، فلقد زاد الانتاج من الطاقه والمياه فى منطقة العاصمة فقط بنحو ١٤٢٥٪، ٢٤٦٤٪ على التوالى، وهما من أهم عوامل دفع العملية الانتاجية فى جميع القطاعات. ولقد زادت أطوال الطرق المعبده وأعداد الخطوط التليفونيه والبنوك ومكاتب البريد - باعتبارها ضروره لاغنى عنها لاى تقدم اقتصادى - بنسب تقدر بحوالى ٦٩٨٠٪، ٥٦٤٪، ٦٨٥٪، ١٢٥٠٪ على الترتيب. أما عدد المدارس والمدرسين والطلاب والاسره بالمستشفيات الحكوميه - والتى تعتبر مؤشرات لتنمية العنصر البشرى المحرك الرئيسى لاى جهود تنموية - فلقد تزايدت بنحو ٥٧٦٦٪، ٦٩٥٠٪، ٥٣١٥٪، ٨٣٣٣٪ على الترتيب

ان أهمية ودلالة المؤشرات السابقه لاتتضح من خلال حجم التغير فحسب، وانما أيضا من خلال أنها وقعت فى غضون خمس سنوات فقط وهى فتره ليست طويله نسبيا مقارنة بالمراحل المختلفه للتطور الاقتصادى.

وتتويجا للبناء التمهيدى للانطلاق فى عملية التخطيط لتنمية الاقتصاد العمانى تم فى أواخر هذه الفتره وضع الخطوط الرئيسيه لاستراتيجية عامه للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث رسمت هذه الاستراتيجية الاهداف العامه للتخطيط طويل المدى، والذى تدور فى اطاره الخطط الخمسيه باعتبارها حلقات تخطيطيه متوسطة المدى تختلف أهداف كل منها حسب المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى كل مرحله، ولكن تتكامل هذه الاهداف المرحليه وتتسق فيما بينها حتى تنتهى الى تحقق الاهداف العامه للاستراتيجية طويلة المدى الموضوعه لاحداث عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالسلطنه.

ولقد تحددت هذه الاستراتيجية من قبل مجلس التنمية بمقتضى القرار الصادر فى ٩-٢-١٩٧٥ وتتلخص أهم أهدافها فيمايلى:-

١ - فى ضوء المحدودية النسبيه للموارد النفطيه بالسلطنه مقارنة بالدول النفطية الاخرى، وفى نفس الوقت الزيادة النسبيه لمساحة وسكان السلطنه عما هو موجود بهذه الدول، فانه يجب اتخاذ جميع الاساليب والوسائل اللازمه لاستخدام الموارد استخداما رشيدا بما يساهم فى تحقيق الرخاء لجميع مناطق السلطنه وشعبها.

٢ - اصلاح الاختلالات الهيكليه القطاعية والناتجه عن سيادة الاقتصاد النفطى، وذلك بالعمل على تنمية قطاعات الاقتصاد القومى الاخرى بما يساعد على تنويع الدخل القومى بنشوء مصادر جديده للدخل تقف الى جوار الايرادات النفطيه وتضمن المستقبل الاقتصادى للبلاد.وفى هذا الاطار يجب احداث التوازن المناسب بين قطاعات الهياكل الرئيسية للانتاج وقطاعات الخدمات المساعده والتى لاتغل دخلا جاريا بطبيعتها.

٣ - اصلاح الاختلالات الهيكليه المكانيه باعطاء أولويه للمناطق الاقل تقدما بما يحقق رفع مستوى المعيشه فى هذه المناطق والتقليل من خطر الهجره الى مراكز التجمعات السكنية الكثيفه.

٤ - ضرورة مشاركة قطاع خاص يتميز بالكفاءه والمقدره، مع دعم هذا القطاع عن طريق استكمال الهياكل الرئيسيه المساعده على الانتاج، وعن طريق تقرير الحوافز والاعفاءات الضريبيه المناسبه، وعن طريق تقديم القروض للمشروعات الانتاجية بشروط ميسره، وعن طريق مساهمة الدوله فى رأس مال المشروعات الحيويه بما يتناسب والموارد المتاحه للدوله.

٥ - الاهتمام بتنمية الموارد البشريه الوطنيه وذلك بالتوسع فى برامج التعليم والتدريب وتحسين التغذية والصحه العامه، على أن يكون هدف هذه البرامج غير مقتصر فقط على مقابلة احتياجات الجهاز الادارى للدوله، وانما يجب أن تهدف أيضا الى تأهيل المواطنين لممارسة النشاط الاقتصادى والانتاجى.

٦ - الاهتمام الخاص بالموارد المائيه نظرا لندرة المتاح من هذه الموارد فى الوقت الحاضر، فيجب عمل الدراسات اللازمه لترشيد الاستهلاك المائى وتنمية المصادر المائيه.

٧ - الاهتمام بالبعد البيئى عند اختيار وتنفيذ المشروعات التنموية.

٨ - اتباع السياسات الاقتصادية والماليه المناسبه لتخفيف أى آثار تضخميه قد تصاحب الزياده الملحوظه فى الانفاق العام اللازم لتنفيذ الخطط التنموية المتعاقبه خاصة على محدودى الدخل.

٢ - ٣ الخطه الخمسيه الاولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠)

الاهداف:

تأتى هذه الخطه كأول الخطط الخمسيه بعد تحديد الاستراتيجيه العامه للتنمية - المشار اليها سابقا - لذلك كان من الطبيعى أن تتحدد أهدافها بصورة عامه للمساهمه فى تحقيق أكبر قدر ممكن من التوجهات العامه لهذه الاستراتيجيه والتى كانت على نفس الدرجه من الاهميه مثل تنويع مصادر الدخل القومى وتنمية المناطق المختلفه وتدعيم هياكل البنيه الاساسيه وقبل كل ذلك رفع كفاءة الجهاز الادارى للدوله خاصة فى ظل الظروف التى صاحبت ماقبل عصر النهضه وماتبعها من ضرورة انشاء جهاز ادارى غير متواجد أصلا.

ولكن كان لهذه الخطه بعض الاهداف الخاصه التى أملتها الظروف الاقتصاديه فى ذلك الوقت والتى تمثلت فى توقع المخطط لبدء انخفاض انتاج النفط اعتبارا من عام ١٩٧٧، بحيث بلغت النسبه المتوقعه لانخفاض القيمه المضافه فى قطاع النفط خلال الفتره ١٩٧٦ - ١٩٨٠ (مقومه بالاسعار الثابته لسنة ١٩٧٦) نحو ٨ر٥٪ (١). ونظرا لان النفط يعتبر المصدر الرئيسى للدخل القومى بالسلطنه، فان الهدف الاساسى لهذه الخطه تمثل فى محاولة تعويض هذا الانخفاض وتحقيق زياده اضافيه بحيث تبلغ الزياده الصافيه فى اجمالى الناتج القومى مقوما بتكلفة عوامل الانتاج فى نهاية السنوات الخمس نحو ٦ر١٢٪، أى بمعدل ١ر٣ ٪ فى المتوسط سنويا . وفى ضوء ذلك ركزت الخطه على قطاعات الزراعه والاسماك، الصناعه، الكهرباء والمياه، التجاره الداخليه، والمساكن، بحيث كانت نسبة الزياده المخططه فى القيمه المضافه لهذه القطاعات خلال فترة الخطه نحو ٦ر٦٦٪، ٣ر٧٣٣٪، ٠ر١٠٠٪، ١ر٥٧٪، ٣ر١٨٣٪ على التوالى، وفى المقابل كان هناك نسبة انخفاض متوقعه لقطاعات النفط والتشييد والبناء والنقل والمواصلات خلال نفس الفتره حوالى ٧ر٨٪، ٥ر٣٥٪، ٠ر٢٤٪ على الترتيب (٢).

---

(١) سلطنه عمان - مجلس التنمية - خطة التنمية الخمسية الاولى (١٩٧٦-١٩٨٠) ص٣٣

(٢) المرجع السابق ص٣٥

وتمثل الهدف الثانى لهذه الخطه فى محاولة خفض صافى تحويلات عوائد عوامل الانتاج الى الخارج من ١٣٥ مليون ريال عمانى (ر.ع) عام ١٩٧٦ الى ١٠٢ مليون ر.ع عام ١٩٨٠ عن طريق زيادة حجم الدور الذى تقوم به الشركات العمانيه والعماله الوطنيه فى الاقتصاد الوطنى(١).

وارتباطا بالهدف السابق كانت تهدف الخطه - بالرغم من الانخفاض المتوقع فى ايرادات النفط - الى عدم التوسع فى الاعتماد على القروض الخارجيه وخاصة التجارية منها، بل وخفض حجم هذه القروض، حيث كان مخططا أن ينخفض حجم الاقتراض خلال سنوات الخطه من حوالى ١١١ مليون ر.ع الى نحو ١٠ مليون ر.ع أى بنسبة ٩١٪. وبتحقيق هذا الهدف كان من المنتظر خفض مساهمة القروض والمعونات فى الموارد المتاحه للحكومه من ٨ر٢٣٪ عام ١٩٧٦ الى ٩ر٣٪ عام ١٩٨٠(٢).

السياسات:

على ضوء الاهداف السابقة تبنت الخطة المذكورة للعديد من السياسات الاقتصادية والمالية والتى يؤدى تنفيذها الى تحقيق هذه الاهداف، ويمكن ايجاز هذه السياسات فيمايلى:

١ - السياسة الاستثمارية:

لقد ركزت هذه السياسة على القطاعات السلعية غير قطاع النفط،وذلك لتحقيق هدف تنويع مصادر الدخل القومى ومحاولة تعويض الانخفاض المتوقع فى الدخل من النفط،فكما يبين الجدول (٢-٢) اختص قطاعى الزراعة والاسماك، والصناعة بنحو ٩ر٣٪ من اجمالى الاستثمارات الحكومية والخاصة المستهدفة فى بداية الخطة، وارتفعت هذه الحصة الى حوالى ١ر٣٦٪ فى نهاية سنوات الخطة، فبعد أن كان نصيبهما لايشكل سوى نحو ٢٧٪ من نصيب قطاع النفط والمعادن عام ١٩٧٦، أصبح يشكل حوالى ٥ر١١٦٪ منه عام ١٩٨٠.

---

(١) المرجع السابق ص٣٥

(٢) المرجع السابق ص٣٢

جدول (٣-٣) التوزيع النسبى لاجمالى الاستثمارات الحكومية والخاصة
حسب القطاعات الاقتصادية خلال الخطة الخمسيه الاولى

القطاعات	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	الجملة
النفط والمعادن	١٤,٤	٢٢,٦	٣٢,٥	٢٨,٤	٢٢,٤	٢٣,٦
الزراعة والاسماك	١,٥	٣,٦	٤,٣	٦,٨	٨,٣	٤,٣
الصناعة	٣,٤	٦,٥	٧,٠	١٣,٣	١٧,٩	٨,٣
التجارة والسياحة	٤,١	٣,١	١,٥	١,٧	٣,٠	٣,٤
الهياكل الاقتصادية	٦٣,٨	٥٦,٨	٤٣,٤	٤١,٤	٣٨,٦	٥٠,٥
الهياكل الاجتماعية	١٣,٨	٨,٨	٩,٨	٧,٨	٨,٩	٩,٨
المؤسسات المالية	١,٠	٠,٦	١,٥	١,٧	٣,٠	١,٣
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: جدولى (١)،(٣) من الملحق

أما فيما يتصل بقطاع الهياكل الاقتصاديه[١]،فنظرا للدفعة الكبيرة التى أعطيت له لانشاء البنية الاساسية خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٧٦،فلقد بدأت تنخفض حصته من الاستثمارات المخططة من حوالى ٦٣ر٨٪ فى أول سنوات الخطة الى نحو ٣٨ر٦٪ من اجمالى استثمارات الحكومة والقطاع الخاص فى نهاية الخطة،ونفس الشئ بالنسبة لقطاع الهياكل الاجتماعية[٢]،حيث انخفضت حصته من اجمالى هذه الاستثمارات من ١٢ر٨٪ الى ٨ر٩٪ خلال نفس الفترة.

---

(١) يضم قطاع الهياكل الاقتصادية أنشطة البنية الاساسية من موانى، مطارات، بريد ومواصلات، كهرباء ومياه، اسكان، اعمال مدنية وتعمير.

(٢) يضم قطاع الهياكل الاجتماعية الانشطة الخدمية من تعليم، صحة، شؤون ثقافية، شؤون اجتماعية، ادارة عامة.

ان هذا التغير فى هيكل الاستثمارات المخططة لصالح قطاعى الزراعة والاسماك،والصناعة كان نتيجة للنمو المطرد فى الاستثمارات المخصصة لهما بحيث زادت خلال فترة الخطة بنحو ٢٥٨ر٧٪، ٣٧٣ر٧٪ لهذين القطاعين على الترتيب. فى حين بعد ان بدأت استثمارات النفط تتزايد فى بداية الخطة، أخذت فى الانخفاض مرة أخرى بحيث بلغت فى نهاية الخطة حوالى ٩٩ر٣٪ من قيمتها فى بداية الخطة. وبالنسبة لقطاعى الهياكل الاقتصادية والهياكل الاجتماعية فلقد انخفض المخصص لهما من استثمارات بصفة مستمرة بحيث أصبحت فى نهاية الخطة تشكل نحو ٣٨ر٧٪، ٤٤ر٠٪ من قيمتها اول الخطة للقطاعين على التوالى(١).

وتتحسن هذه الصورة - من وجهة نظر أهداف الخطة السابق الاشارة اليها - اذا مانظر الى الاستثمارات الحكومية فقط،حيث زادت الاستثمارات الحكومية المخططة لقطاعى الزراعة والاسماك،والصناعة خلال فترة الخطة بنحو ٣٨٠ر٨٪، ٤٧٦ر٩٪ على التوالى(٢).

هذا عن السياسة الاستثمارية فى ضوء أهداف تنويع مصادر الدخل وتعويض الانخفاض الذى كان متوقعا فى قطاع النفط. أما عن هذه السياسة فى ضوء هدف زيادة دور القطاع الخاص فى عملية التنمية كما نصت عليه الاستراتيجية العامة للتنمية،فان الاستثمارات الاجمالية المخططة تكشف عن هذا الدور المتزايد مع سنوات الخطة،فلقد تزايد الوزن النسبى المنتظر لاستثمارات القطاع الخاص بصفة مستمرة،فبعد أن كان ١٧ر٨٪ من اجمالى الاستثمارات الحكومية والخاصة فى عام ١٩٧٤، أصبح ١٨ر٥٪ عام ١٩٧٦ (بداية الخطة) الى أن وصل فى نهاية الخطة الى ٤٧ر٣٪(٣).

---

(١) جدولى (١)، (٢) من الملحق

(٢) جدول رقم (١) من الملحق

(٣) جدول رقم (٢) من الملحق

من الاستعراض السابق للسياسة الاستثمارية يلاحظ أنها أولت الاهمية لاعطاء دفعة كبيرة للقطاعات السلعية، ولكن كان هذا على حساب الخفض الكبير والملحوظ فى اهتمامها بالقطاعات الخاصة بالهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وهو ماقديؤثر سلبا فى المستقبل على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العمانى وبالتالى على امكانية تحقيق الاستثمارات المخططة فى القطاعات السلعية نفسها، خاصة وأن هذا الانخفاض كان شديدا بالنسبة لانشطة معينة من أنشطة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والتى ترتبط ارتباطا وثيقا بهذه الطاقة الاستيعابية مثل الطرق، والكهرباء والمياه، والاعمال المدنية والتعمير، حيث انخفضت استثماراتها خلال الخطة بمعدل ٢ر٦٩٪، ٧ر٧٨٪، ٨ر٧٣٪ على الترتيب(١).

٢ - السياسة المالية:

عملت هذه السياسة على محاولة زيادة الايرادات الاخرى للدولة - خاصة فى ظل الانخفاض المتوقع من النفط - بحيث كان متوقعا لهذه الايرادات أن تزداد خلال الخطة من ٢٥ مليون ر.ع عام ١٩٧٦ الى ٤٠ مليون ر.ع عام ١٩٨٠ بمعدل زيادة حوالى ٦٠٪(١).

ولتحقيق هذا تم اتخاذ اجراءات عدة منها ترشيد الاعفاءات الجمركية، حيث الغى النظام الذى كان معمولا به حتى عام ١٩٧٥ والذى كان ينص فى جميع العقود الحكومية على اعفاء المقاولين والموردين من الرسوم الجمركية مما ادى الى دخول الجانب الاكبر من الواردات معفاه من الرسوم الجمركية. كما استهدفت الخطة رفع كفاءة أجهزة تحصيل الرسوم والضرائب وزيادة حصيلة بيع الكهرباء والمياه وغيرها من الخدمات. ان محاولة زيادة الايرادات الاخرى للدولة لم تكتسب أهميتها من خلال الانخفاض المتوقع فى ايرادات النفط فحسب، وانما أملتها أيضا أهداف الخطة فيما يتصل بالمديونية الخارجية.

وفيما يتعلق بجانب الانفاق استهدفت هذه السياسة خفض الانفاق الحكومى عن طريق خفض الاستثمار وتثبيت الاستهلاك الحكومى خلال فترة الخطة وكذلك خفض صافى تحويلات عوائد عوامل الانتاج الى الخارج.

---

(١) سلطنه عمان - مجلس التنمية - خطة التنمية الخمسية الاولى - مرجع سابق ص ٣٨.

وفى مجال استخدام السياسة المالية كاداة لحفز وتنشيط القطاع الخاص تم فى عام ١٩٧٨ اصدار قانون لتشجيع الصناعة،ويمكن ايجاز الحوافز التى تقدم حاليا حسب هذا القانون وتعديلاته فيما يلى[١]:

- الاعفاء من الرسوم الجمركية على الواردات من المعدات وامواد الاولية والبضائع نصف المصنعة اللازمة للانتاج كليا أو جزئيا.

- الاعفاء كليا أو جزئيا من ضريبة الدخل أو أى ضرائب أخرى حالية أو التى تفرض مستقبلا.

- فرض أو زيادة التعرفة الجمركية على الواردات المشابهة للانتاج المحلى أو منع أو تقييد استيرادها على أن يراعى كفاية الانتاج المحلى من حيث الكمية والنوع واجودة ومصلحة المستهلك.

- الاتفاق مع الجهات المختصة لتخفيض أسعار الكهرباء والمياة والوقود للمنشئات الصناعية فى حدود الامكانيات المتاحة.

- دعم تكاليف الاعلان الصناعى فى أجهزة الاعلام الحكومية.

- اعفاء صادرات منتجات الصناعة المحلية من أى رسوم أو ضرائب مفروضة عليها.

٣ - السياسة النقدية والائتمانية:

لكى تحقق الخطة موقفا متوازنا فيما يتصل بالعالم الخارجى وعدم وقوع الاقتصاد العمانى لضغوط المديونية الخارجية استهدفت السياسة النقدية والائتمانية خفض حجم الاقتراض - كما سبقت الاشارة - بمعدل ٩١٪ خلال سنوات الخطة وذلك عن طريق توفير الجو المناسب لزيادة الاستثمار الخاص الوطنى بالاضافة الى أثر الاجراءات المتخذه من خلال السياستين الاستثمارية والمالية.

---

(١) وزارة التجارة والصناعة - الحوافز الصناعية وحماية الصناعات الوطنية - ورقة مقدمة الى ندوة الدعم المالى والادارة العلمية فى الصناعة - مسقط ٦-٧ مايو ١٩٩١.

وفى مجال تشجيع القطاع الخاص الوطنى للنهوض بدور أكبر فى عملية التنمية كان لابد من انشاء المؤسسات النقدية القادره على النهوض بتقديم التسهيلات اللازمة، وبالتالى تم انشاء بنك تنمية عمان وفقا للمرسوم السلطانى رقم ٧٦/٣١ والذى أوضح جوهر مهمة هذا البنك بان أطلق عليه وصف «بنك للتنمية الاقتصادية» وتتلخص أنشطة هذا البنك فى:

- تقديم القروض متوسطة وطويلة الاجل والتى توجه الى تمويل انفاق استثمارى فى قطاعات الصناعة أو الزراعة أو النفط أو التعدين أو الاسماك.

- المساهمة فى رؤوس أموال شركات المساهمة العمانية الهامة للتنمية الاقتصادية.

- تقديم المعونة الفنية الى الشركات العمانية فيما يتعلق بدراسة المشروعات الاستثمارية واعدادها للتنفيذ.

- امكانية اعطاء قروض ميسرة لبعض الانشطة وذلك بعد التنسيق مع الحكومة فى اطار السياسة الاقتصادية العامة وبعد أن تقدم له التمويل اللازم لذلك.

ولزيادة فعالية هذا البنك لم يقتصر مصدر رأسماله على الدولة فقط، وانما خصص ٣٠٪ منه للقطاع الخاص العمانى، ٤٠٪ منه للمؤسسات المالية الاقليمية والاجنبية مثل صندوق أبوظبى للتنمية الاقتصادية العربية والبنك الدولى والمجموعة الاستثمارية العقارية الكويتية وشركة التمويل الالمانية، ٤٠٪ من رأسماله خصصت لحكومة سلطنة عمان[1].

---

(١) وزارة التجارة والصناعة - أهداف وشروط واجراءات الدعم المالى الذى يقدمه بنك التنمية - ورقة مقدمة الى ندوة الدعم المالى والادارة العلمية فى الصناعة - مسقط ٦-٧ مايو ١٩٩١.

٣ - ٣ الخطه الخمسيه الثانيه (١٩٨١ - ١٩٨٥)

الاهداف:

لم تحدد أهداف هذه الخطة فى ظل الاطار العام للاستراتيجية العامة للتنمية فحسب، وانما تضمنت أيضا أهداف خاصة مرحلية أملتها الظروف الاقتصادية التى سادت فترة الاعداد لهذه الخطة سواء منها المتعلقة بالتطور المرحلى للاقتصاد العمانى أو تلك المتعلقة بالظروف الخارجية. ويمكن ايجاز هذه الاهداف فيمايلى:

- الاستمرار فى المحافظة على توازن واستقرار المركز المالى للدولة

- الاسراع بمعدل التنمية الاقتصادية مع مراعات الحجم المناسب توفيره من القوى العاملة، بحيث تستهدف هذه الخطة تحقيق معدل نمو فى اجمالى الناتج المحلى بالاسعار الجارية حوالى ١ر١٣٪ فى المتوسط سنويا.

- الحد بقدر الامكان من الضغوط التضخمية.

السياسات:

تتلخص السياسات التى تبنتها الخطة فى ضوء ماتضمنته من أهداف فيمايلى:

١ - السياسة الاستثمارية:

استمرت هذه الخطة فى نفس الاتجاه الذى سارت فيه الخطة السابقة فيما يتصل بالاهتمام بالقطاعات السلعية، فكما هو مبين بالجدول (٣-٣) خصصت هذه الخطة خلال سنواتها الخمس نحو ٨٣ر٥٢٪ من اجمالى الاستثمارات المخططة لهذه القطاعات مقابل حوالى ٠٩ر٣٣٪ منفذ فعلا فى الخطة الخمسية السابقة (٧٦-١٩٨٠)، ونحو ١٣ر٣٤٪ خلال السنوات ٧١-١٩٧٥.

ان هذا التغير فى هيكل الاستثمارات المخططة لصالح القطاعات السلعية يرجع الى زيادة حجم الاستثمارات المخصصة لها بمعدل أكبر من زيادة تلك الاستثمارات المخصصة للقطاعات الخدمية، فبينما كان معدل زيادة الاستثمارات المخططة للقطاعات السلعية خلال هذه الخطة عن تلك المنفذه خلال الخطة السابقة نحو ٢١٧ر٧٪، بلغ هذا المعدل لمجموعة قطاعات انتاج الخدمات حوالى ١٢٠ر٨٪، فى الوقت الذى انخفضت فيه استثمارات مجموعة قطاعات البنية الاساسية بمعدل نحو ٢ر٣٪.

جدول (٢-٣) تطور اجمالى الاستثمارات المخططة والفعلية خلال الفترة (٧١-١٩٨٥) حسب مجموعات القطاعات الاقتصادية

(مليون ريال عمانى وبالاسعار الجارية)

القطاعات	٧١-١٩٧٥ فعلى		٧٦-١٩٨٠ فعلى		٨١-١٩٨٥ مخطط	
	قيمة	٪	قيمة	٪	قيمة	٪
قطاعات الانتاج السلعى	١٣٣,٧	٢٤,١٢	٥٥٢,٦	٣٣,٠٩	١٧٥٥,٦	٥٢,٨٣
قطاعات انتاج الخدمات	١٤٩,١	٢٦,٩١	٣٨٦,١	٢٣,١٢	٨٥٢,٧	٢٥,٦٦
قطاعات البنية الاساسية	٢٧١,٣	٤٨,٩٦	٧٣١,٥	٤٣,٧٩	٧١٤,٧	٢١,٥١
اجمالى	٥٥٤,١	١٠٠	١٦٧٠,٢	١٠٠	٣٣٢٣,٠	١٠٠

المصدر : حسبت من الجدول (٣) بالملحق.

ولقد تزايد الاهتمام داخل مجموعة القطاعات السلعية نفسها بقطاعى الزراعة والاسماك، والصناعة، فكما يوضح الجدول (٢-٤) يستحوذ هذان القطاعان على حوالى ٦ر٧٪، ٩ر٢٢٪ من اجمالى الاستثمارات المخططة للقطاعات السلعية على الترتيب، وبينما تزايدت حصتهما مقارنة بالفترة الخمسية السابقة، تناقصت حصة قطاع النفط والمعادن من هذه الاستثمارات. ان هذا يرجع الى زيادة حجم الاستثمارات المخططة خلال هاتين الفترتين فى كل من قطاعى الزراعة والاسماك، والصناعة بمعدل ٢ر٢٢٧٪، ٢ر٤٣٤٪ على التوالى، بينما كان هذا المعدل بالنسبة لقطاع النفط والمعادن حوالى ٦ر١٧٣٪ فقط.

جدول (٣-٤) تطور الاستثمارات المخططة والفعلية لمجموعة القطاعات السلعية خلال الفترة ٧١-١٩٨٥

(مليون ريال عمانى وبالاسعار الجاريه)

القطاعات	٧١-١٩٧٥ فعلى		٧٦-١٩٨٠ فعلى		٨١-١٩٨٥ مخطط	
	قيمة	%	قيمة	%	قيمة	%
النفط والمعادن	١١٣,٩	٨٥,٢	٤٤٦,٣	٨٠,٨	١٢٢١,١	٦٩,٥
الزراعة والاسماك	١٩,٤	١٤,٥	٣١,٢	٥,٦	١٣٣,٣	٧,٦
الصناعة	٠,٤	٠,٣	٧٥,١	١٣,٦	٤٠١,٢	٢٢,٩
اجمالى	٣٣,٧	١٠٠	٥٥٢,٦	١٠٠	١٧٥٥,٦	١٠٠

المصدر : نفس المصدر السابق

ولمزيد من الاسراع فى معدلات التنمية ارتفع اجمالى الاستثمار المخطط سنويا من ٤٩٥ مليون ريال عمانى أول سنوات الخطة الى ٨٦٣ مليون ريال عمانى فى آخر سنوات هذه الخطة بمعدل زيادة حوالى ٧٤٣٪ خلال هذه الفتره، وبذلك ارتفع معدل تكوين رأس المال الاجمالى المنتظر (نسبة اجمالى الاستثمارات الى اجمالى الناتج المحلى) من ٢١ر٩٪ فى أول الخطة الى ٢٥ر٦٪ فى آخرها[١].

ومن خلال تأمل السياسة الاستثمارية يلاحظ أنها تؤكد نفس الاتجاه السابق خلال الخطة الخمسية الاولى، حيث يتم التركيز على القطاعات السلعية ولكن على حساب القطاعات الخدمية وخاصة قطاعات البنية الاساسية. قد يكون لهذا الاتجاه مبرراته، حيث تم اعطاء دفعة كبيرة لهذه القطاعات فى فترة ماقبل الخطة الاولى، الا أن ذلك التراخى فى حجم الاستثمارات المخططة لهذه القطاعات وخاصة انخفاضها خلال الخطة الثانية مقارنة بالخطة الاولى، قد يؤثر على الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العمانى فعملية التوسع فى القطاعات الاقتصادية يتطلب توسعا مناسبا ومصاحبا له فى قطاعات البنية الاساسية.

---

(١) سلطنه عمان - مجلس التنمية خطة التنمية الخمسية الثانية مرجع سابق ص٥٣

٢ - السياسة المالية:

اعتمدت هذه السياسة خلال الخطة الثانية على عدة محاور لعل من أهمها تكوين صندوق احتياطى عام للدولة يحول اليه جزء من الايرادات النفطية وذلك بهدف المحافظة على توازن واستقرار المركز المالى للدولة ولمواجهة أى تغيرات طارئة فى موارد الدولة نتيجة تغير أسعار النفط مما قد يجعل عملية المحافظة على استمرار معدلات التنمية يصاحبها اختلال هذا المركز المالى نتيجة احتمال زيادة الاقتراض لمواجهة أعباء التنمية.

وتتكون موارد هذا الصندوق وفقا للمرسوم السلطانى رقم ١٩٨٠/١ مما يلى:

١ - أية أرصدة للحكومة أو استثمارات قابلة للتداول ومقومة بالعملات الحرة تكون فائضة لدى الدولة فى أول يناير ١٩٨٠، باستثناء حسابات التشغيل اللازمة لتسيير أعمال الدولة.

٢ - ١٥ فى المائة من صافى كل دفعة من دفعات ايرادات النفط.

٣ - أية فوائض تنشأ فى نهاية كل سنة مالية.

٤ - ايرادات استثمارات أموال الصندوق.

٥ - أية أموال أخرى يتقرر ضمها الى الصندوق.

أما المحور الثانى فهو تقديم الدعم المالى للقطاع الخاص حتى يتزايد دوره فى الانشطة الانتاجية داخل القطاعات السلعية، ومن أجل ذلك اعتمدت هذه الخطة ١٦ مليون ر.ع لتقديم منح للمساهمة فى تمويل الاستثمارات فى المشروعات الصغيرة بتلك القطاعات، علاوة على تقديم دعم عينى للمشتغلين بالزراعة تبلغ قيمته ١٨ر٥ مليون ر.ع فى صورة مواد ومعدات مثل المضخات والاسمدة والمبيدات الحشرية وغير ذلك من مستلزمات الانتاج، وكذلك تقديم دعم عينى للمشتغلين بالصيد تبلغ قيمته ٦ مليون ر.ع لتوفير القوارب ومعدات الصيد للصيادين التقليديين، وبذلك يبلغ حجم الدعم المقدم خلال سنوات الخطة حوالى ٤٠ر٥ مليون ر.ع[1]. وبالاضافة الى هذا الدعم المباشر هناك صور أخرى من الدعم غير المباشر مثل فروق سعر الفائدة التى تتحملها الدولة على القروض الميسرة المقدمة من قبل البنوك وهذا مايتضح من خلال السياسة النقدية والائتمانية.

---

(١) نفس المرجع السابق ص ٤٨-٥٠

٣ - السياسة النقدية والائتمانية:

استهدفت هذه السياسة خلال الخطة الخمسية الثانية تقديم المزيد من الدعم المالى للقطاع الخاص لحفزه على الاستثمار فى مجال الانتاج السلعى عن طريق تقديم القروض الميسرة. وتأخذ هذه العملية اتجاهين: الاول توفير القروض بواسطة البنوك المتخصصة التى تقدم هذه القروض بشروط أيسر من شروط القروض التجارية العادية ولكن مع مراعاة الاعتبارات المصرفية المتعارف عليها. وفى هذا المجال أنشأ فى بداية الخطة المذكورة بنك للتسليف الزراعى والسمكى بتكلفة ١٩ مليون ر.ع لانشائه ولتقديم القروض كما تم اعتماد ٤٠ مليون ر.ع لدعم أنشطة البنكين اللذين أقيما خلال الخطة الخمسية الاولى وهما بنك تنمية عمان وبنك الاسكان فى شكل زيادة رأسماليهما، أو تقديم قروض حكومية لهما، أو تحمل الحكومة بجانب من معدل الفائدة الذى يتقاضاه البنكان عن القروض المقدمة لعملائهما[1].

والاتجاه الثانى فى مجال الاقراض الميسر يتمثل فى قيام الدولة عن طريق الوزارات المعنية وفقا للمرسوم السلطانى رقم ١٩٨٠/٨٣ بتقديم حوالى ١١٩ مليون ر.ع على مدار سنوات الخطة فى صورة قروض طويلة الاجل بدون فوائد وتسترد على عشرين سنة منها خمس سنوات فترة سماح ويوزع هذا المبلغ بين القطاعات الاقتصادية وبين سنوات الخطة حسب الجدول التالى.

---

(١) - نفس المرجع السابق ص ٥١

جدول رقم (٢-٥) تطور الدعم المالى الحكومى المخطط لمشروعات القطاع الخاص فى الخطة الخمسية الثانية

(مليون ريال عمانى وبالاسعار الجاريه)

القطاعات	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	اجمالى
الصناعة	١٤,٠	١٧,٠	٢٢,٠	٢٨,٠	٢٨,٠	١٠٩,٠
التعدين والمحاجر	١,٠	٢,٠	٢,٠	٢,٥	٢,٥	١٠
اجمالى	١٥,٠	١٩,٠	٢٤,٠	٣٠,٥	٣٠,٥	١١٩,٠

المصدر: نفس المرجع السابق ص ٢٤٩.

٣ - ٤ الخطه الخمسيه الثالثه (١٩٨٦ - ١٩٩٠)

الاهداف:

لقد اكتنف فترة الاعداد لهذه الخطه بوادر تطورات اقتصاديه عالميه بدات بتدهور اسعار النفط العالميه حتى وصلت الى نحو ٨ دولار للبرميل مع بداية الخطه مقارنة بنحو ٢٧ دولارا للبرميل فى المتوسط خلال عام ١٩٨٥، فى الوقت الذى كان قد تم فيه الانتهاء من مشروع الخطه الخمسيه الثالثه على اساس سعر النفط بواقع ٢٣٫٦٥ دولارا للبرميل.

ان عملية انهيار اسعار النفط وماصاحبها من ركود اقتصادى عالمى القت بظلالها على الاقتصاد العمانى مما ادى الى ضرورة تعديل مشروع هذه الخطه بحيث تغير الهدف الاساسى من هذه الخطه فى ظل هذه الظروف من الاستمرار فى احداث عملية التغيير الهيكلى فى بنية الاقتصاد العمانى - كهدف استراتيجى لعملية التخطيط من اجل التنميه - الى محاولة تحقيق نوع من التكيف والتاقلم للاقتصاد العمانى مع مااستجد من ظروف اقتصاديه عالميه، وتبعا لذلك اصبحت الاستراتيجيه العامه لهذه الخطه هى احداث عملية تثبيت واستقرار للاقتصاد الوطنى بما يمكن معه تجنب التراجع الحاد فى النشاط الاقتصادى. وبذلك اصبحت اهم اهداف هذه الخطه هى:(١)

١ - مقابلة ظروف انهيار سعر النفط.
٢ - تثبيت الاقتصاد ومساعدة القطاع الخاص والقطاع العام على التاقلم مع الوضع الجديد.
٣ - الحد من الانخفاض فى الدخل القومى لعام ١٩٨٦ ومحاولة المحافظه على مستواه مع محاولة تنميته نموا متواضعا فى السنوات التاليه من الخطه.
٤ - معالجة العجز فى ميزانية الدوله الناشئ عن انخفاض ايرادات النفط.
٥ - التركيز على الاهتمام بالقطاعات الانتاجيه غير النفطيه لتعويض النقص فى موارد النفط.
٦ - المحافظه على تنمية الخدمات الاجتماعيه والصحيه والتدريب المهنى والاسكان الاجتماعى.

---

(١) سلطنه عمان - مجلس التنميه - خطة التنميه الخمسيه الثالثه (١٩٨٦-١٩٩٠) - مسقط - يونيو ١٩٨٧ - ص٧٠.

السياسات:

لقد انعكست اهداف الخطه الخمسيه الثالثه على نوعية السياسات التـــر تبنتها هذه الخطه وذلك كمايلى:

١ - السياسه الاستثماريه:

انعكس الوضع الاقتصادى الذى نتج عن انهيار اسعار النفط فى صورة خفـــض للانفاق الحكومى الاستثمارى خلال هذه الخطه مقارنة بالخطه الخمسيه الثانيـــه، فكما هو مبين بجدول (٢ - ٦) انخفض اجمالى التكوين الراسمالى الحكومى مـــن حوالى ٢٧٥٥ر٩ مليون ر.ع (فعلى) خلال الخطه الخمسيه الثانيه (٨١ - ١٩٨٥) الـى نحو ٢٢٧٦ر٧ مليون ر.ع (مخطط) خلال الخطه الخمسيه الثالثه (٨٦ - ١٩٩٠) بمعـدل انخفاض حوالى ١٧ر٤ ٪.

جدول (٢ - ٦) اجمالى التكوين الراسمالى المخطط
خلال الخطه الخمسيه الثالثه (٨٦ - ١٩٩٠) مقارنا
بالفعلى خلال الخطه الثانيه (٨١ - ١٩٨٥)

(مليون ريال عمانى وبالاسعار الجاريه)

بيـــان	فعلى الخطه الثانيه		مخطط الخطه الثالثه	
	قيمـــه	٪	قيمـــه	٪
التكوين الراسمالى الحكومـــي	٢٧٥٥ر٩	٧٠ر٨	٢٢٧٦ر٧	٦٩ر١
التكوين الراسمالى للقطاع الخاص	١١٣٧ر٥	٢٩ر٢	١٠١٧ر٠	٣٠ر٩
اجمالى التكوين الراسمالـــى	٣٨٩٣ر٤	١٠٠ر٠	٣٢٩٣ر٧	١٠٠ر٠

المصدر: المرجع السابق ص ٩٣

ان انخفاض الانفاق الاستثماري لم يصب الاستثمارات الحكوميه فقط وانما امتد ايضا الى الاستثمارات فى القطاع الخاص، حيث انخفضت الاستثمارات الخاصه من حوالى ١١٣٧ر٥ مليون ر.ع خلال الخطه الثانيه الى نحو ١٠١٧ر٠ مليون ر.ع خلال الخطه الثالثه وبنسبة انخفاض حوالى ١٠ر٦ ٪. ان تفوق معدل انخفاض الاستثمارات الحكوميه عن نظيره بالنسبه للاستثمارات الخاصه ادى الى نقص الوزن النسبى للاستثمارات الحكوميه خلال الفترتين موضوع المقارنه، حيث انخفض من ٧٠ر٨ ٪ الى ٦٩ر١ ٪ من اجمالى الاستثمارات.

وفيما يتصل بالتوزيع الهيكلى للاستثمارات بين القطاعات الاقتصاديه يلاحظ ان الانخفاض فى اجمالى الاستثمارات لم ينعكس على حجم الاستثمارات المخصصه لمجموعة القطاعات السلعيه مما يعكس استمرار الخطه الثالثه فى الاهتمام بهذه القطاعات بالرغم من الظروف الاقتصاديه الصعبه التى واكبت هذه الفتره وان كانت تهدف الخطه الى مجرد محاولة الحفاظ على الحجم السابق لهذه الاستثمارات خلال الخطه السابقه، فكما هو مبين بالجدول (٢-٧) لم تزد استثمارات القطاعات السلعيه بين فترتى الخطتين الثانيه والثالثه الا بحوالى ٢ ٪ فقط.

ولكن على الجانب الاخر كان للانخفاض الحادث فى الانفاق الاستثمارى خلال الخطة الثالثه الاثر الواضح على خفض حجم الاستثمارات المخصصه لمجموعتى قطاعات انتاج الخدمات وقطاعات البنيه الاساسيه، حيث انخفضت الاستثمارات المخططه لهاتين المجموعتين خلال الخطه الثالثه مقارنة بالاستثمارات المنفذه خلال الخطه الثانيه بنحو ١٨ر٧ ٪، ٣١ر٤ ٪ على الترتيب، مما يشير الى التاثير الواضح على حجم الاستثمارات المخصصه لقطاعات البنيه الاساسيه، مما قد يؤدى بدوره - وكما سبق التاكيد من قبل - الى الحد من امكانات تنمية القطاعات السلعية نفسها لما للارتباط الوثيق بين نمو هذه القطاعات ونمو القطاعات الخدميه من ناحيه وقطاعات البنيه الاساسيه من ناحية اخرى خاصة فى ظل اهتمام الخطة الخمسيه الرابعه بالبعد الاقليمى للتنميه - كما سيرد فيما بعد - وما يستتبعه من ضرورة توسيع قاعدة البنيه الاساسيه فى بلد مترامى الاطراف مثل عمان.

جدول (٢ - ٧) تطور اجمالى الاستثمارات الفعليه والمخططه
خلال الفتره (٨١ - ١٩٩٠) حسب مجموعات
القطاعات الاقتصاديه

(مليون ريال عمانى وبالاسعار الجاريه)

القطاعات	٨١ - ١٩٨٥ فعلى		٨٦ - ١٩٩٠ مخطط	
	قيمه	%	قيمه	%
قطاعات الانتاج السلعى	١٤٣٠	٣٦,٧	١٤٥٨	٤٤,٣
قطاعات انتاج الخدمات	٩٠٦	٢٣,٣	٧٣٧	٢٢,٤
قطاعات البنيه الاساسيه	١٥٢٧	٣٩,٢	١٠٤٧	٣١,٨
استثمارات اخرى	٣٠	٠,٨	٥١	١,٥
اجمالى الاستثمارات	٣٨٩٣	١٠٠,٠	٣٢٩٤	١٠٠,٠

المصدر: حسبت من الجدول (٤) بالملحق

ان الانخفاض فى استثمارات قطاعات الخدمات وقطاعات البنيه الاساسيه مع الثبات التقريبى فى استثمارات القطاعات السلعيه ادى الى زيادة الوزن النسبى لاستثمارات المجموعه الاخيره من القطاعات من اجمالى الاستثمارات خلال فترتى الخطتين الثانيه والثالثه من ٣٦ر٧ % الى ٤٤ر٣ %، فى الوقت الذى تناقص فيه الوزن النسبى لاستثمارات مجموعتى قطاعات انتاج الخدمات وقطاعات البنيه الاساسيه من ٢٣ر٣ %، ٣٩ر٢ % الى ٢٢ر٤ %، ٣١ر٨ % على الترتيب.

وبالرغم من الثبات النسبى فى حجم الاستثمارات المخصصه لمجموعة القطاعات السلعيه، الا ان الجدول (٣ - ٨) يوضح ان هناك زياده في استثمارات بعض قطاعات هذه المجموعه ونقص فى استثمارات بعضها الاخر. ففي محاوله لتشجيع قطاع النفط لزيادة الانتاج بهدف تعويض النقص فى الايرادات نتيجة انخفاض الاسعار تم اعطاء دفعه ملحوظه للاستثمارات المخصصه لهذه القطاع بحيث ارتفعت الاستثمارات المخططه خلال الخطه الثالثه مقارنة بما تم تنفيذه خلال الخطه الثانيه بحوالى ٦ر٧ ٪، فى الوقت الذى تناقصت فيه هذه الاستثمارات بالنسبه لقطاعى الصناعه والمقاولات خلال نفس الفتره بنسبة ٧ر٣٠٪، ٧ر١٢٪ على الترتيب، وكان معدل زيادة استثمارات قطاع الزراعه حوالى ٥ر٧ ٪.

جدول (٣ - ٨) تطور الاستثمارات الفعليه والمخططه
لمجموعة القطاعات السلعيه خلال
الفتره (٨١ - ١٩٩٠)

(مليون ريال عمانى وبالاسعار الجاريه)

القطاعات	٨١ - ١٩٨٥ فعلى		٨٦ - ١٩٩٠ مخطط	
	قيمه	٪	قيمه	٪
النفط والمعادن	١١٣٨	٧٩,٦	١٢٢٤	٨٤,٠
الزراعه والاسماك	٥٢	٣,٧	٥٧	٣,٩
الصناعه	١٧٦	١٢,٣	١٢٢	٨,٤
المقاولات	٦٣	٤,٤	٥٥	٣,٧
اجمالى	١٤٣٠	١٠٠,٠	١٤٥٨	١٠٠,٠

المصدر: نفس المصدر السابق

ان التغير السابق فى هيكل الاستثمارات ادى الى زيادة الوزن النسبى لاستثمارات قطاعى النفط والزراعه من اجمالى استثمارات مجموعة القطاعات السلعيه من ٦ر٧٩ ٪، ٧ر٣ ٪ خلال فترة الخطه الثانيه الى ٨٤ ٪، ٩ر٣ ٪ خلال الخطه الثالثه على الترتيب. فى الوقت الذى تناقص فيه الوزن النسبى لاستثمارات قطاعى الصناعه والمقاولات خلال نفس الفتره من ٣ر١٢ ٪، ٤ر٤ ٪ الى ٤ر٨ ٪، ٧ر٣ ٪ على التوالى. وتجدر الاشاره هنا الى ان نقص استثمارات قطاع المقاولات يتضافر مع النقص المشار اليه فى استثمارات قطاعات انتاج الخدمات وقطاعات البنيه الاساسيه فى زيادة احتمالات تاثير ذلك على الجهد التنموى المستقبلى فى باقى قطاعات الاقتصاد الوطنى.

٣ - السياسه الماليه:

كان على السياسه الماليه للدوله خلال فتره الخطه الثالثه بالاضافه الى العمل على تحقيق الاهداف المستقبليه لهذه الخطه ان تواجه امور ثلاثه:

١ - العجز الاجمالى الكبير نسبيا والمرحل من الخطه السابقه، اذ كان لبدايه الاتجاه الانخفاضى فى اسعار النفط اعتبارا من العام الثانى للخطه المذكوره (١٩٨٣) الاثر فى حدوث عجز اجمالى خلال فتره الخطه (٨١ - ١٩٨٥) بنحو ٠ر١٣٦٧ مليون ر.ع، بينما كان يبلغ العجز الاجمالى المخطط حوالى ٠ر٤٥٨ مليون ر.ع فقط [١]، وبذلك تكون نسبه الزياده للعجز المتحقق عما كان متوقعا نحو ٦ر١٧٦٪.

٢ - كما كان عليها ان تواجه ظاهره ترحيل بعض المشروعات المستمره من الخطه السابقه والتى بلغت الاستثمارات اللازمه لانجازها نحو ٠ر٧٥٣ مليون ر.ع [٢].

٣ - واخيرا كان على الخطه الثالثه ان تواجه الانهيار الكبير فى اسعار النفط والذى بدأ مع بدايه فترتها (١٩٨٦).

---

(١) سلطنه عمان - مجلس التنميه - خطه التنميه الخمسيه الثالثه - مرجع سابق - ص ٤٨.

(٢) نفس المصدر السابق ص ٦٧.

ونتيجه لذلك تم اتخاذ قرار بتخفيض سعر صرف الريال العمانى بالنسبه للدولار الامريكى بنسبه ٣ر١٠٪، بالاضافه الى تخفيض جميع بنود الانفاق الحكومى خلال فتره الخطه الثالثه بنسبه ١٠٪.

وبالاضافه الى ترشيد الانفاق الحكومى تبنت السياسه الماليه عمليه الاستمرار فى سياسه تكوين الاحتياطيات النقديه والتى بدات مع بدايه الخطه السابقه، خاصه وان هذه الاحتياطيات النقديه كان مقدرا لها ان تغطى نحو ٧٢٪ من اجمالى العجز المقدر لهذه الخطه. ولكن مع تخفيض النسبه المحوله سنوياً من اجمالى ايرادات النفط الى صندوق الاحتياطى العام للدوله من ١٥٪ الى ٥٪ اعتباراً من اول يناير عام ١٩٨٦.

وبالرغم من هذه الظروف الصعبه فان السياسه الماليه لم تغفل الاستمرار فى تشجيع القطاع الخاص والعمل على توفير المناخ الملائم له باعتبار ان سياسات التنميه الاقتصاديه المتبعه تهدف فى الاساس الى خلق التربه المناسبه لبدايه انطلاق هذا القطاع وتولى الدور القائد فى اتمام عمليه التنميه فى ظل نظام اقتصاد السوق. لذلك اعتمدت الخطه الثالثه دعما ماليا لهذا القطاع يقدر بنحو ٨٨ مليون ر.ع[١] بنسبه زياده عما كان معتمدا فى الخطه السابقه بحوالى ١١٧٪، ويخص قطاع الصناعه من هذا الدعم نحو ٣٤٪، بينما خصص الباقى لمشروعات الاسكان الاجتماعى والزراعه والاسماك واى مشروعات اخرى.

٣ - السياسه النقديه والائتمانيه:

كان اهم مااستهدفته السياسه النقديه والائتمانيه هو عدم التوسع فى الاقتراض خلال هذه الخطه، فبالرغم من الظروف السابق ذكرها والتى ادت الى زياده عجز الموازنه العامه للدوله، فانه تم تحديد سقف صافى الاقتراض خلال فتره الخطه بمبلغ ٣٩٤ مليون ر.ع[٢] بما يشكل نحو ١٧٪ فقط من اجمالى العجز الجارى والبالغ ٦ر١٧١٥ مليون ر.ع على ان تتم مقابله الجزء الباقى من ارصده الدوله واهمها الاحتياطيات النقديه التى اكدت عليها دائما السياسه الماليه، فلقد تم سحب حوالى ١٢٣٤ مليون ر.ع من هذه الاحتياطيات حتى نهايه ١٩٨٩ لمقابله العجز بين موارد واستخدامات الحكومه[٣].

---

(١)،(٢) نفس المرجع السابق ص ٨٤ جدول رقم (٣٦).

(٣) لطنه عمان - مجلس التنميه - خطه التنميه الخمسيه الرابعه (١٩٩١-١٩٩٥) - مسقط - يوليو ١٩٩١ ص ٦.

وعلاوه على ذلك كان من المستهدف الاستمرار فى دعم البنوك المتخصصه والتى أنشأت خلال الخطتين السابقتين وهى بنك تنميه عمان وبنك الاسكان وبنك التسليف الزراعى وذلك بان خصص لها المبالغ المستهدف تقديمها كدعم لمشروعات الاسكان الاجتماعى والزراعه والاسماك والتى تبلغ نحو ٥٨ر٤ مليون ر.ع على ان تتولى هى تقديمها للقطاع الخاص فى صوره قروض ومنح.

ولقد تم ايضا ستخدام فائض السيوله المتاح لدى البنوك التجاريه المحليه فى سد احتياجات الدوله التمويليه قصيرة الاجل عن طريق قيام البنك المركزى نيابة عن الحكومه باصدار سندات الخزينة الحكوميه قصيرة الاجل وبيعها الى هذه البنوك.

وبالاضافه الى ذلك قام البنك المركزى مع بداية الخطة بتخفيض معدل الفائده على الائتمان المصرفى الممنوح بواسطة البنوك التجاريه للقطاع الخاص لتشجيعه بهدف تعويض النقص المتوقع فى الانفاق الحكومى والمحافظة على مستوى النشاط الاقتصادى.

٢ - ٥ الخطه الخمسيه الرابعه (١٩٩١ - ١٩٩٥):

ان مرحلة الخطه الخمسيه الرابعه تعتبر نقله مهمه فى تطور العمليه التخطيطيه سواء من حيث التحضيرللخطه واسلوب اعدادها او من حيث محتوى هذه الخطه.

فعند التحضير لهذه الخطه تم اتخاذ عده خطوات للنهوض بالعمليه التخطيطيه وجعلها اكثر فاعليه ولعل اهم هذه الخطوات:

- تشكيل لجان رئيسيه متخصصه للاعداد للخطه تشمل الى جانب لجنه التوازن الاقتصادى التى تقوم بالمراجعه والربط والتنسيق بين اعمال اللجان الاخرى أربع لجان قطاعيه هى: لجنه قطاع الانتاج السلعى، لجنه قطاع التجاره والخدمات الماليه، لجنه قطاع الخدمات العامه، ثم لجنه قطاع الموارد البشريه.

- تعزيز مشاركه الجهات الاخرى العامه والاهليه فى مناقشه وصياغه اهداف الخطه واهم هذه الجهات: المجلس الاستشارى للدوله، البنك المركزى العمانى والبنوك التجاريه والمتخصصه وسوق مسقط للاوراق الماليه، ثم غرفه تجاره وصناعه عمان.

- تنظيم ندوه خاصه حول اعداد الخطط القطاعيه شارك فيها المختصون.

وفيما يتصل باسلوب الاعداد للخطه يلاحظ ان الخطط السابقه كانت تعتمد على اسلوب البرمجه الاستثماريه للمشروعات وبالتالى فان الاهداف والسياسات القطاعيه والاقليميه كانت دائما محصله لنمط توزيع البرنامج الاستثمارى ونتيجه له، دون ان توضع للخطه اهداف مسبقه ومحدده فيما يتعلق بكل من التوزيع القطاعى والتوزيع الاقليمى لاستثماراتها. وحتى عند وضع البرامج الاستثماريه للمشروعات كان يتم التركيز على توزيع هذه الاستثمارات بين القطاعات الاقتصاديه المختلفه دونما الاهتمام المناسب بالبعد الاقليمى.

اما فى حاله الخطه الخمسيه الرابعه فلقد تم وضع الخطه على اساس تناول الجوانب القطاعيه والاقليميه بصوره اكثر شمولا بحيث اصبح يصاحب اعداد الخطه الشامله خطط قطاعيه وخطط اقليميه تتناول الى جانب الاهداف والسياسات العامه تلك القطاعيه والاقليميه واصبح البرنامج الاستثمارى احد ادوات تحقيق هذه الاهداف.

اما فيمايتصل بمحتوى الخطه، فان الخطط السابقه لم تفصح بقدر كافى من الوضوح عن اهدافها والسياسات الموضوعه لتحقيق هذه الاهداف وانما كان على المرء ان يحاول من خلال ثنايا وارقام هذه الخطط ان يستنتج ويصوغ اهداف وسياسات هذه الخطط. اما الخطه الخمسيه الرابعه فلقد كانت على العكس من ذلك، حيث احتوت ضمن اجزائها على جزئين رئسيين ومنفصلين احدهما تناول الوصف الواضح لاهداف وتوجهات هذه الخطه والثانى حدد بشكل مفصل السياسات التى يجب اتباعها خلال هذه الخطه وشكل وتوجهات كل سياسه، وهذا ماتحاول الدراسه القاء الضوء عليه فى الجزء التالى.

الاهداف:

فى اطار الاستراتيجيه العامه للتنميه تبنت الخطه الرابعه الاهداف الرئسيه التاليه:

١ - تحقيق معدل نمو مناسب للناتج المحلى يبلغ متوسطه نحو ٦ر٣٪ سنويا بالاسعار الجاريه خلال سنوات الخطه مع التركيز على القطاعات غير النفطيه، بحيث يضمن هذا المعدل زياده المتوسط السنوى لدخل الفرد من ٢٣٤٨ ر.ع عام ١٩٩٠ الى ١٩٨٥ ر.ع عام ١٩٩٥ بمعدل نمو حوالى ٧ر٢٪ فى المتوسط سنويا. ان هذا المتوسط تم حسابه على اساس تقديرات السكان المعتمده لاغراض التخطيط والتى تبلغ نحو ٥ر١ مليون نسمه فى عام ١٩٩٠ مع معدل نمو متوقع بحوالى ٥ر٣٪ سنويا[١].

---

(١) المرجع السابق - ص ١١٠، ١١١.

٢ - المحافظه على التوازن المالى للدوله باعتباره من الاهداف الحيويه فى ظل خضوع ايرادات النفط لمتغيرات خارجيه عديده والذى يمثل المورد الاساسى لايرادات الموازنه العامه للدوله، وبالتالى فان الخطه تحاول عن طريق السياسات الماليه والنقديه ايجاد البدائل الممكنه لمواجهة اى تقلبات فى اسعار النفط من شانها احداث اضطرابات فى موقف الموازنه العامه.

٣ - تنميه الموارد البشريه والحد من الاعتماد على العماله الوافده، وهنا تختلف هذه الخطه عن سابقاتها، فبالرغم من ان الاستراتيجيه العامه للتنميه والتى وضعت منذ بدايه تجربه التخطيط تجعل تنميه الموارد البشريه احد اهدافها، وبالرغم من ان الخطط السابقه تحدثت عن هذا بصوره او باخرى علاوه على تحقيق خطوات فعاله على طريق تنميه المواطن العمانى، الا انها لم تتضمن برامج واضحه ومحدده فى هذا الشان سواء من حيث الاهداف او من حيث السياسات، اما الخطه الرابعه فلقد واجهت هذا الجانب المتعلق بالموارد البشريه بصوره اكثر تفصيلا واكثر تحديدا، اذ ان المخطط قد ادرك العقبات التى وقفت حائلا دون نهوض الخطط السابقه بدورها فى هذا المجال ولعل اهم هذه العقبات هو عدم وجود احصاءات دقيقه وكافيه عن السكان والقوى العامله، فمع اول سنوات هذه الخطه بدأت الخطوات الضروريه للبدء فى اجراء اول تعداد سكانى شامل فى السلطنه. ثم افردت الخطه فصلا مستقلا عن الموارد البشريه فى السلطنه ضم الاهداف والسياسات.

فتستهدف هذه الخطه تحسين خصائص السكان بصفه عامه من حيث الرعايه الاجتماعيه والتعليم والصحه وتوفير الخدمات الضروريه مع رفع انتاجيه القوى العامله الوطنيه وتعزيز دورها فى مسيره التنميه مع محاوله الربط بين انظمه التعليم والتدريب المهنى والتاهيل وخطط القوى العامله لايجاد توافق بين مخرجات هذه الانظمه ومتطلبات الاقتصاد الوطنى المستقبليه.

٤ - دعم دور القطاع الخاص فى النشاط الاقتصادى، وبالرغم من ان هذا الهدف يعتبر استمرارا لاهداف الخطط السابقه فى هذا الخصوص، الا انه يختلف فى حاله الخطه الرابعه من الناحيه النوعيه، حيث تعتبر هذه الخطه ان المشاركه الواسعه من قبل الحكومه فى النشاط الاقتصادى خلال الفترات الماضيه انما كانت من اجل تهيئه المناخ المناسب لكى يضطلع القطاع الخاص بالدور الاساسى فى عمليه التنميه، وبالتالى فان هذه الخطه تستهدف توسيع نطاق عمل هذا القطاع من خلال وضع القواعد والانظمه اللازمه لذلك، مع تقديم الحوافز التشجيعيه والماديه، ومن الناحيه الاخرى تستهدف تركيز دور الحكومه فى المجالات الرئيسيه التى تتعلق بتوسيع نطاق الخدمات الحكوميه الى جانب تطوير المرافق والبنيه الاساسيه، مع العمل على المضى قدما فى اتجاه التخصيصيه وبيع الاصول الحكوميه فى الوحدات الانتاجيه للقطاع الخاص.

وتجسيدا لهذا الهدف تضع الخطه الخمسيه الرابعه حجم استثمارات القطاع الخاص فى الانشطه الانتاجيه غير النفطيه عند مستوى ٧١١ مليون ر.ع مقابل ٣٩٤ مليون ر.ع فى الخطه الخمسيه الثالثه اى بنسبه زياده حوالى ٨٠٪[١].

٥ - التاكيد على البعد الاقليمى للتنميه، فكما سبق القول، بالرغم من ان الاستراتيجيه العامه للتنميه والتى وضعت مع بدايه عمليه التخطيط بالسلطنه لم تهمل هذا الجانب، الا انه لم ينل حظه فى الخطط السابقه بنفس القدر الذى اولته اياه هذه الخطه، حيث تعاملت هذه الخطط مع التوزيع الاقليمى للاستثمارات كنتيجة وليس كاحد العناصر التى تحكم عمليه توزيع هذه الاستثمارات، بينما اعتمدت الخطه الرابعه منذ البدايه على المنهج الاقليمى كمحور اساسى فى التخطيط التنموى واتخذت منه معيارا رئيسيا لتوزيع الاستثمارات بين المناطق، فلقد تم اعداد خطط اقليميه للمناطق التخطيطيه السبع وهى مناطق: مسقط، والجنوبيه، والداخليه، والشرقيه، والباطنه، والظاهره ثم مسندم، ومراكز هذه المناطق هى على الترتيب: مسقط، صلاله، نزوى، صمائل، ابراء، صور، صحار، الرستاق، البريمى، عبرى ثم خصب، وسوف يتم تناول هذا الجزء بشئ من التفصيل فى الجزء التالى الخاص بالسياسات التى تبنتها الخطه الخمسيه الرابعه.

---

(١)سلطنه عمان - مجلس التنميه - الخطه الخمسيه الرابعه - مرجع سابق ص١١٣

السياسات:

على ضوء الاهداف السابقه تبنت هذه الخطه السياسات التفصيليه الاتيه:

١ - السياسه الاستثماريه:

ان المتامل للسياسه الاستثماريه من واقع الارقام الوارده بالخطه الخمسيه الرابعه بخصوص الاستثمار يجد انها لاتتفق والاهداف المختلفه كما صيغت بهذه الخطه وكما اوجزتها هذه الدراسه من قبل، اذ ان الدور المتوقع للحكومه من ناحيه وللقطاع الخاص من ناحيه اخرى لم ينعكس بالشكل المطلوب على الاستثمارات المخططه سواء من حيث الكم او من حيث الكيف.

فمن حيث الكم مازالت الاستثمارات الحكوميه تشكل الجزء الاكبر من حجم الاستثمارات الاجمالى، فكما هو مبين بجدول (٥) بالملحق، ظل هيكل توزيع الاستثمارات الاجماليه بين القطاع الحكومى والقطاع الخاص دون تغير يذكر، حيث يبلغ الاجمالى المتوقع لاستثمارات القطاع الحكومى خلال الخطه الرابعه حوالى ٢٧٧٨ مليون ر.ع بما يشكل نحو ٦٨٪ من اجمالى استثمارات الخطه مقابل حوالى ٦٩٪ خلال الخطه الثالثه.وهنا قد يثور تساؤل بان هذا لايتعارض مع الدور المتوقع للحكومه حيث ان الهدف ليس تقليص نشاط الحكومه الاقتصادى بقدر ماهو توجيه لهذا النشاط بالشكل الذى يخدم القطاع الخاص ويجعله قائدا لعمليه التنميه.

ولكن هذا التساؤل يفقد منطقيته عند تناول الاستثمارات من الناحيه الكيفيه اى بتامل طبيعه التوزيع الهيكلى لاستثمارات الحكومه بين القطاعات الاقتصاديه المختلفه، وهو ما يتضح من خلال الجدول (٢-٩)،فعلى عكس ماهو متوقع بان تزيد الاستثمارات الحكوميه فى قطاعات الخدمات والبنيه الاساسيه والاجتماعيه وتنخفض فى القطاع السلعى، يلاحظ ان نصيب هذا القطاع الاخير ارتفع من ٩ر٣١٪ خلال الخطه الثالثه الى ٣ر٤٠٪ من اجمالى الاستثمارات الحكوميه خلال الخطه الحاليه، فى الوقت الذى نقصت فيه هذه الحصه بالنسبه لقطاعات الانتاج الخدمى، والهياكل الاجتماعيه، والهياكل الاساسيه من ٣ر٢١٪، ٩ر١٣٪، ٩ر٣٣٪ بالخطه الثالثه الى ٩ر١٦٪، ٨ر١٠٪، ٩ر٣١٪ بالخطه الحاليه على الترتيب.

ان هذا يرجع الى زياده استثمارات القطاع السلعى خلال الخطه الحاليه مقارنه بالخطه السابقه بمعدل ١ر٥٤٪، بينما بلغ معدل الزياده بالنسبه لقطاع الهياكل الاساسيه نحو ٦ر١٧٪ فقط، فى حين كان هذا المعدل بالنسبه لقطاعى الانتاج الخدمى والهياكل الاجتماعيه سالبا بنحو ٩ر٢٪، ٤ر٥٪ على التوالى.

واذا ما تامل المرء شكل توزيع الاستثمارات الحكوميه داخل كل مجموعه من الانشطه الاقتصاديه كما يظهر بالجدول (٣-٩)، لاتضحت الصوره اكثر، حيث يمكن الخروج ببعض الملاحظات:

١ - انطلاقا من هدف تنويع مصادر الدخل، يلاحظ ان السياسه الاستثماريه وان كانت تهتم بالصناعه باعتبارها من الانشطه المهمه والقادره على المساهمه الفعاله فى تحقيق مثل هذا الهدف، الا انها اهملت قطاع الزراعه والذى يعتبر القطاع التوأم لقطاع الصناعه فى هذا المجال، فبينما كانت الزياده فى الاستثمارات المخصصه لقطاعى الصناعه والنفط بين الخطتين الثالثه والرابعه بمعدل ٣ر٦٣٧٪، ٨ر٤٠٪، كان هناك نقصا فى استثمارات قطاع الزراعه خلال نفس الفتره بمعدل ٥ر٩٪.

٢ - باستثناء نشاطى الكهرباء والمياه والذين زادت استثماراتهما خلال الخطتين المذكورتين بمعدل ٦ر٨٪، ٦ر٥٨٪ على التوالى، فان هناك نقصا فى الاستثمارات المخصصه لجميع الانشطه الاخرى داخل قطاع الانتاج الخدمى، حيث بلغ معدل النقص لكل من انشطه الاسكان، والتجاره، والبريد والنقل والهاتف، والسياحه حوالى ٠ر٣٨٪، ١ر٤٨٪، ١ر٩٪، ٠ر٧٠٪ على الترتيب.

٣ - ونفس الشئ بالنسبه لمجموعه انشطه قطاع الهياكل الاجتماعيه، فباستثناء التعليم، والتدريب المهنى والذين كان معدل زياده الاستثمارات المخصصه لهما نحو ٩ر١٣٪، ٨ر٢٪ على التوالى، كان هذا المعدل بالنسبه لباقى الانشطه سالبا، حيث بلغ بالنسبه لانشطه الصحه، والاعلام والثقافه، والمراكز الاجتماعيه حوالى ٧ر٢٨٪، ٤ر١٤٪، ٨ر٥٪ على الترتيب.

٤ - ان سلوك السياسه الاستثماريه وتعارضه مع الهدف المرسوم لدور الحكومه خلال الخطه الحاليه يتضح بصوره اكثر جلاء من خلال تامل توزيع الاستثمارات بين انشطه قطاع الهياكل الاساسيه، فبالرغم من ان الدور المتوقع للحكومه يهدف الى تهيئه المناخ بصوره تجعل الفرصه مواتيه للقطاع الخاص لتولى الريادة فى عمليه التنميه وما يتطلبه ذلك من مزيد فى الجهد التدموى للحكومه فى مجال قطاع الهياكل الاساسيه، الا انه يلاحظ بالاضافه الى عدم الزياده الملحوظه فى اجمالى الاستثمارات الحكوميه المخصصه لهذا القطاع مقارنه بقطاع الانتاج السلعى - كما سبقت الاشاره - فان هذه الزياده لاتخدم الهدف المذكور، حيث انها وجهت بالدرجه الاولى الى نشاط الاداره الحكوميه، والذى اصبح يستحوذ على حوالى ٦٦ر٥٪ من اجمالى الاستثمارات المخصصه لقطاع الهياكل الاساسيه خلال هذه الخطه، بعد ان كان نصيبه فى الخطه السابقه نحو ٥٥٪، فى حين ان انشطه اخرى اكثر اهميه مثل نشاطى الطرق وتخطيط المدن - خاصه فى ظل الاهداف الاقليميه للتنميه - نقصت استثماراتهما خلال الفتره المذكوره بحيث بلغت حصتاهما من اجمالى الاستثمارات المخصصه لقطاه الهياكل الاساسيه حوالى ١٠ر٣٪، ١١ر٩٪ بعد ان كانتا نحو ٢٣ر٢٪، ١٥ر٢٪ على التوالى.

جدول (٢-٩) الهيكل التوزيعى لمخطط الاستثمارات الحكوميه
خلال الخطتين الثالثه والرابعه حسب القطاعات الاقتصاديه

(٪)

القطاعات	الخطه الثالثه		الخطه الرابعه		معدل النمو بين الخطتين	
	حكومى	خاص	حكومى	خاص	حكومى	خاص
جمله قطاع الانتاج السلعى:	٣١,٩	٧٣,٥	٤٠,٣	٧١,٨	٥٤,١	٢٦,٦
النفط	٢٣,٩	٥٥,٤	٢٧,٦	٤٦,١	٤٠,٨	٨,٠
الغاز الطبيعى	٤,٦	—	٤,١	—	٨,١	—
المعادن والمحاجر	٠,٤	—	٠,٥	٠,٤	٣٥,٤	(٤٩,٥)
الزراعه	١,٣	٢,٤	١,٠	٢,٣	(٩,٥)	(٣,٠)
الاسماك	٠,٦	٠,٥	١,٣	١,١	١٣٤,١	٨,٧
الصناعه	١,١	٩,٨	٦,٠	١٤,١	٦٣٧,٣	٧٣٦,٧
المقاولات	—	٥,٤	—	٧,٨	—	٨٧,٣
جمله قطاع الانتاج الخدمى:	٣١,٣	٣٦,٥	١٦,٩	٣٦,٨	(٣,٩)	٣١,٣
الاسكان	٣,٨	٢٠,١	٠,٣	١٧,٥	(٣٨,٠)	١٣,٧
التجاره	١,٤	٣,٨	٠,٦	٤,٠	(٤٨,١)	٨٩,٣
الكهرباء	٥,٦	—	٥,٠	—	٨,٦	—
المياه	٣,١	—	٤,٠	—	٥٨,٦	—
البريد والبرق والهاتف	٦,٣	—	٤,٦	—	(٩,١)	—
النقل	—	١,٠	٠,١	١,٤	—	٩٠,٠
السياحه	١,٣	٠,٦	٠,٣	١,٠	(٧٠,٠)	٨٥,٧
مؤسسات ماليه ومصرفيه	—	٣,٠	٠,١	٣,٩	—	٩٠,٠
جمله قطاع الهياكل الاجتماعيه:	١٣,٩	—	١٠,٨	١,٤	(٥,٤)	—
التعليم	٤,٩	—	٤,٥	٠,٤	١٣,٩	—
التدريب المهنى	٠,٦	—	٠,٥	٠,٤	٣,٨	—
الصحه	٥,٥	—	٣,٣	٠,٤	(٣٨,٧)	—
الاعلام والثقافه	٣,٣	—	١,٦	٠,١	(١٤,٤)	—
المراكز الاجتماعيه	٠,٦	—	٠,٥	—	(٥,٨)	—
مراكز الشباب	—	—	٠,٤	٠,٣	—	—

تابع جدول (٢-٩) الهيكل التوزيعى لمخطط الاستثمارات الحكوميه
خلال الخطتين الثالثه والرابعه حسب القطاعات الاقتصاديه

(%)

القطاعات	الخطه الثالثه		الخطه الرابعه		معدل النمو بين الخطتين	
	حكومى	خاص	حكومى	خاص	حكومى	خاص
جمله قطاع الهياكل الاساسيه:	٣٢,٩	—	٣١,٩	—	١٨,٦	—
الطرق	٧,٣	—	٣,٣	—	(٤٥,٠)	—
المطارات	٠,٦	—	٠,٤	—	(١٠,٠)	—
الموانى	٠,٢	—	٠,٥	—	٢٠٠,٠	—
الرى وموارد المياه	١,٧	—	٢,٥	—	٨٣,٣	—
تخطيط المدن	٥,٠	—	٣,٨	—	(٦,٩)	—
الاداره الحكوميه	١٨,١	—	٢١,٢	—	٤٢,٦	—
البيئه ومكافحه التلوث	—	—	٠,٢	—	-	—
الاجمالى	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣٢,٠	٣٩,٧

المصدر: حسبت من الجدول رقم (٥) بالملحق.

ومن ناحيه القطاع الخاص يمكن استخلاص نفس الشئ بخصوص عدم التوافق المناسب بين السياسه الاستثماريه وبين هدف الدور المتوقع للقطاع الخاص وخاصه فى ظل هدف تنويع مصادر الدخل باعتباره يتطلب بالدرجه الاولى التوسع فى انشطه قطاع الانتاج السلعى، فكما يوضح جدول (٢-٩)، بالرغم من زياده اجمالى استثمارات القطاع الخاص بين فترتى الخطتين الثالثه والرابعه بنحو ٣٩ر٧٪ بما يفوق معدل زياده اجمالى الاستثمارات الحكوميه، الا ان هذه الزياده على عكس المطلوب موجهه بدرجه اكبر الى قطاع الانتاج الخدمى مقارنه بقطاع الانتاج السلعى، بحيث بعد ان كان نصيب القطاع الاخير من اجمالى الاستثمارات الخاصه حوالى ٧٣ر٥٪ خلال الخطه الثالثه اصبح نحو ٧١ر٨٪ خلال الخطه الحاليه، فى الوقت الذى ازدادت فيه حصه قطاع الانتاج الخدمى من هذه الاستثمارات من ٢٦ر٥٪ خلال الخطه السابقه الى ٢٦ر٨٪ خلال الخطه الحاليه.

وبالرغم من ان توزيع استثمارات القطاع الخاص بين انشطه القطاع السلعى توضح اهتماما كبيرا بالصناعه والتى زادت الاستثمارات المخصصه لها فى الخطه الحاليه عنها فى الخطه السابقه بمعدل ٧ر٧٣٦٪، الا انه كما كان الحال فى توزيع الاستثمارات الحكوميه يوجد ايضا عدم اهتمام كاف من قبل القطاع الخاص بالزراعه، حيث انخفضت استثماراته المخصصه لهذا القطاع خلال الفتره المذكوره بنحو ٠ر٣٪، وهو ما لايتناسب مع اهداف تنويع مصادر الدخل، اذ لابد للقطاع الخاص وبالذات فى قطاع الزراعه ان يكون له دور رائد فى تطوير هذا القطاع.

اما بالنسبه للهيكل الاقليمى للاستثمارات، فنظرا لان البرنامج الاستثمارى يعتبر من اهم العوامل المحركه لعمليه التنميه الاقليميه، فسوف تتناوله الدراسه فى الجزء الخاص بسياسات التنميه الاقليميه، حيث ستفرد جزء خاص بالبعد الاقليمى للخطه باعتباره التجربه الاولى فى تطور العمليه التخطيطيه بالسلطنه.

٢ - سياسه القوى العامله:

فى محاوله لتحقيق الربط بين القوى العامله الوطنيه وتطورات الاقتصاد الوطنى، وكذلك بين مخرجات التعليم والتدريب واحتياجات الاقتصاد الوطنى من المهارات المطلوبه، حاولت الخطه رسم صوره مستقبليه لاحتياجات القوى العامله حسب القطاعات والمهن المختلفه وذلك باستخدام نموذج القوى العامله المعد من قبل البنك الدولى، وان كان هذا النموذج ليس موضع دراسه الان الا انه بصيغته الرياضيه لايستطيع ان ياخذ فى الحسبان آليات التشغيل بالسوق من حيث تفضيل بعض منشآت القطاع الخاص لاستخدام العماله الوافده الرخيصه نسبيا، او عدم اقبال المواطنين على بعض المهن لاسباب اقتصاديه او اجتماعيه.

وتتلخص اهم النتائج المستخلصه من جراء تطبيق هذا النموذج عن احتياجات العماله والمعروض من قوه العمل فى:

١ - زياده احتياجات سوق العمل من اليد العامله خلال الخطه الرابعه بنحو ١٦١ الف فرصه عمل ويخص القطاع الخاص منها حوالى ٨٨٪.

٢ - زياده القوه العامله العمانيه بنحو ١٠١ الف عامل خلال نفس الفتره.

٣ - وبالرغم من زياده فرص العمل الاجماليه عن المتوقع دخوله من قوى عامله عمانيه الى سوق العمل مما يعنى وجود فائض فى فرص العمل، الا ان هذا قد ينطبق على بعض المهن مثل العماله المكتبيه الماهره وشبه الماهره ومدرسى المراحل الابتدائيه، فى حين يتوقع ان يكون هناك عجزا فى الوظائف اليدويه الماهره وشبه الماهره وغير الماهره. ان هذا بالاضافه الى سلوك كل من اصحاب الاعمال وطالبى الوظائف والمشار اليه سابقا يجعل من الضرورى اتخاذ الاجراءات اللازمه لتشجيع اصحاب الاعمال على طلب القوى العامله الوطنيه من ناحيه وتاهيل هذه القوى الوطنيه مهاريا ومعنويا للاقبال على الوظائف التى من المنتظر ان يكون بها عجز.

وفي هذا الخصوص ركزت الخطه على ثلاثه مجالات هى [1]:

١ - مجال التعمين ورفع نسبه مساهمه العماله الوطنيه فى مختلف اوجه النشاط الاقتصادى، ولتحقيق هدف التعمين وضعت اجراءات تندرج تحت السياسه الماليه والنقديه، كما تبنت الخطه لسياسات اداريه مثل وضع حد اقصى لاعداد العماله الوافده الذى يسمح باستقدامها سنويا للقطاعات التى يمكن تعمين وظائفها بسهوله، وتعمين ادارات شئون الموظفين فى شركات ومؤسسات القطاع الخاص وذلك لتوفير المناخ الملائم لاستقرار العماله الوطنيه فى منشآت القطاع الخاص.

٢ - مجال التعليم والتدريب والتاهيل، وذلك باتخاذ بعض السياسات والاجراءات لرفع كفاءه عمليه التعليم والتدريب والتاهيل بما يؤدى الى تكوين قوى عامله تتناسب مع الاحتياجات المستقبليه من العماله مثل البدء فى اجراء دراسه شامله لتحديد الخصائص الحاليه لقوه العمل والاحتياجات الحاليه منها والمستقبليه، واشراك القطاع الخاص فى تطوير وتقييم برامج التدريب المهنى مع وضع برنامج زمنى لتطوير اساليب هذا التدريب.

---

(١) المرجع السابق - ص ١٥٧

٣ - المجال المؤسسى، وذلك بتطوير وحدات تخطيط القوى العامله بالوزارات والهيئات المعنيه، وكذلك بتطوير تشريعات العمل بما يساعد على خلق المناخ الملائم لتنميه القوى العامله الوطنيه.

٣ - سياسات التخطيط الاقليمى:

ان الظروف التى صاحبت بدايه عمليه التنميه الاقتصاديه بالسلطنه ادت الى تركيز جانب كبير من الاستثمارات فى منطقه مسقط مما ادى الى نوع من عدم التوازن فى النمو بين المناطق المختلفه للسلطنه، ومن منطلق خلق هذا التوازن اولت الخطه الرابعه - كما سبقت الاشاره - البعد الاقليمى للتخطيط اهميه خاصه. وبناء على ذلك تم تكليف عدد من الشركات الاستشاريه المتخصصه لاعداد خطط اقليميه طويله الاجل للمناطق التخطيطيه السبع للسلطنه، واخذ فى هذا المجال باستراتيجيه المدن الرئيسيه والتى تعنى توزيع الاستثمارات ضمن المنطقه التخطيطيه الواحده بهدف تحقيق تنظيم مكانى لهذه المنطقه يحقق الربط بين مواقع الخدمات ومواقع التجمعات السكنيه من ناحيه، وامكانات تطوير وتنميه مواقع جديده ذات امكانات تنمويه بالمنطقه من ناحيه اخرى، وذلك عن طريق تركيز وتوجيه الاستثمارات فى مواقع معينه للوصول للاحجام الملائمه للمشاريع الاقتصاديه والاجتماعيه، على ان تقوم هذه المواقع بدفع عمليه التنميه الى المناطق المجاوره من خلال عمليات التبادل لمدخلات ومخرجات مايتم انجازه من مشروعات.

وتم توزيع الاستثمارات المخططه وفق عده معايير هى: الوزن النسبى لعدد السكان فى كل منطقه، والوزن النسبى للمساحه الجغرافيه للمنطقه، ونصيب الفرد من الاستثمارات المنفذه من خلال الخطط السابقه، ومدى الحاجه الى استكمال توافر الخدمات الاساسيه، ثم اخيرا القدره الاستيعابيه للمنطقه وامكاناتها التنمويه والتى اعتمد فى تقديرها على البيانات الوارده بالخطط الاقليميه التى كلفت باعدادها شركات استشاريه متخصصه. والجدير بالذكر هنا ان ذلك التوزيع الاقليمى اقتصر على جانب فقط من الاستثمارات الحكوميه وهو عباره عن الاستثمارات الحكوميه غير النفطيه دون التطرق الى استثمارات القطاع الخاص.

ويوضح الجدول (٢-١٠) الصوره الاوليه لتوزيع هذه الاستثمارات بين المناطق الاقليميه المختلفه، الا ان هذا الجدول يوضح ايضا ان هناك اختلافا بين هذا التصور المبدئى وبين التوزيع الفعلى المعتمد بالخطه الخمسيه الرابعه، ويرجع ذلك الى زياده حصه المشروعات ذات الطبيعه الشامله من ١٥٪ الى ٢٥ر١٪، والى كون مسقط عاصمه البلاد ومازالت بحاجه الى استثمارات كبيره.

جدول (٢-١٠) التوزيع النسبى لاستثمارات المشروعات
الجديده خلال الخطه الخمسيه الرابعه بين
المناطق التخطيطيه بالسلطنه

(٪)

المنطقه	التوزيع الاولى	التوزيع الفعلى	التوزيع النسبى للسكان حسب تقديرات ١٩٨٩	التوزيع النسبى للمساحه
مسقط	١٢,٧	١٨,٩	٣٣,٤	١,٢
الجنوبيه	١٣,٨	٩,١	١١,٠	٣٨,٤
الداخليه	١٣,٧	٩,٥	١٢,٣	٢٥,٢
الشرقيه	١٣,٢	١٠,٥	١٤,٢	١٣,٧
الباطنه	١٧,٣	١٥,٤	٢٨,٥	٤,٥
الظاهره	١٠,٦	٨,١	٩,٠	١٦,٥
مسندم	٣,٧	٣,٤	١,٦	٠,٥
مشاريع ذات طبيعه شامله	١٥,٠	٢٥,١	—	—
اجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: سلطنه عمان - مجلس التنميه - الخطه الرابعه - مرجع سابق ص ٢٣٨، ٢٤١

وبالرغم من زيادة حصة منطقة مسقط عما كان متصورا طبقا للتوزيع الاولى للاستثمارات بين المناطق الاقليميه للسلطنه، الا ان هناك تحسنا ملحوظا فى هذا التوزيع بالخطه الحاليه مقارنة بما كان فى الخطط السابقه، فعلى ضوء ما هو متوافر من تبويب للبيانات فى هذا الخصوص، يوضح الجدول (٣-١١) أن نصيب منطقة مسقط من اجمالى الاستثمارات خلال الخطة الاولى بلغ ٤٢,٤٪، وارتفعت هذه النسبه الى ٥٦,١٪ خلال الخطة الثانيه ثم انخفضت الى ٤٥,٥٪ خلال الخطة الثالثه والى ١٨,٩٪ خلال الخطة الحاليه، ونفى الحال بالنسبه للمنطقه الجنوبيه حيث بلغ نصيبها خلال الخطة الاولى ١٧,٨٪ وانخفض خلال الخطة الثانيه الى ٩,٦٪ ثم ارتفع خلال الخطة الثالثه الى ١٠٪ واخيرا بلغ خلال الخطة الحاليه ٩,١٪ . اما بالنسبه لباقى الولايات فبعد ان انخفض نصيبها من ٣٩,٨٪ خلال الخطة الاولى الى ٣٣,٩٪ خلال الخطة الثانيه عاود الارتفاع بحيث بلغ ٤٣,٩٪ خلال الخطة الثالثه، ثم ٤٨,٨٪ خلال الخطة الحاليه.

جدول (٣-١١) تطور التوزيع الجغرافى للاستثمارات الحكوميه خلال الفتره (١٩٧٦ - ١٩٩٥)

المنطقه	فعلى الخطة الاولى (٧٦ - ١٩٨٠)	فعلى الخطة الثانيه (٨١ - ١٩٩٠)	مخطط الخطة الثالثة (٨٦ - ١٩٩٠)	مخطط الخطه الرابعه (٩١ - ١٩٩٥)
مسقط	٤٢,٤	٥٦,١	٤٥,٥	١٨,٩
الجنوبيه	١٧,٨	٩,٦	١٠,٠	٩,١
باقى الولايات	٣٩,٨	٣٣,٩	٤٣,٩	٤٦,٨
خارج السلطنه	—	٠,٤	٠,٦	—
مشاريع ذات طبيعه شامله	—	—	—	٢٥,١
اجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: الجدول السابق، الخطة الخمسيه الثالثه - مرجع سابق ص ١٠٥

وبالرغم من هذا التحسن فى التوزيع الاقليمى، وبالرغم من هذا الاهتمام الذى اولته الخطة الحاليه بالجانب الاقليمى، الا انها محاوله تفتقر الى الكثير من مقومات النجاح وخاصه البيانات التفصيليه عن الاقاليم المختلفه، اذ ان الخلط الاقليميه اعتمدت على دراسات قامت بها شركات استشاريه متخصصه ومثل هذه الدراسات كثيرا ما تعتمد على التقديرات المبنيه على دراسة عينات من المجتمع الخاضع للدراسه دون الحصر الكامل لهذا المجتمع. ان خلق وتطوير وتنظيم نظام متكامل للمعلومات والاحصاءات لتكون قابله للاستخدام فى تحليل الهياكل الاقتصاديه الاقليميه يعتبر شرطا من الشروط المسبقه للاخذ باسلوب التخطيط الاقليمي[1]. اذ يجب توافر معلومات عن شكل كل اقليم والموارد الكامنه فيه ومدى تقدم العمل التنموى به والمشاكل التى يعانى منها واحتمالات النمو المستقبليه بهذا الاقليم.

اما الجانب الاخر من جوانب قصور التجربه الحاليه للاخذ بالتخطيط الاقليمى والذى يجب تداركه فى التجارب المستقبيله فهو عدم وضوح الرؤيه فى مجال دفع القطاع الخاص للتوجه نحو البعد الاقليمى. فإن كان جانب الاستثمارات الحكوميه يمكن التحكم فيه بقرارات حكوميه، الا ان جانب الاستثمارات الخاصه يحتاج الى اتباع اسلوب التحفيز والتوجيه عن طريق ادوات السياسات الماليه والنقديه والائتمائيه، وهذا مالم تولية الخطة الحاليه اهتمامها، فلم تتضمن السياسات الماليه والنقديه والانمائيه اى برامج تهدف الى دفع المستثمر الخاص الى الاقاليم الاخرى خارج منطقة مسقط - وذلك باستثناء بعض البرامج القليله مثل نظام المنح الراسماليه الذى يهدف الى تشجيع الصناعات المحليه، والذى سيتم التعرض له من خلال السياستين الماليه والنقديه.

فيمكن للحكومه ان تتدخل بصورة غير مباشره فى التاثير فى قرارات هؤلاء المستثمرين وذلك عن طريق التسهيلات الاداريه وذلك من خلال الاجراءات الخاصه بالترخيص للانشطة المرغوبه فى المناطق المستهدفه، بالاضافه الى امداد المستثمرين بالبيانات الكافيه عن هذه المناطق سواء منها الخاصه بالموارد الطبيعيه والبشريه المتاحه او بالاماكانات التسويقيه من هذه الوحده الجديده. ومن وسائل التاثير غير المباشر فى قرارات المستثمر الخاص التسهيلات الماديه مثل توفير الارض بأثمان مناسبه وامدادها بالمرافق اللازمه.

---

(١)سيد محمد عبدالمقصود (دكتور)- مقدمه فى الاساليب التحليليه للتخطيط الاقليمى ضمن مفهوم ومشكلات واساليب التخطيط طويل المدى للعالم العربى - الجزء الثالث - معهد التخطيط القومى - القاهره ١٩٧٨

كذلك هناك اسلوب الاعفاءات الضريبيه، فالضرائب تتمتع بتأثير فعال على الانتاج بتأثيرها فى الميل للاستثمار، ذلك انها تؤدى الى رفع تكلفة الانتاج، وخفض الارباح على دخول المنتجين او خروجهم من نشاط معين فى منطقه ما، وبالتالى تحول عوامل الانتاج من نشاط لاخر ومن منطقه الى اخرى.

كما يمكن للسياسه الائتمانيه ان تلعب دورا مهما فى هذا المجال، اذ يمكن عن طريق هذه السياسه جذب الاستثمارات الى المناطق المستهدفه، كما يمكن ان تكون اداة طرد لهذه الاستثمارات من المناطق غير المستهدفه، حيث ان التمويل يعتبر واحدا من اهم العوامل الضروريه لاقامة المشروعات، فاذا لم يتوفر هذا التمويل او اذا توافر ولكن بتكلفه مرتفعه قد يؤدى الى عدم اقامة المشروع اصلا، والعكس اذا توافر هذا التمويل وبالشروط الملائمه فانه قد يكون عاملا مهما من عوامل اتخاذ القرار بالاستثمار فى هذا المشروع(١).

ولكن حتى تؤتى النظم التحفيزيه المقترحه ثمارها لابد ان ينتج عن تطبيقها نوع من المعامله التفضيليه بالقدر الذى يكفى لتشجيع المستثمر بالتوجه بمشروعه الى المناطق المراد تنميتها، فاذا كانت هذه النظم لن تضمن زيادة صافيه لربحية المشروع فى هذه المناطق مقارنة بمثيله فى المناطق التى سبقت فى مراحل النمو فلن يكون هناك فائدة تذكر من وجودها منذ البدايه.

---

(١) لمزيد من التفاصيل انظر عبدالفتاح محمد حسين (دكتور) بالاشتراك مع اخرين - التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠١٥ - السياسه الماليه ودورها فى توجيه الانشطة الصناعيه فى مصر - معهد التخطيط القومى بالاشتراك مع مركز بحوث التنميه الدوليه الكندى - القاهره ١٩٩٠

٤ - السياسة المالية :

علاوة على سياسة الانفاق العام فى صورة استثمارات حكومية، وعلى ضوء الاهداف التى تبنتها الخطة الرابعة وخاصة المحافظة على التوازن المالى للدولة ودعم القطاع الخاص، اعتمدت السياسة المالية على عدة محاور.

يتمثل المحور الاول فى تعميق الاتجاه نحو تكوين الاحتياطات النقدية، فعلاوة على زيادة نسبة التحويل الى صندوق الاحتياطى العام للدولة - السابق تكوينه خلال الخطة الثانية - من ٥٪ الى ١٥٪ من صافى كل دفعة من دفعات ايرادات النفط، انشأ مع بداية هذه الخطة (مخصص احتياطى طوارئ) يحول اليه ٧ر٥٪ من صافى ايرادات النفط فى حالة تراوح سعر النفط بين ١٨ الى ٣٠ دولار للبرميل، وترتفع هذه النسبة الى ١٠٪ فى حالة زيادة سعر النفط عن ٣٠ دولار للبرميل[١] .والى جانب زيادة ارصدة الدولة، فان الخطة تستهدف تقليل الاعتماد على السحب من هذه الارصدة لتمويل العجز الكلى فى الموازنة العامة للدولة، ففى حين بلغ هذا السحب خلال الخطة السابقة نحو ١٣١٢ مليون ر.ع يستهدف ان يكون خلال الخطة الحالية حوالى ٤٥٠ مليون ر.ع[٢] .

أما المحور الثانى فيدور حول ضبط وترشيد الانفاق العام من ناحية وزيادة مساهمة الايرادات غير النفطية فى مصادر تمويل الموازنة العامة للدولة من ناحية اخرى . فلقد نص المرسوم السلطانى السامى الخاص باعتماد الخطة الرابعة بان لا يجوز ان يتجاوز معدل النمو فى المصروفات الجارية المدنية خلال سنوات الخطة ٥ر٣ ٪ سنوياً . وتستهدف الخطة الارتفاع بنصيب الايرادات غير النفطيه الى ٢٣٪ من اجمالى الايرادات بعد ان كانت ٨٪، ١٣٪، ٢٠٪ فى الخطط الخمسية الاولى والثانية والثالثة على الترتيب[٣]. وبهذا يمكن التقليل من حجم العجز الكلى للموازنة العامة للدولة والذى نص عليه مرسوم اعتماد الخطة بان لا يتجاوز ١٠٪ من اجمالى الايرادات .

---

(١) المصدر السابق ص١١٦

(٢) المصدر السابق ص١٠٣

(٣) المصدر السابق ص١١٧

والمحور الثالث الذى يهدف الى دعم القطاع الخاص يعتمد على الاستمرار فى تقديم الحوافز المختلفة عن طريق استخدام ادوات السياسة المالية كالدعم والضرائب ليس فقط لزيادة نشاط هذا القطاع، وانما ايضاً للتأثير فى اتجاهات قرارات المستثمرين بما يخدم البعدين القطاعى والاقليمى للخطة الخمسية الرابعة. فمن المتوقع ان يزداد دعم القطاع الخاص من حوالى ٢٩٫٥ مليون ر.ع خلال الخطة السابعة الى نحو ٨٣ مليون ر.ع خلال الخطة الحالية بنسبة زيادة ١٨١٫٤٪[١]. وبالاضافة الى هذا المبلغ هناك مبالغ اخرى مدرجة ضمن الخطط الاستثمارية للوزارات المختلفة لتوفير الدعم اللازم للقطاع الخاص وفق برامج اعتمدت فعلا او تلك التى سيتم اعتمادها خلال سنوات الخطة.

فمن البرامج التى اعتمدت فعلا تشجيع القطاع الخاص فى المضى قدما فى تحقيق اهداف تعمين الوظائف، وذلك بان تتحمل الحكومة بجزء من رواتب وعلاوات الموظفين العمانيين - والذين يتم تعيينهم من اول اكتوبر ١٩٩١ - وكل تكلفة التدريب والتأهيل اثناء فترة تأهيلهم او تدريبهم وذلك لفترات تختلف حسب المستوى التعليمى للموظف. والتى تبدأ من ١٨ شهراً بالنسبة لخريجى الجامعة وتمتد الى ثلاث سنوات لخريجى المرحلة الاعدادية وما دونها، على ان تختلف نسبة التعويض حسب مراحل معينة لكل فترة، فعلى سبيل المثال تكون نسبة التعويض فى حالة خريجى الجامعة بواقع ٨٠٪ للاشهر الستة الاولى، ٧٠٪ للاشهر الستة التالية، ٥٠٪ للاشهر الستة الاخيرة . وبذلك يشكل هذا البرنامج احدى الدعائم الاساسية فى تحقيق اهداف وسياسات القوى العاملة السابق الاشارة اليها .

وأيضاً هناك اعتماد بمبلغ ١٠ مليون ر.ع لتنفيذ خطو وزارة الخدمة المدنية الرامية الى تعمين ٣٢٠٠ وظيفه بالحكومة، ومخصص يقدر بنحو ٤٠ مليون ر.ع لدعم سياسات التعمين فى قطاعى التعليم والصحة[٢].

---

(١) المصدر السابق ص ٨٠

(٢) المصدر السابق ص ١٣٠، ١٣١

كما ان هناك برنامجا لدعم الصناعة وخاصة الصناعات الصغيرة منها، حيث يقضى برنامج المنح الرأسمالية والذى اقر من قبل مجلس التنمية باعطاء منحة رأسمالية من اجمالى الاستثمارات بواقع ٣٠٪ للمشروعات التى تقام بمنطقة مسقط وبواقع ٥٠٪ لتلك التى تقام خارجها مع جواز زيادتها الى ٦٠٪ من قبل السلطات المختلفة مع زيادة المنحة المقدمة فى حالة ما يكون صاحب المشروع المقترح من خريجى الجامعات والكليات الفنية ومؤسسات التدريب المهنى بغض النظر عن منطقة المشروع الى ٤٠٪ مع اعطائه ٤٠٪ من هذه التكلفة الاستثمارية فى صورة قرض بدون فوائد ولمدة عشر سنوات على ان لا يزيد الدعم فى جميع الاموال ١٠٠٪ من قيمة الاصول الملموسة والاتزيد التكلفه الاستثماريه عن ١٠٠ الف ر.ع . ومن خلال النسب المختلفة اعلاه يتضح ان هذا البرنامج ذو شق توجيهى خاصة فى اطار الخطة الاقليمية ومن المنتظر ان تبلغ تكلفة هذا البرنامج نحو ٥ مليون ر.ع .

وايضاً فان هناك برنامجا اخر يهدف الى تشجيع الاستثمارات الصناعية ولكن عن طريق المساهمة فى تكلفة الدراسات السابقة لاقامة المشروعات، حيث يقضى نظام دعم الدراسات لمرحلة ما قبل الاستثمار والذى اقر ايضا من قبل مجلس التنمية بان يقدم دعم لتمويل هذه الدراسات بواقع ٣٠٪ منحة، ٤٠٪ قرض بدون فوائد لمدة خمس سنوات على ان لا يزيد مجموع المنحة والقرض عن ١٠٠ الف ريال عمانى . ويقدر لهذا البرنامج تكلفة فى حدود ٣ر٥ مليون ريال عمانى.

٥ - السياسة النقدية والإئتمانية :

تعتمد السياسة النقدية وائتمانية فى عملها ضمن اطار الخطة الرابعة وما تتبناه من اهداف على عدة ركائز، وتتمثل الركيزة الاولى منها فى الحد من الاقتراض الخارجى والذى يعمل جنباً الى جنب فى سياسة تكوين الاحتياطات النقدية - كمحور من محاور السياسة المالية - من اجل تحقيق التوازن المالى للدولة فتستهدف الخطة المالية الابقاء على حجم الدين العام الخارجى عند مستواه فى نهاية الخطة السابقة والبالغ ١٠٠٠ مليون ر.ع ويعنى هذا ان يكون الاقتراض الاخارجى فى حدود ما يلزم لخدمة الدين القائم من قبل، مع عدم اللجوء الى صافى اقتراض خارجى جديد الا بناء على قرار من مجلس الوزراء، وبذلك من المتوقع الا تتجاوز خدمة الدين الخارجى ١٥٪ من اجمالى الصادرات العمانية.

وفى ظل هذا التوجه علاوة على الاتجاه نحو تقليل الاعتماد على السحب من ارصدة الدولة تبرز الركيزة الثانية للسياسة النقدية والائتمانية والتى تتمثل فى تعبئة المدخرات المحلية لسد العجز الذى قد يحدث بين موارد واستخدامات الدولة وذلك باصدار سندات للتنمية متوسطة وطويلة الاجل فى حدود ٤٢٩ مليون ر.ع خلال سنوات الخطة لتغطية جزء من هذا العجز.

اما الركيزة الثالثة فتتمثل فى استخدام سياسة الاقراض من قبل الجهاز المصرفى للقطاع الخاص فى التاثير على توجه استثماراته سواء قطاعيا او اقليميا فى اطار ما تضعه الخطة من اولويات، حيث تقدم الدولة الدعم المالى للبنوك المتخصصة فى اطار سياسات الدعم السابق تناولها ضمن السياسة المالية، لتقدم هذه البنوك بدورها الاقراض اما بدون فوائد او بفوائد مخفضة حسب السياسة التى تضعها الحكومة فى هذا المجال . وتعتمد الخطة المالية لهذا القرض حوالى ٥٢ مليون ر.ع مقابل نحو ٢٧ مليون ر.ع خلال الخطة السابعة اى بنسبة زياده ٩٢ر٦٪ [(١)]. وباستخدام هذه الاعتمادات علاوة على الاعتمادات المخصصة للوزارات المعنية لتنفيذ برامج معينه لدعم القطاع الخاص والسابق الاشارة اليها، تقوم هذه البنوك بتقديم التسهيلات المختلفة لهذا القطاع.

---

(١) المصدر السابق ص ٨٠

الفصل الثالث

اهم مؤشرات الاداء الاقتصادى خلال الفتره ١٩٧١ ـ ١٩٩٠

يحاول هذا الجزء من الدراسه القاء الضوء على مدى النمو الذى تحقق للاقتصاد العمانى كثمره من ثمرات عملية التخطيط والتى سبق وان عرضت لها الدراسه بالتفصيل.

ومن المعلوم ان النمو الاقتصادى يمكن ادراكه من خلال مؤشرات مختلفه منها الاقتصاديه مثل شكل ومدى التغيرات الهيكليه الحادثه فى الاقتصاد الوطنى من خلال تطور هيكل بعض المتغيرات الاقتصاديه من ناتج محلى واستثمارات وعماله وصادرات، ومنها ما هو اجتماعى مثل مدى تطور خدمات التعليم والصحه وهيكل توزيع الدخل.

ونظرا لان امكانية تناول مثل هذه المؤشرات ومدى الدلاله التى يمكن استخلاصها من هذا التناول فى مجال التعبير عن درجة النمو الاقتصادى، يتوقف على نوعية وكمية البيانات المتوفره عن المتغيرات الاقتصاديه المختلفه، فعلى سبيل المثال بالرغم من اهمية دراسة تطور هيكل العماله لاتصال ذلك فى المقام الاول بالانسان الذى يعتبر الهدف الاساسى لكل الجهود التنمويه، الا ان هذا المطلب يعتبر صعب المنال فى ظل ندرة الاحصاءات والمعلومات عن العماله وبشكل اساسى فى القطاع الخاص، لذلك كله فان هذه لدراسه ستتعرض فى جزئها التالى لبعض هذه المؤشرات بالقدر الذى تتيحه البيانات المتوفره عن ذلك.

٣ - ١ المؤشرات الاقتصاديـــه:

٣ - ١ - ١ الاستثمار:

يستمد الاستثمار اهميته من كون ان اول خطوات عملية التنميه تتمثـــل فى البدء فى اصلاح الاختلالات الهيكليه بالاقتصاد الوطنى، وهذا ما اشـــارت اليه استراتيجيه التنميه التى تبنتها الدوله فى عمان منذ بداية عمليـــة التخطيط، حيث استهدفت تنويع مصادر الدخل حتى لايستمر فى الاعتماد علـــى مصدر واحد متمثلا فى النفط. وتحويل الاقتصاد من اقتصاد يعتمد على محصـــول رئيسى اوحد الى اقتصاد يعتمد على قطاعات اخرى متطورة من صناعه وزراعـــه وخدمات، انما يتطلب قدرا كبيرا من الاستثمارات، خاصه وان قطاع الصناعـــه هو المرشح لتحقيق هذا الهدف فى ضوء المحددات المحيطه بقطاع الزراعـــه العمانى.

وعملية التصنيع تستلزم حداً ادنى وضروريا من مستوى التكويـــن الرأسمالى لاسباب عده من اهمها :(١)

١ - مواجهة ظاهرة عدم التجزئه الكامنه فى استثمارات رأس المـــال الاجتماعى (البنيه الاساسيه) وللاستفادة من الوفورات الخارجيه التـــى يدرها هذا النوع من الاستثمارات.

٢ - التغلب على نقائص الوفورات الخارجيه المتمثله فى ضيق نطاق الســـوق، وبالتالى تحقيق حجم الاستثمارات اللازمه للقضاء على هذه العقبـــه وللاستفاده من الوفورات الخارجيه التى يدرها توسع نطاق السوق نتيجة للارتباط المتبادل بين الصناعات المختلفه وبين القطاعات المختلفه.

٣ - انجاز الاستثمارات الضروريه فى الزراعه وقطاع رأس المال الاجتماعـــى اللازم لنجاح التصنيع.

٤ - ضمان حد ادنى من الاستثمارات قادر على توليد معدل لنمو الدخـــل القومى يفوق ويتخطى معدل النمو السكانى.

---

(١) عمر محى الدين (دكتور) - التنميه والتخطيط الاقتصادى - مرجع ســـابق ص ٢٣٦.

وتمتد اهمية الاستثمار من كونه لازماً لاصلاح الهيكل الانتاجى وبالتالى هيكل الناتج المحلى الاجمالى الى كونه ضرورياً لاصلاح هيكل المتغيرات الاخرى من عماله وصادرات وواردات وغير ذلك.

ونظرا لان هذا الاثر لايتوقف على هيكل وحجم الاستثمارات المخططه - والتى سبق التعرض لها فى الجزء السابق من هذه الدراسه - بقدر مايتوقف على المنفذ فعلا من هذه الاستثمارات من الناحيتين الكميه والنوعيه، لذلك فانه قد يكون من المناسب تناول هذه الاستثمارات المنفذه بشقيها السابق ذكرهما مع محاولة ربطها بماكان مخططا للوقوف على معدلات التنفيذ وبيان اسباب انحرافات هذا التنفيذ ان وجدت.

تجلى اهتمام الحكومه نحو الاستفاده من ايرادات النفط فى اعطاء الاقتصاد الوطنى دفعات متواليه من خلال خطط خمسيه متعاقبه فى تحقيق حجم غير مسبوق من الاستثمارات، فكما هو مبين بجدول (٣-١) ارتفع الاستثمار الاجمالى من ٥٥٤,١ مليون ر.ع للفتره ٧١-١٩٧٥ (فترة الاعداد للتخطيط) الى ١٦٦٨,٥، ٣٨٩٣,٤، ٣٩٠٤,٨ مليون ر.ع خلال الخطط الخمسيه الثلاث ٧٦-١٩٨٠، ٨١-١٩٨٥، ٨٦-١٩٩٠، بحيث بلغت معدلات نموه بين هذه الفترات نحو ٢٠١٪، ١٣٣٪، (٢٥)٪. ان هذا النقص الحادث فى اجمالى الاستثمار بين الخطتين الثانيه والثالثه يرجع الى الظروف الاقتصاديه التى نتجت عن انهيار اسعار النفط مع بداية ١٩٨٦ كما سبق الاشاره اليه بالتفصيل.

ولقد تزايد الاستثمار الحكومى خلال نفس الفترات من ٤٣٠,٦ مليون ر.ع الى ١١٧٤,٧، ٢٧٥٥,٩، ١٩٨٤,٧ مليون ر.ع على الترتيب، بمعدلات نمو بين هذه الفترات بلغت ١٧٥٪، ١٣٣٪، (٣٨)٪ .

وبالرغم من ان القطاع الحكومى لازال يطلع بالدور الاساسى فى عملية الاستثمار، الا انه بفضل السياسات التى اتبعتها الحكومه من خلال الخطط الخمسيه المتعاقبه لتحفيز القطاع الخاص فى هذا المجال، ارتفعت الاستثمارات الخاصه خلال نفس الفترات من ١٣٣,٥ مليون ر.ع الى ٤٩٤,٩، ١١٣٧,٥، ٩٣٠,١ مليون ر.ع بمعدلات زيادة حوالى ٢٠١٪، ١٣٠٪، (١٩)٪ على الترتيب. وبذلك اخذ دور القطاع الخاص يتنامى باستمرار، فبعد ان كان نصيبه من اجمالى الاستثمارات فى فترة ما قبل التخطيط (٧١-١٩٧٥) لايتعدى حوالى ٢٢,٣٪، ارتفع بحيث بلغ خلال الخطط الثلاث نحو ٢٩,٤٪، ٢٩,٢٪، ٣١,٧٪ على التوالى.

جدول (٣-١) تطور التكوين الرأسمالى الفعلى لكل من القطاعين
الحكومى والخاص ونسبته الى الناتج المحلى الاجمالى
خلال الفتره(١٩٧١ - ١٩٩٠)

(مليون ريال عمانى وبالاسعار الجاريه)

البيـــــان	٧١ - ١٩٧٥	الخطه الاولى ٧٦ - ١٩٨٠	الخطة الثانيه ٨١ - ١٩٨٥	الخطة الثالثه ٨٦ - ١٩٩٠
الاستثمار الحكومى:				
قيمه	٤٣٠,٦	١١٧٤,٧	٢٧٥٥,٩	١٩٨٤,٧
% من اجمالى الاستثمار	٧٧,٧	٧٠,٤	٧٠,٨	٦٨,٣
الاستثمار الخاص:				
قيمه	١٢٣,٥	٤٩٣,٨	١١٣٧,٥	٩٢٠,١
% من اجمالى الاستثمار	٢٢,٣	٢٩,٦	٢٩,٢	٣١,٧
اجمالى الاستثمار	٥٥٤,١	١٦٦٨,٥	٣٨٩٣,٤	٢٩٠٤,٨
الناتج المحلى الاجمالى	١٧٢٨,٠	٦١٣١,٤	١٤٣٤٤,٥	١٦٠٤٣,٥
نسبة اجمالى الاستثمار الى الناتج المحلى الاجمالى	٣٢,١	٢٧,٢	٢٧,١	١٨,١

المصدر: حسبت على اساس بيانات جدولى (٦)، (٧) بالملحق

وبتضافر جهود النشاط الخاص مع النشاط الحكومى امكن تحقيق نسبة مرتفعة من الناتج المحلى الاجمالى فى صورة استثمارات، حيث بلغت حصة اجمالى الاستثمار من هذا الناتج خلال الفترات المذكورة نحو ٣٣٪، ٢٧,٤٪، ٢٧,٢٪، ١٨,١٪ على التوالى. وبالرغم من الانخفاض المستمر لهذه الحصه وخاصه خلال الخطة الثالثه والناتج بالدرجه الاولى عن التدهور الشديد فى اسعار النفط(١)، الا انه يمكن القول بان السياسات التنمويه التى اتبعت استطاعت ان تحتفظ بمعدل مرتفع للاستثمارات كحصه من الناتج المحلى الاجمالى، اذ بلغت هذه الحصه خلال الفتره ٧١-١٩٩٠ نحو ٢٦,١٪.

هذا عن الاتجاهات العامه للاستثمارت الاجماليه، اما عن تطور هيكل هذه الاستثمارات ومعدلات النمو السنويه لها ونسب تنفيذها، فمن المناسب التعرض لها لكل من الاستثمارات الحكوميه والاستثمارات الخاصه كل على حده.

٣ - ١ - ١ - ١ الاستثمار الحكومى:

لقد اختلف تطور الاستثمار الحكومى من فترة الى اخرى ومن قطاع الى اخر، وهذا ما يمكن ملاحظتة من خلال جدول (٣-٢)، حيث كان المتوسط السنوى لمعدل نمو اجمالى الاستثمار الحكومى خلال الفتره ٧١-١٩٩٠ حوالى ١٦,٩٪، بينما بلغ هذا المتوسط للخطط الخمسيه الثلاث نحو ٤٦,١٪، ١٨,٣٪، (١٣,٨)٪ على الترتيب(٢)، مما يشير الى التناقص المستمر فى وتيرة نمو هذه الاستثمارات من فترة الى اخرى حتى اصبح هذا النمو خلال الفتره الاخيره سالبا.

---

(١) - فهناك اسباب اخرى غير ذلك وراء بطء نمو الاستثمارات الفعليه مثل درجة تشبع الاقتصاد بعد تقبله فى البدايه لجرعات كبيره من الاستثمارات او لعدم مواكبه نمو بعض القطاعات الحاكمه بما يتناسب مع حجم الاستثمارات المراد تنفيذها مثل قطاعات البنيه الاساسيه ومنها قطاع التشيد والبناء على وجه الخصوص وغير ذلك من عوامل تؤثر على الطاقه الاستيعابيه للاقتصاد الامر الذى ستتعرض له الدراسه فيما بعد.

(٢) - لم يتم حساب معدلات نمو للفتره ٧١-١٩٧٥ حيث ان المتوفر عن استثمارات هذه الفتره اجماليا دون تفصيل السنوات، وبناء عليه اخذت استثمارات سنة الاساس عند احتساب معدلات النمو للفتره التاليه (٧٦-١٩٨٠) على اساس حساب متوسط نصيب هذه السنه (١٩٧٥) من اجمالى استثمارات الخمس سنوات (٧١-١٩٧٥).

اما عن تطور معدلات النمو لاستثمارات المجموعات القطاعيه المختلفه، فلقد احتلت قطاعات الانتاج السلعى المرتبه الاولى ثم تلتها قطاعات انتاج الخدمات فقطاعات البنيه الاساسيه، حيث بلغ معدل النمو المتوسط سنويا خلال الفتره ٧١-١٩٩٠ لهذه المجموعات حوالى ٢٣,١٪، ١٧,١٪، ١٦٪ على التوالى.

وبالرغم من تناقص متوسط معدل النمو السنوى لكل المجموعات القطاعيه خلال الفترات الثلاث، الا ان معدل النمو بالنسبه للقطاعات السلعيه ظل موجبا، حيث انخفض من ٥٤,٤٪ الى ٦,٩٪ ثم ارتفع مره اخرى الى ٧,٩٪. وبالنسبه لاقطاعات انتاج الخدمات بعد ان ارتفع هذا المعدل من ٢٧٪ خلال الفتره ٧٦-١٩٨٠ الى ٣٩,٨٪ خلال الفتره ٨١-١٩٨٥، انخفض خلال الفتره ٨٦-١٩٩٠ بحيث اصبح سالبا بحوالى ١٥,٦٪. اما بالنسبه لمجموعة قطاعات البينه الاساسيه، فلقد كان تدهور معدلات النمو المتوسطه بين الفترات المذكورة شديدا، حيث انخفض هذا المتوسط من ٥٠,٨٪ الى ٣٠٪ ثم اصبح سالبا بنحو ٢٢,٧٪ .

واذا ما نظر المرء الى تطور الاستثمارات داخل كل مجموعه قطاعيه، يلاحظ ان احتفاظ مجموعة القطاعات السلعيه بمركز الصداره بالنسبه لمتوسط معدل النمو السنوى، انما يرجع فى المقام الاول الى تطور استثمارات قطاع النفط والغاز، حيث وان كان الانخفاض قد اصاب كل القطاعات السلعيه الرئيسيه، الا ان هذا الانخفاض كان قليلا بالنسبه لهذا القطاع والذى انخفض متوسط معدل النمو السنوى لاستثماراته خلال الفترات الثلاث من ٥٤,٥٪ الى ٧,١٪ ثم ارتفع الى ٨,٥٪، بينما انخفض هذا المعدل بالنسبه لقطاع الزراعه والاسماك من ٢٠٧,٣٪ الى ١٩٪ ثم اصبح سالبا بنحو ٥,٢٪، وبالنسبه لقطاع الصناعات التحويليه من ٦٥٠٪ الى ٥٧٪ ثم ٠,١٪.

وبالنسبه لمجموعة قطاعات انتاج الخدمات، كان هناك ارتفاعا فى متوسط معدل نمو الاستثمارات السنوى لجميع القطاعات بين الخطتين الاولى والثانيه ما عادا قطاع الكهرباء والمياه والذى انخفض متوسط معدل نمو استثماراته من ٣٥,٦٪ الى ١٨٪، ثم حدث انخفاض بالنسبه لكل القطاعات خلال الخطة الثالثه بحيث اصبح متوسط معدل النمو السنوى لاستثماراتها سالبا.

وفيما يتصل بمجموعة قطاعات البنيه الاساسيه، فلقد اصاب التدهور الملحوظ متوسطات معدل النمو السنويه لجميع القطاعات خلال الفترات الثلاث، ماعدا قطاع التعليم فيما بين الفترتين الاولى والثانيه، ثم اصبحت هذه المعدلات خلال الفتره الاخيره سالبه لجميع قطاعات هذه المجموعه ماعدا قطاعات الرى وموارد المياه، التدريب المهنى، والمراكز الاجتماعيه.

جدول (٣-٢) تطور متوسط معدل النمو السنوى للاستثمارات
الحكوميه الفعليه خلال الفتره ١٩٧٦ - ١٩٩٠

(٪)

القطاعات	الخطه الاولى ٧٦ .. ١٩٨٠	الخطة الثانيه ٨١ - ١٩٨٥	الخطة الثالثه ٨٦ - ١٩٩٠	متوسط عام ١٩٧٦-١٩٩٠
قطاعات الانتاج السلعي				
النفط والغاز	٥٤,٥	٧,١	٨,٥	٢٣,٤
المناجم والمحاجر	٥٣٨,٩	(٥,٨)	٤٠,٦	١٩١,٣
الزراعة والاسماك	٢٠٧,٣	١٩,٠	(٥,٣)	٧٣,٧
الصناعات التحويلية	٦٥٠,٠	٥٧,٠	٠,١	٢٣٥,٧
التشيد والبناء	—	—	—	—
اجمالي	٥٤,٤	٦,٩	٧,٩	٢٣,١
قطاعات انتاج الخدمات				
الاسكان	٨,١	٨٤,٣	(١٠,٦)	٢٧,٣
التجارة والسياحة	٣٥٣,٨	٤٠٥,٢	(٣٠,٥)	٢٤٢,٨
الكهرباء والمياه	٣٥,٦	١٨,٠	(٦,٥)	١٥,٧
البريد والبرق والهاتف	١٠,٩	٩٨,١	(١١,١)	٣٣,٦
المؤسسات المالية والمصرفيه	—	—	—	—
النقل	—	—	—	—
اجمالي	٢٧,٠	٣٩,٨	(١٥,٦)	١٧,١
قطاعات البنية الاساسيه				
الرى وموارد المياه	١٣٩,٣	٧٠,٨	٣,٥	٦٧,٩
الطرق والموانئ والمطارات	٦٣,٢	١٣,٠	(٢٥,٠)	١٧,١
تخطيط المدن والبلديات	٧٣,٢	٢٣,٠	(١١,٧)	٢٧,٥
التعليم	٦٣,٣	٧٨,٥	(٢٣,٩)	٣٩,٠
التدريب المهني	٨٣,٠	١٠,٩	٣٥,٥	٤٣,١
الصحه	٢٣,٦	٤٩,٨	(٢١,٩)	١٧,٢
الاعلام والثقافة والدين	٣٥,٣	٤٦,٦	(١٥,٤)	٢٣,٢
المراكز الاجتماعيه	٣٥,٧	٤,٥	١٣,٠	١٧,٧
الاداره الحكوميه	١٨٤,٣	٢٣,٤	(٢١,٦)	٦٣,٠
اجمالي	٥٠,٨	٢٠,٠	(٢٢,٧)	١٦,٠
الاجمالي العام	٤٦,١	١٨,٣	(١٣,٨)	١٦,٩

المصدر: حسبت حسب جدول رقم (٦) بالملحق.

ان اختلاف وتيرة نمو الاستثمارات الحكوميه المنفذة داخل القطاعات الاقتصاديه المختلفه وخلال الفترات الزمنيه المختلفه ادى الى حدوث تغيرات فى هيكل تلك الاستثمارات، وهو ما يعتبر من الاهداف المرسومه للخطط الاقتصاديه لكون الاستثمارات من اهم ادوات تحقيق اهداف اعادة هيكلة الاقتصاد الوطنى.

وكما يوضح الجدول (٣-٣) حدث تعديل فى هيكل هذه الاستثمارات فى صالح القطاعات السلعيه، حيث ارتفع نصيب هذه المجموعه باستمرار خلال الفترات التخطيطيه الى ان بلغ ٣٤٪ من اجمالى الاستثمارات الحكوميه خلال الفتره ٨٦-١٩٩٠ مقارنة بحوالى ١٤,٣٪ خلال الفتره ٧١-١٩٧٥ . وان كان ذلك يرجع فى المقام الاول الى زيادة حصة قطاع النفط والغاز من ١١,٣٪ الى ٣٠,٣٪، الا ان قطاع الصناعات التحويليه ايضا قد نال قسطا من الاهتمام حيث ارتفعت حصته من ٠,١٪ الى ٣,٨٪ خلال الفتره ٨١-١٩٨٥، وان كانت قد انخفضت الى ١,٣٪ خلال الفتره ٨٦-١٩٩٠ . ان الزيادة الكبيره فى حصة استثمارات قطاع النفط خلال الخطة الخمسيه الثالثه (٨٦-١٩٩٠) يرجع الى الاهتمام الذى اعطى لهذا القطاع لمحاولة زيادة الانتاج لتعويض التدهور الشديد فى ايرادات الدوله نتيجة انهيار اسعار النفط مع بداية هذه الخطة. وعلى عكس قطاعى النفط والصناعه لم ينل قطاع الزراعه الاهتمام المناسب حيث انخفضت الاستثمارات المنفذه فيه من ٣,٧٪ من اجمالى الاستثمارات الحكوميه خلال الفتره ٧١-١٩٧٥ الى ١,٤٪ خلال الفتره ٧٦-١٩٨٠ ثم ارتفعت الى ١,٦٪، ٣,١٪ خلال الخطتين الثانيه والثالثه على التوالى[1].

اما مجموعه قطاعات انتاج الخدمات فبعد ان نالت حظا اكبر خلال الفتره ٧١-١٩٧٥ باعتبار ان النمو فى هذه القطاعات كان من اهم دعائم نجاح عملية التخطيط، حيث بلغ نصيبها من اجمالى الاستثمارات الحكوميه ٢٢,٨٪ ثم انخفض الى ١٦,٣٪، ١٩,٩٪، ١٨,٦٪ خلال الخطط الخمسيه الثلاث وكان الانخفاض ملحوظا فى قطاع الكهرباء والمياه.

---

(١) من الواجب ملاحظه ان هناك ارتفاعا غير حقيقيا فى حصة قطاع الزراعه والاسماك من اجمالى الاستثمارات خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٧٥ نظرا لادماج استثمارات قطاع الرى وموارد المياه مع استثمارات قطاع الزراعه والاسماك بعكس الفترات التخطيطيه الاخرى والتى تم فيها الفصل بين استثمارات القطاعين المذكورين.

جدول (٣-٣) تطور التوزيع الهيكلي للاستثمارات الحكوميه
المنفذه خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٩٠

(%)

القطاعات	٧١ - ١٩٧٥	الخطه الاولى ٧٦ - ١٩٨٠	الخطة الثانيه ٨١ - ١٩٨٥	الخطة الثالثه ٨٦ - ١٩٩٠
قطاعات الانتاج السلعي				
النفط والغاز	١١,٣	١٩,٢	١٨,٠	٣٠,٢
المناجم والمحاجر	٠,١	١,٠	٢,٣	٠,٤
الزراعة والاسماك	٢,٧	١,٤	١,٦	٢,١
الصناعات التحويلية	٠,١	٠,٦	٢,٨	١,٣
التشيد والبناء	—	—	—	—
اجمالي	١٤,٢	٢٢,٢	٢٤,٧	٣٤,٠
قطاعات انتاج الخدمات				
الاسكان	٤,٨	٢,٤	٣,٦	٣,٤
التجارة والسياحة	٠,٥	١,٣	٤,٥	٢,٤
الكهرباء والمياه	١٤,٤	١١,١	٨,٥	٧,٤
البريد والبرق والهاتف	٣,١	١,٤	٣,٣	٥,٤
المؤسسات المالية والمصرفيه	—	—	—	—
النقل	—	—	—	—
اجمالي	٢٢,٨	١٦,٢	١٩,٩	١٨,٦
قطاعات البنية الاساسيه				
الرى وموارد المياه	—	٠,٣	١,٧	١,٣
الطرق والموانئ والمطارات	٢٥,٠	٢١,١	١١,٤	٧,٨
تخطيط المدن والبلديات	٤,٥	٣,٣	٤,٠	٤,٨
التعليم	١,٣	٣,٣	٥,٩	٥,٤
التدريب المهني	—	٠,٧	٠,٩	٠,١
الصحه	٤,٧	١,٩	٣,٦	٥,٠
الاعلام والثقافة والدين	٤,٣	١,٤	٣,٣	١,٩
المراكز الاجتماعيه	٠,٦	٠,٣	٠,٥	٠,٣
الاداره الحكوميه	١٣,١	٣٠,٣	٢٦,١	٢٠,٨
استثمارات غير مصنفه	٩,٦	—	—	—
اجمالي	٦٣,٠	٦١,٦	٥٥,٤	٤٧,٤
الاجمالي العام	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : حسبت حسب جدول رقم (٦) بالملحق.

ونفس الشيء بالنسبه لمجموعه قطاعات البنيه الاساسيه فبعد الدفعه الكبيره التى شهدتها هذه المجموعه - باعتبار ان الهدف الاساسى من عمليه ما قبل التخطيط كان خلق البنيه الاساسيه التى لم تكن موجوده بالمره - اخذ نصيبها من الاستثمارات ينخفض من خطه الى اخرى، فلقد انخفض من ٦٣٪ خلال فترة ماقبل التخطيط الى ٦١,٦٪، ٥٥,٤٪، ٤٧,٤٪ خلال الخطط الخمسيه الثلاث. وكان الانخفاض بصوره شديده فى قطاع الطرق والموانىء والمطارات بعكس الزيادة الملحوظه فى حصة قطاع الاداره الحكوميه.

وعند مقارنة حجم الاستثمارات المنفذه بتلك المخططه يلاحظ ان نسبة التنفيذ قد اختلفت سواء بين الفترات التخطيطيه المختلفه او بين القطاعات الاقتصاديه، فالجدول (٣-٤) يوضح ان معدل تنفيذ اجمالى الاستثمارات الحكوميه كان مرتفعا خلال الخطتين الاولى والثانيه، حيث بلغ ١٢٥,٧٪، ١٢٧,٩٪ لهما على التوالى، بينما انخفض بصورة ملحوظه خلال الخطة الثالثه الى ان بلغ ٨٧,٢٪ . ولقد ساد هذا الاتجاه معظم القطاعات الاقتصاديه باستثناء قطاعى الصناعات التحويليه والبريد والبرق والهاتف.

فعلى مستوى مجموعة قطاعات الانتاج السلعى انخفض معدل التنفيذ من ١١٢,٧٪ خلال الخطه الاولى الى ٧٣,٦٪ خلال الخطه الثانيه ثم ارتفع الى ٩٣,٧٪ فى الخطه الثالثه، وان كان معدل التنفيذ فى هذه المجموعه افضل حالا من المجموعتى الاخريين.

ففى مجموعة قطاعات انتاج الخدمات، بعد ان ارتفع معدل التنفيذ بين الخطتين الاولى والثانيه من ٩٨,٢٪ الى ١٠٦,٥٪ انخفض خلال الخطه الثالثه الى ٧٦,١٪ .

اما فى مجموعة قطاعات البنيه الاساسيه، فلقد كان الانخفاض مفاجئا وبصوره شديده خلال الخطه الثالثه حيث بلغ معدل التنفيذ حوالى ٨٨,٥٪ بعد ان كان خلال الخطتين الاولى والثانيه نحو ١٤٢,١٪، ٢١٣,٦٪ على الترتيب.

جدول (٣-٤) معدلات تنفيذ الاستثمارات الحكوميه المخططه
خلال الخطط الخمسيه الاولى والثانيه والثالثه

%

القطاعات	٧٦-١٩٨٠	٨١-١٩٨٥	٨٦-١٩٩٠
قطاعات الانتاج السلعى			
النفط والغاز	١٧٣,٤	٨٠,٣	٩٣,٢
المناجم والمحاجر	٤٨,٣	١١٠,٥	٧٨,٨
الزراعة والاسماك	٥١,٠	٥٣,٣	٩٣,١
الصناعات التحويلية	١٧,٤	٤٦,٠	١١٣,٨
التشيد والبناء	—	—	—
اجمالي	١١٣,٧	٧٣,٦	٩٣,٧
قطاعات انتاج الخدمات			
الاسكان	٩٧,٩	٧٣,٥	٧٧,٣
التجارة والسياحة	١٣٧,٧	١٧٨,٥	٨٣,٣
الكهرباء والمياه	١٠٥,٩	١٣٥,٦	٧٣,٧
البريد والبرق والهاتف	١٣٩,٠	١٣٨,٥	١٥٣,١
المؤسسات المالية والمصرفيه	—	—	—
النقل	—	—	—
اجمالي	٩٨,٣	١٠٦,٥	٧٦,١
قطاعات البنية الاساسيه			
الرى وموارد المياه (١)	—	٨٣,١	٦٥,٩
الطرق والموانئ والمطارات	١١١,٣	٨٩,٣	٨٤,٥
تخطيط المدن والبلديات	٣٥,٦	٤٣٠,٦	٨٥,٠
التعليم	١٠٣,١	٣٥١,٣	٩٧,٣
التدريب المهنى	—	١١٠,٥	١٣,٩
الصحه	٦٣,٣	٣٨,٤	٧٩,٤
الاعلام والثقافة والدين	٤٥,١	١٣٤,٧	٧١,٠
المراكز الاجتماعيه (٢)	—	٩٩,٣	٤٧,٨
الاداره الحكوميه	١٣٤٣,٠	٧٣٤,٥	٩٩,٨
اجمالى	١٤٣,١	٣١٣,٦	٨٨,٥
الاجمالى العام	١٣٥,٧	١٣٧,٩	٨٧,٣

المصدر: حسبت حسب الجداول أرقام (١)، (٣)، (٤)، (٦) بالملحق

---

(١) - تم ادراج المنفذ فى قطاع الرى وموارد المياه خلال الفتره ٧٦-١٩٨٠ مع المنفذ فى قطاع الزراعه والاسماك نظرا لان المخطط والوارد فى الخطه الخمسيه الاول يتضمن القطاعين معا.

(٢) - كما تم ادراج المنفذ فى قطاع المراكز الاجتماعيه مع المنفذ فى الاعلام والثقافه والدين خلال نفس الفتره لنفس السبب.

وهكذا تضافر الانخفاض فى الاستثمارات المخططه لهذه المجموعه - كما سبق ايضاحه فى اجزاء سابقه من الدراسه - مع الانخفاض فى حجم الاستثمارات المنفذه فى انكماش هذه القطاعات، مما يؤثر على حجم الاستثمار الممكن تنفيذه فى باقى القطاعات الاقتصاديه وهو مايسمى بالطاقه الاستيعابيه للاقتصاد القومى، خاصه وان هذا الاتجاه تزامن مع نفس الاتجاه فى الاستثمارات المنفذه من قبل القطاع الخاص فى قطاع التشييد والبناء - كما سيرد فيما بعد، وبالرغم من ان هناك اختلافا فى التعريفات المختلفه للطاقه الاستيعابيه، الا ان معظمها يدور حول امكانية الاقتصاد القومى لدولة ما فى استيعاب استثمارات جديده بحيث لاينخفض معدل الفائده الاقتصادى والاجتماعى لهذه الاستثمارات عن حدا معين(١).

وامام ظاهرة انخفاض معدلات تنفيذ الاستثمارات خلال الخطه الثالثه على وجه الخصوص قامت الامانه العامه لمجلس التنميه فى عام ١٩٩٠ بالتنسيق مع مختلف الوزارات الحكوميه بدراسة هذه الظاهره وتوصلت الى عدة اسباب وراء ذلك. والملاحظ انه يمكن ادراج هذه الاسباب جميعا تحت محددات اداريه وتنظيميه، ولذلك فان هذا التوصيف قد يكون غير مكتملا مماترتب عليه ان محاولات العلاج كانت تدور حول هذه الاسباب فقط دون التعرض الى اسباب اخرى جوهريه، فمن المعلوم ان محددات الطاقه الاستيعابيه لاتنطوى فقط على محددات اداريه وتنظيميه وانما تتضمن ايضا محددات ماليه ومحددات هيكليه(٢).

---

(١) - لمزيد من التفصيل انظر :

- السيد عبدالعزيز دحيه (دكتور) - الطاقه الاستيعابيه والتنميه الاقتصاديه - مذكره خارجيه رقم ١٣٦٥ - معهد التخطيط القومى - القاهره ١٩٨٠

- معهد التخطيط القومى - دراسه تحليليه عن تطور الاستثمار فى ج.م.ع مع الاشاره للطاقه الاستيعابيه للاقتصاد القومى - قضايا التخطيط والتنميه فى مصر رقم (٣٠) - القاهره ١٩٨٥.

(٢) - لمزيد من التفصيل انظر المراجع السابقه مباشرة.

والدليل على ان هذه المحددات كانت ايضا وراء ظاهرة انخفاض معـــدلات تنفيذ الاستثمارات، ان هذا الانخفاض حدث بصوره ملحوظه وشبه عامه فى جميـــع القطاعات الاقتصاديه خلال الخطه الثالثه مواكبا لعملية انهيار اسعـــار النفط واثرها السلبى على ايرادات الدوله وبالتالى امكانية تمويـــل الاستثمارات المخططه (محددات ماليه).

اما بالنسبه لوجود محددات هيكليه وراء هذه الظاهره، فلا يحتـــاج التدليل عليه الى مجهود كبير، فمن المعلوم ان هناك علاقه وطيده ومتبادلـه بين انشطة البنيه الاساسيه وقطاع التشييد والبناء من ناحيه وباقى قطاعـات الاقتصاد القومى من ناحية اخرى. فاولا : تعتمد قطاعات البنيه الاساسيه علـى القطاعات الاخرى فى الحصول على مستلزمات الانتاج اللازمه لها، وبالتالـــى فان اى توسع او انكماش فيها يؤثر على باقى القطاعات الاقتصاديه. وثانيـا: فان اى انكماش فى قطاعات البنيه الاساسيه والتى تضم خدمات النقـــل والمواصلات والطاقه وغيرها يمثل قيدا على الاستثمار فى جميع القطاعـــات؛ كما ان قطاع البناء والتشييد يعتبر مسؤلا عن تنفيذ جزء لايستهان به مـــن اجمالى الاستثمارات وان اختلف هذا الجزء من قطاع الى اخر، وبالتالى فـــان اى انخفاض فى استثمارات هذا القطاع يؤدى الى حدوث اختناقات فى القطاعـات الاخرى مما يؤثر سلبيا على حجم الاستثمار المنفذ على المستوى الكلـــى، بالاضافه الى انه يؤدى الى ارتفاع التكاليف الاستثماريه نتيجه لارتفـــاع الاسعار الناتج عن هذه الاختناقات.

ان حقيقة هذه العلاقه التشابكيه بين القطاعات الاقتصاديه اشـــارت اليها تقارير متابعة الخطه الثالثه فى مواضع مختلفه فتاره تقـــول ... «ولقد كان للانخفاض المستمر فى اجمالى التكوين الرأسمالى المنفذ اثره فـى استمرار انخفاض الناتج المحلى الاجمالى المتولد من قطاع التشييد» وتـــاره اخرى نقرأ فيها ... «اما باقى الصناعات الاستخراجيه ممثله فى نشـــاط استخراج الاحجار والطين والرمل فقد تأثرت بالانخفاض الذى طرأ على انتـــاج ومستلزمات قطاع التشييد»[1].

---

(١) - سلطنة عمان - مجلس التنميه - تقرير متابعة خطة التنميه الخمسيـــه الثالثه - السنه الثانيه ١٩٨٧ ص ١١، السنه الثالثه ١٩٨٨ ص ٩.

وهكذا فان الانخفاض الشديد والمشار اليه فى حجم الاستثمارات الحكوميه المنفذه فى قطاعات البنيه الاساسيه خلال الخطه الثالثه بالاضافه الى ما سوف يرد بشأن انخفاض الاستثمارات الخاصه فى قطاع البناء والتشييد خلال نفس الخطه كان من ضمن اسباب انخفاض الاستثمارات المنفذه سواء داخل كل قطاع من قطاعات الاقتصاد او على المستوى الكلى. وبالتالى يجب على السياسه الاستثماريه ان تاخذ فى الحسبان عملية التوازن فى توزيع الاستثمارات بين القطاعات المختلفه بما يساهم فى زيادة الحافز على الاستثمار وتوسيع قدرة الاقتصاد الوطنى فى استيعاب استثمارات اضافيه.

٣ - ١ - ١ - ٢ الاستثمار الخاص:

لقد كان للسياسات التى تبنتها الخطط الخمسيه المتعاقبه سواء كانت سياسات استثماريه او سياسات ماليه ونقديه وتجاريه الاثر الفعال فى تشجيع القطاع الخاص للاقدام على الاستثمار فى القطاعات الاقتصاديه المختلفه، فكما سبقت الاشاره تزايد حجم الاستثمار الخاص خلال الفتره ٧١-١٩٩٠ بصوره ملحوظه كما اوضحت معدلات نمو هذا الاستثمار من خطه الى اخرى، الا ان درجة هذا النمو قد اختلفت من قطاع الى اخر ومن فتره الى اخرى، فكما يوضح الجدول (٣-٥) بلغ المتوسط السنوى لمعدل نمو اجمالى الاستثمار الخاص خلال الفتره ٧٦-١٩٩٠ حوالى ١٩,٣٪ وهو مايفوق نظيره بالنسبه لاجمالى الاستثمار الحكومى. اما خلال الخطط الخمسيه الثلاث المنفذه خلال هذه الفتره، فلقد حدث تناقص مستمر فى المتوسط السنوى لمعدل نمو هذه الاستثمارات بحيث انخفض من ٤٩,٩٪ خلال الخطه الاولى الى ١٠,٤٪ فى الخطه الثانيه واصبح سالبا بنحو ٢,٥٪ خلال الخطه الثالثه. ولقد كان تباطىء معدلات نمو الاستثمارات الخاصه بين الخطتين الاولى والثانيه اكبر من تباطىء تلك الخاصه بالاستثمارات الحكوميه، بينما كان العكس بين الخطتين الثانيه والثالثه. ولكن وبالرغم من هذه الاختلافات، فانه من الملاحظ ان الاتجاهات العامه لنمو الاستثمارات الخاصه قد سلكت نفس الاتجاهات التى اتخذتها الاستثمارات الحكوميه مما يدل على ان الاستثمار الحكومى يستمد اهميته ليس من خلال حجمه فحسب، وانما ايضا من خلال انه يؤثر بصورة مباشره وغير مباشره فى حجم الاستثمارات الخاصه، ذلك ان القطاع الخاص لم يصل بعد الى ذلك القدر من التطور الذى يجعله لايعتمد بصورة اساسيه على الانفاق العام.

جدول (٣-٥) تطور متوسط معدل النمو السنوى للاستثمارات
الخاصه الفعليه خلال الفتره ١٩٧٦ - ١٩٩٠

(٪)

القطاعات	الخطه الاولى ٧٦ - ١٩٨٠	الخطة الثانيه ٨١ - ١٩٨٥	الخطة الثالثه ٨٦ - ١٩٩٠	متوسط عام ١٩٧٦-١٩٩٠
قطاعات الانتاج السلعى				
النفط والغاز	٤١,٩	١٣,٧	(٠,٢)	١٨,٥
المناجم والمحاجر	...	—	—	—
الزراعة والاسماك	٦٨,٧	١٠,١	٣,٦	٢٧,١
الصناعات التحويلية	١٣,٠	٦,٩	(٤,٤)	٥,٣
التشيد والبناء	...	٤٧,٣	(٢٨,٦)	٩,٤
اجمالي	٤٧,٤	١٣,٩	(٣,٦)	١٩,٦
قطاعات انتاج الخدمات				
الاسكان	٧٣,٩	٠,٣	٣,٨	٢٥,٧
التجارة والسياحة	٢٩,١	٤٨,٧	(٨,٣)	٢٣,٣
الكهرباء والمياه	—	—	—	—
البريد والبرق والهاتف	—	—	—	—
المؤسسات المالية والمصرفيه	...	٥٧,١	(١٠,٨)	٢٣,٣
النقل	...	٢٨,٠	١,٨	١٤,٩
اجمالي	٥٥,٩	٥,٤	(٣,٠)	١٩,٨
الاجمالى العام	٤٩,٩	١٠,٤	(٣,٥)	١٩,٣

المصدر : حسبت على اساس بيانات جدول (٦) بالملحق.

(...) معدل غير محسوب

وبالنسبه لتطور الاستثمارات الخاصه داخل المجموعات الاقتصاديه، يلاحظ ان المتوسط السنوى لمعدل نمو هذه الاستثمارات خلال الفتره ٧٦-١٩٩٠ يكاد يتماثل فى المجموعتين السلعيه والخدميه حيث بلغ لكل منهما ١٩,٦٪، ١٩,٨٪ على التوالى. الا ان درجة التباطىء كانت اقل فى حالة مجموعة قطاعات الانتاج السلعى عنها فى حالة مجموعة قطاعات انتاج الخدمات وهذا مايعتبر ظاهره ايجابيه فى اتجاهات قرارات المستثمر الخاص، وهذا مايتضح بصوره اكبر من خلال تأمل التطور الهيكلى للاستثمارات الخاصه والذى يوضحه جدول (٣-٦).

فكما يوضح جدول (٣-٦) كان للسياسات الحكوميه السابق الاشاره اليها الاثر التوجيهى على قرارات المستثمر الخاص بحيث اتجه بصوره متزايده للدخول فى مجال قطاعات الانتاج السلعى بمايخدم اهداف تنويع مصادر الدخل، فلقد تزايد الوزن النسبى لاستثمارات هذه القطاعات من اجمالى الاستثمارات الخاصه، فبعد النقص الطفيف بين الفترتين ٧١-١٩٧٥، ٧٦-١٩٨٠ من ٥٨,٧٪ الى ٥٧,٣٪، تزايد خلال الخطتين الثانيه والثالثه بحيث بلغ ٦٧,٦٪، ٦٨,٤٪ على التوالى، فى الوقت الذى تناقص فيه هذا الوزن النسبى الخاص بقطاعات انتاج الخدمات من ٤١,٣٪ خلال الفتره ٧١-١٩٧٥ الى ٣١,٦٪ خلال الفتره ٨٦-١٩٩٠.

وترجع الزياده فى حصة القطاعات السلعيه الى زيادة حصة قطاع النفط والغاز وقطاع الصناعات التحويليه، فبعد ان نقصت حصة قطاع النفط خلال فترتى الخطتين الاولى والثانيه تزايدت خلال الخطه الثالثه بحيث بلغت ٥٣,٠٪ مقارنة بنحو ٥٢,٥٪ خلال الفتره ٧١-١٩٧٥ .

اما قطاع الصناعه فبعد عدم مساهمة القطاع الخاص فيه خلال الفتره ٧١-١٩٧٥ قفز نصيبه خلال الخطه الاولى الى ١٤٪ من اجمالى الاستثمارات الخاصه وبعد ان انخفض الى ٨,٨٪ خلال الخطه الثانيه عاود الارتفاع خلال الخطه الثالثه بحيث بلغ ٩,٥٪ .

وبالنسبه لقطاع الزراعه فكما هو الحال بالنسبه لنصيبه من الاستثمارات الحكوميه، انخفضت حصته ايضا من الاستثمارات الخاصه من ٦,٢٪ خلال الفتره ٧١-١٩٧٥ الى ٣,٤٪، ٣,٦٪، ٣,٨٪ للخطط الثلاث على الترتيب، وهو مالايتناسب مع ضرورة تنمية هذا القطاع حتى يأخذ مكانته فى سلم توليد الدخل القومى.

جدول (٣-٦) تطور التوزيع الهيكلى للاستثمارات الخاصه
المنفذه خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٩٠

(٪)

القطاعات	٧١ - ١٩٧٥	الخطه الاولى ٧٦ - ١٩٨٠	الخطة الثانيه ٨١ - ١٩٨٥	الخطة الثالثه ٨٦ - ١٩٩٠
قطاعات الانتاج السلعى				
النفط والغاز	٥٢,٥	٤٠,٠	٥٠,٧	٥٣,٠
المناجم والمحاجر	—	٠,٣	—	—
الزراعة والاسماك	٦,٣	٣,٤	٣,٦	٣,٨
الصناعات التحويلية	—	١٤,٠	٨,٨	٩,٥
التشيد والبناء	—	٠,٧	٥,٥	٣,١
اجمالي	٥٨,٧	٥٧,٣	٦٧,٦	٦٨,٤
قطاعات انتاج الخدمات				
الاسكان	٢٨,٣	٣٨,٠	٢٤,٩	٢١,٦
التجارة والسياحة	٤,٩	٣,٣	٤,١	٥,٤
الكهرباء والمياه	—	—	—	—
البريد والبرق والهاتف	—	—	—	—
المؤسسات المالية والمصرفيه	—	٣,٣	٣,٣	٣,٦
النقل	—	٠,٣	١,٣	٣,٠
استثمارات غير مصنفه	٨,١	—	—	—
اجمالي	٤١,٣	٤٣,٧	٣٣,٤	٣١,٦
الاجمالى العام	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : حسبت حسب جدول رقم (٦) بالملحق.

اما قطاع التشييد والبناء فبعد ان شهد طفره خلال الخطه الثانيه حيث بلغ نصيبه من اجمالى الاستثمارات الخاصه ٥,٥٪ مقارنة بنحو ٠,٧٪ خلال الخطه الاولى، انخفض مره اخرى خلال الخطه الثالثه بحيث بلغ ٣,١٪ وهذا ماتضافر مع انخفاض الاستثمارات الحكوميه فى قطاعات البنيه الاساسيه ليشكلا - كما سبقت الاشاره - عائقا من عوائق نمو الاستثمار على مستوى الاقتصاد الوطنى.

وبالرغم من هذه الزيادة فى نصيب القطاعات السلعيه من الاستثمارات المنفذه وبالرغم من زيادة اجمالى الاستثمارات الخاصه خلال فترة الدراسه - كما سبق التنويه - الا ان معدلات تنفيذ اجمالى هذه الاستثمارات قد انخفض، كما هو مبين بجدول (٣-٧)، خلال الخطط الثلاث من ١١٧,٦٪ الى ١٠٠,٥٪ ثم الى ٩٠,٥٪ . ويرجع هذا الانخفاض بالدرجه الاولى الى انخفاض معدلات تنفيذ استثمارات القطاعات السلعيه والتى انخفضت خلال نفس الخطط من ١١٧,٥٪ الى ٩٦,٣٪ ثم الى ٨٤,٣٪ على الترتيب. وكان اكبر انخفاض فى قطاع التشييد والبناء حيث انخفض معدل التنفيذ من ١٣١,٥٪ للفتره ٧٦-١٩٨٠ الى ٥١,٥٪ للفتره ٨٦-١٩٩٠ : وهذا يعنى انه من الممكن اعطاء دفعه كبيره للاستثمارات الخاصه اذا ماعولجت الاسباب الكامنه وراء انخفاض معدلات التنفيذ، وهذا بالطبع فى حالة ما اذا لم يكن السبب الجوهرى وراء هذه الظاهره هو التقدير المبالغ فيه لاحجام الاستثمارات الخاصه المتوقعه عند وضع تقديرات الخطط الخمسيه المتعاقبه.

جدول (٣-٧) معدلات تنفيذ الاستثمارات الخاصه المخططه
خلال الخطط الخمسيه الاولى والثانيه والثالثه

%

القطاعات	٧٦-١٩٨٠	٨١-١٩٨٥	٨٦-١٩٩٠
قطاعات الانتاج السلعي			
النفط والغاز	١١٨,٩	١٠٥,٩	٨٦,٧
المناجم والمحاجر	...	—	—
الزراعة والاسماك	٧٣,٨	٥٨,٨	٨٦,٣
الصناعات التحويلية	٩٤,٧	٤٢,٥	٨٧,٤
التشيد والبناء	١٣١,٥	١٣٢,٠	٥١,٥
اجمالي	١١٧,٥	٩٦,٣	٨٤,٣
قطاعات انتاج الخدمات			
الاسكان (١)	...	...	٩٧,٧
التجارة والسياحة	٥٥,٥	١١٥,٣	١٤١,٣
الكهرباء والمياه	—	—	—
البريد والبرق والهاتف	—	—	—
المؤسسات المالية والمصرفيه	...	...	١١٨,٠
النقل	...	...	١٨٥,٠
اجمالي	١١٨,٥	٢١٤,٠	١٠٨,١
الاجمالي العام	١١٧,٦	١٠٠,٥	٩٠,٥

المصدر : حسبت حسب الجداول (٣)، (٣)، (٤)، (٦) بالملحق

(...) معدل غير محسوب

(١) - ادرج المنفذ فى قطاع الاسكان مع المنفذ فى قطاع التشييد والبناء خلال الخطتين الاولى والثانيه نظرا لان المخطط والوارد بالخطتين المذكورتين يتضمن القطاعين معا، مع العلم بان حجم المنفذ فى قطاع الاسكان كان ١٨٧، ٢٨٣,٩ مليون ر.ع، بينما بلغ المنفذ فى قطاع التشييد والبناء ٣,٦، ٦٣,٩ مليون ر.ع خلال الخطتين المذكورتين على الترتيب.

٣ - ١ - ٢ الناتج المحلى الاجمالى:

يعتبر الناتج المحلى الاجمالى من اهم المتغيرات الاقتصاديه والذى يشكل بشقيه الكمى والنوعى وسيله للوقوف على مدى التطور الذى يبلغه الاقتصاد الوطنى، فمعدل نمو هذا الناتج من سنه الى اخرى يعبر عن جانب من النمو الاقتصادى، الا ان هذا المعدل وحده لايكفى، اذ من الممكن ان يكون مصدر هذا الناتج قطاع اوحد غالبا مايكون منتجا لماده اوليه، وبالتالى يظل الاقتصاد بالرغم من نمو هذا الناتج فى حاله تخلف نتيجة عدم تمكنه من الافلات من غلبة هذا القطاع وماتجلبه من تبعيه للظروف الخارجيه ووقوع هذا الاقتصاد نتيجه لذلك لتقلبات وهزات مفاجئه من الصعب التحكم فيها، لذلك فان درجة تنوع مصادر هذا الناتج تعبر عن الجانب الاخر من النمو الاقتصادى معبرا عنه بتطور الناتج المحلى الاجمالى. ومن هذا المنطلق ستحاول الدراسه فى هذا الجزء القاء الضوء على معدلات نمو هذا الناتج من ناحيه وتطور هيكله ومكوناته من ناحيه اخرى.

لقد كان للاداء النهائى للسياسه الاستثماريه بايجابياتها وسلبياتها - كما اوضح الجزء السابق من هذه الدراسه - الاثر المباشر على درجة نمو ومدى تغير تركيبة الناتج المحلى الاجمالى.

فمن حيث معدلات النمو كان للدفعات الكبيره من الاستثمارات المنفذه على المستوى الكلى خلال فترتى الاعداد للتخطيط والخطة الاولى الاثر فى تحقيق معدل نمو مرتفع للناتج المحلى الاجمالى، فكما هو مبين بجدول (٣-٨)، بلغ هذا المعدل حوالى ٦٣,١٪، ٢٥,١٪ فى المتوسط سنويا خلال هتين الفترتين على التوالى. فى حين ادى تراخى عملية الاستثمار خلال الخطتين التاليتين الى تباطوء هذا المعدل المتوسط بحيث بلغ ١١,٠٪، ٤,٣٪ خلال هتين الفترتين على الترتيب. ولكن تشير الدلائل على بدء تحسن ملحوظ مع بدايه الخطه الرابعه ١٩٩١-١٩٩٥، حيث بلغت نسبه النمو فى الناتج المحلى الاجمالى خلال النصف الاول من عام ١٩٩١ مقارنه بما كان عليه خلال نفس الفتره من العام السابق حوالى ٣٠,٧٪[١].

---

(١) سلطنة عمان - البنك المركزى العمانى - النشره الاقتصاديه - المجلد السابع عشر - العدد (٣) - سبتمبر ١٩٩١ ص ١ .

جدول (٣-٨) تطور معدل النمو السنوى المتوسط للناتج المحلى الاجمالي
خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٩٠

(%)

القطاعات	٧١-١٩٧٥	٧٦-١٩٨٠	٨١-١٩٨٥	٨٦-١٩٩٠	٧١ - ١٩٩٠ متوسط عام
القطاعات النفطيه:					
النفط الخام	٧٣,٤	٢٤,٩	٥,٦	٨,٩	٢٨,٢
الغاز الطبيعي	—	...	٢٤,٩	٧,٠	...
اجمالي	٧٣,٤	٢٥,٢	٥,٩	٨,٨	٢٨,٣
القطاعات غير النفطيه:					
أ - السلعيه:					
الزراعه والاسماك	٤,٢	٣٢,٣	١٢,٤	٦,٦	١١,٤
التعدين والمحاجر	—	...	٦٠,٨	١٧,٤	...
الصناعات التحويليه	٧٧,٧	٥١,٧	٤١,٠	١٣,١	٤٥,٩
التشييد والبناء	٨٤,٢	١٢,٤	١٥,٧	(١٠,٦)	٢٥,٤
اجمالى (أ)	٣٣,١	١٥,٨	١٨,٣	(٠,١)	١٦,٨
ب - الخدميه:					
الكهرباء والمياه	٨٩,٠	٧٢,٧	١٨,٥	٦,٨	٤٦,٨
التجاره والسياحه	٩٩,٧	٤٠,٣	١٨,٢	٢,٧	٤٠,٢
النقل والمواصلات	١١٦,١	١٥,٨	٢١,٤	٨,٣	٤٠,٤
البنوك والتامين وخدمات الاعمال	١٠٢,٥	٥١,٢	٢٠,١	٠,٣	٤٣,٥
ملكية العقارات	٤٦,٩	١٧٢,٧	٨,٦	٣,٣	٥٧,٩
خدمات المجتمع العامه	٥٦,٥	١٥,٤	٢٢,٧	٩,٥	٢٦,٠
منتجو الخدمات الحكوميه	١٠٦,٨	٢٩,٩	١٩,٩	٦,٨	٤٠,٩
اجمالى (ب)	٨٧,٣	٣٥,٥	١٧,٨	٤,٥	٣٦,٣
اجمالى (أ + ب)	٥٣,٨	٢٨,٦	١٧,٨	٣,٤	٢٥,٩
يطرح : الخدمات المصرفيه المحتسبه	—	١٧,٩	٢٢,٣	١٠,٧	...
يجمع : الرسوم الجمركيه	—	١٥,٥	٣٧,٠	(٣,١)	...
الناتج المحلي الاجمالى بسعر السوق	٦٣,١	٢٥,١	١١,٠	٤,٣	٢٥,٩

المصدر : حسبت حسب الجدول (٧) بالملحق.

(...) معدلات غير محسوبه.

وبالرغم من الانخفاض فى معدل نمو الناتج خلال الخطتين الثانيه والثالثه، الا ان الاداء الاقتصادى المرتفع خلال الفترتين السابقتين لهما قد مكن للاقتصاد العمانى ان يحتفظ بمعدل نمو بلغ ٢٥,٩٪ فى المتوسط سنويا خلال فترة الدراسه (٧١-١٩٩٠)، وهو معدل مرتفع بكل المقاييس. ولكن اختلف هذا المعدل من مجموعه اقتصاديه الى اخرى ومن قطاع اقتصادى الى اخر، حيث اتت القطاعات الخدميه فى المرتبه الاولى بمعدل ٣٦,٣٪، فالقطاعات النفطيه بمعدل ٢٨,٣٪ ثم القطاعات السلعيه حيث بلغ معدل النمو بها ١٦,٨٪.

ولقد كان الانخفاض السابق ذكره فى معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترات التخطيطيه المختلفه نتيجة للانخفاض الذى اصاب الناتج المتولد فى جميع القطاعات الاقتصاديه بدون استثناء، ففى مجموعة القطاعات النفطيه انخفض معدل نمو الناتج المتولد منها من ٧٣,٤٪ خلال الفتره ٧١-١٩٧٥ الى ٢٥,٢٪، ٥,٩٪، ٨,٨٪ خلال الخطط الخمسيه الثلاث على الترتيب.

اما فى مجموعة القطاعات السلعيه الاخرى فكان التدهور فى معدلات النمو شديدا، حيث انخفض من ٣٣,١٪ خلال الفتره ٧١-١٩٧٥ الى ١٥,٨٪، ١٨,٣٪ الى ان اصبح سالبا بنحو ٠,١٪ خلال نفس الفترات على التوالى، وكان اكبر انخفاض فى قطاع التشييد، حيث انخفض معدل نمو الناتج المتولد فى هذا القطاع من ٨٤,٢٪ خلال الفتره ٧١-١٩٧٥ الى ١٢,٤٪، ١٥,٧٪ واصبح سالبا بنحو ١٠,٦٪ خلال نفس الفترات على التوالى، وهذا كان راجعا الى الانخفاض الملحوظ فى حجم الاستثمارات المنفذه فى هذا القطاع ومانتج عنه من مشاكل، كما تم ايضاحه فى الجزء السابق بالتفصيل. اما فى باقى القطاعات السلعيه فانه بالرغم من الانكماش الذى اصاب هذه القطاعات خلال الخطه الثالثه مقارنة بالخطط السابقه الا انها حققت نتائج معقوله، اذ بلغ متوسط معدل النمو السنوى خلال هذه الخطه الاخيره لكل من قطاعات الزراعه والاسماك، والتعدين والمحاجر، والصناعات التحويليه ٦,٦٪، ١٧,٤٪، ١٣,١٪ على الترتيب.

وبالنسبه لمجموعة القطاعات الخدميه انخفض معدل النمو المتوسط من ٨٧,٣٪ خلال الفتره ٧١-١٩٧٥ الى ٣٥,٥٪، ١٧,٨٪، ٤,٥٪ خلال الخطط الخمسيه الثلاث. وكان اكبر انخفاض فى قطاع الخدمات الحكوميه، حيث انخفض هذا المعدل خلال فترة الدراسه من ١٠٦,٨٪ الى ٦,٨٪ وفى قطاع البنوك والتامين وخدمات الاعمال حيث انخفض هذا المعدل خلال نفس الفتره من ١٠٢,٥٪ الى ٢٠,٣٪. ان الانخفاض فى قطاع الخدمات الحكوميه يرجع الى محاولات الحكومه الحد من الانفاق الحكومى، كما سيتضح فيما بعد، بينما يرجع الانخفاض فى قطاع البنوك والتامين الى الانكماش الذى حدث فى الاقتصاد بوجه عام.

مما سبق يتضح انه بالرغم من التباطوء الذى اصاب وتيرة النمو الاقتصادى خلال السنوات الاخيره، الا ان الاقتصاد العمانى استطاع منذ بداية عمليه التخطيط ان يحقق فى المتوسط سنويا معدل نمو مرتفع، وحتى خلال السنوات الاخيره (فترة الخطه الخمسيه الثالثه) حقق معدلا متوسطا يفوق متوسط معدل النمو السكانى بالسلطنه والذى يبلغ نحو ٣,٥٪[(١)]. وهو مايعنى ان هناك ارتفاعا حقيقيا فى مستوى المعيشه.

وتكتمل هذه الصورة عند تامل التطور الهيكلى لمكونات الناتج المحلى الاجمالى، فكما هو مبين بجدول (٣-٩)، حدث تتطور ملحوظ فى مساهمات القطاعات الاقتصاديه المختلفه فى عملية توليد الناتج المحلى الاجمالى. فبعد ان كان قطاع النفط يساهم بحوالى ٦٤,٩٪ مع بداية عمليه التخطيط، اصبح الان يساهم بنحو ٤٤,٧٪ فقط مقابل زيادة مساهمة القطاعات غير النفطيه من ٣٥,١٪ الى ٥٦,٨٪ خلال نفس الفتره. الا ان هذه الزيادة فى مساهمات القطاعات غير النفطيه ترجع فى المقام الاول الى زيادة حصة القطاعات الخدميه والتى زادت من ١٨,٤٪ الى ٤٤,٥٪ خلال نفس الفتره، فى الوقت الذى انخفضت فيه حصة القطاعات السلعيه غير النفطيه من ١٦,٧٪ الى ١٢,٣٪ خلال نفس الفتره.

ان هذا الانخفاض يرجع فى الاساس الى التدهور الشديد فى الناتج المحقق من قطاع التشييد والبناء والذى انخفض من ١١,٣٪ الى ٤,٤٪ خلال فترة الدراسه، ثم الى انخفاض ناتج قطاع الزراعه من ٥,١٪ الى ٣,٦٪ خلال هذه الفتره، وهو مايرجع بالدرجه الاولى الى عدم اهتمام السياسه الاستثماريه بهذين القطاعين بالقدر الكافى.

---

(١) سلطنة عمان - مجلس التنميه - الخطة الخمسيه الرابعه - مرجع سابق.

وعلى النقيض من ذلك حدثت طفره فى الناتج المحقق فى قطاعى التعدين، والصناعات التحويليه، فبعد ان كان قطاع التعدين غير مساهما بالمره فى توليد الناتج المحلى اصبح يحقق نحو ٠,٤٪ من هذا الناتج، كما ان حصة قطاع الصناعات التحويليه فى تحقيق هذا الناتج قد ارتفعت خلال الفتره ٧١-١٩٩٠ من ٠,٣٪ الى ٣,٩٪، وهو مايشكل خطوه الى الامام فى عملية تنويع مصادر الدخل.

ولايقلل من ذلك ان تعديل هيكل الناتج المحلى كان بالدرجه الاولى فى صالح قطاعات الخدمات، ذلك ان التوسع فى هذه القطاعات كان يشكل ضرورة ملحه، حيث لم تكن مثل هذه الخدمات متاحه فى البدايه الا فى حدود ضيقه جداً ويتضح ذلك من خلال تدنى نسبة مساهمة هذه القطاعات فى توليد الناتج المحلى الاجمالى فيما قبل بداية النهضه الحديثه فى عمان حيث بلغ نصيبها من الناتج المحلى الاجمالى فى عام ١٩٧٠ حوالى ٧,٥٪ فقط.

فعلى سبيل المثال بلغت حصة الخدمات الحكوميه فى ذلك الوقت ٢,٣٪ فقط فى حين اصبحت الان ١٧,١٪، وايضا فان قطاع التجاره والسياحه لم يساهم الا بحوالى ١,٥٪ فى حين تبلغ مساهمته الان ١٢,٣٪ من الناتج المحلى الاجمالى. ولقد ارتفعت حصة قطاع الكهرباء والمياه من الناتج المحلى الاجمالى من ٠,١٪ عام ١٩٧٠ الى ١,٤٪ خلال الفتره ٨٦-١٩٩٠، كما ان قطاع النقل والمواصلات قد ارتفعت حصته خلال نفس الفتره من ٠,٧٪ الى ٣,٥٪، وكل هذه القطاعات تعتبر ضروريه من اجل نجاح اى مجهودات تنمويه.

جدول (٢-٩) تطور هيكل الناتج المحلى الاجمالى حسب القطاعات الاقتصاديه خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٩٠

(%)

القطاعات	٧١-١٩٧٥	٧٦-١٩٨٠	٨١-١٩٨٥	٨٦-١٩٩٠
القطاعات النفطيه:				
النفط الخام	٦٤,٩	٥٧,٤	٥٠,٦	٤٣,٣
الغاز الطبيعي	—	٠,٣	٠,٩	١,٤
اجمالي	٦٤,٩	٥٧,٧	٥١,٥	٤٤,٧
القطاعات غير النفطيه:				
أ - السلعيه:				
الزراعه والاسماك	٥,١	٣,٧	٣,٧	٣,٦
التعدين والمحاجر	—	٠,١	٠,٣	٠,٤
الصناعات التحويليه	٠,٣	٠,٧	٣,١	٣,٩
التشييد والبناء	١١,٣	٧,٣	٦,٨	٤,٤
اجمالى (أ)	١٦,٧	١٠,٧	١١,٨	١٣,٣
ب - الخدميه:				
الكهرباء والمياه	٠,٣	٠,٩	٠,٩	١,٤
التجاره والسياحه	٤,٧	٩,٨	١١,٦	١٣,٣
النقل والمواصلات	٣,٦	١,٩	٣,٦	٣,٥
البنوك والتامين وخدمات الاعمال	٠,٩	٣,٨	٣,٧	٣,٩
ملكية العقارات	١,٣	٦,٥	٥,٣	٥,٠
خدمات المجتمع العامه	١,٣	٠,٧	٠,٩	١,٤
منتجو الخدمات الحكوميه	٧,٤	٩,٨	١٣,٧	١٧,١
اجمالى (ب)	١٨,٤	٣٣,٤	٣٧,٦	٤٤,٥
اجمالى (أ + ب)	٣٥,١	٤٣,١	٤٩,٤	٥٦,٨
يطرح : الخدمات المصرفيه المحتسبه	—	(١,٣)	(١,٧)	(٣,٥)
يجمع : الرسوم الجمركيه	—	٠,٥	٠,٨	١,٠
الناتج المحلى الاجمالى بسعر السوق	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر : حسبت حسب الجدول (٧) بالملحق.

(...) معدلات غير محسوبه.

وبالنظر الى طريقه استخدام الناتج المحلى الاجمالى، يوضح الجدول (٣-١٠) ان المعدل المتوسط السنوى لنمو الاستهلاك الاجمالى خلال الفتره ٧٦-١٩٩٠ قد بلغ نحو ١٥,٥٪، فى حين بلغ معدل نمو التراكم الراسمالى حوالى ٦,٥٪، كما بلغ هذا المعدل بالنسبه للناتج المحلى الاجمالى نحو ١٣,٥٪. اى ان معدل نمو الاستهلاك كان اكبر من معدلات زياده الناتج المحلى الاجمالى.

ان هذا يرجع فى المقام الاول الى تفوق معدلات نمو الاستهلاك الخاص والتى بلغت فى المتوسط سنويا خلال نفس الفتره ٢٠,٧٪، فى حين كان هذا المعدل بالنسبه للاستهلاك الحكومى ١٢,١٪. وبالرغم من تناقص المعدل المتوسط لنمو الاستهلاك الخاص خلال الخطط الثلاث من ٣٩,٨٪ الى ١٥,٠٪، ٧,٤٪، الا انه استمر فى تفوقه على المعدل المتوسط لنمو الاستهلاك الحكومى والذى انخفض خلال الخطط المذكورة من ١٧,٨٪ الى ١٣,٨٪، ٤,٧٪.

من هذا يمكن استخلاص بعض النتائج لعل من اهمها الارتفاع الملحوظ الذى حدث فى مستويات المعيشه وان اختلف من خطة الى اخرى، وايضا المحاوله الجاده من قبل الحكومه فى ضغطها للاستهلاك لمقابلة الظروف الاقتصاديه الصعبه التى ظهرت مع بداية الخطه الثالثه ولكن بالتركيز على الشق الحكومى حتى لايحدث انخفاض كبير فى مستوى معيشه الافراد، فلقد انخفض معدل نمو الاستهلالك الحكومى بين الخطتين الثانيه والثالثه بنسبة ٦٦٪، بينما كان هذا الانخفاض فى حالة الاستهلاك الخاص بنسبه ٥٠٪.

اما بالنسبه لمعدل نمو التراكم الراسمالى، فبعد ان ارتفع المتوسط السنوى لهذا المعدل من ١٤٪ الى ١٥,٨٪ خلال الخطتين الاولى والثانيه، انخفض فى الخطة الثالثه الى ان اصبح سالبا بنحو ١٠,٢٪، لذلك وفى ضوء بلوغ المعدل المتوسط لنمو الاستهلاك خلال هذه الخطه نحو ٦٪، يمكن القول ان انخفاض الاستثمارات خلال هذه الخطه لم يكن فقط نتيجة انخفاض الامكانات التمويليه - كما اشير اليه من قبل - وانما ايضا نتيجة لاستحواذ الاستهلاك بشقيه الخاص والحكومى لحصه اكبر من الناتج المجلى الاجمالى وان الانخفاض الذى حدث فى الاستهلاك لم يكن بالقدر الذى يتناسب مع تلك الظروف وبما يساعد على الاحتفاظ بمستوى التراكم دون هذا الانخفاض الملحوظ، وهذه الحقيقه يمكن ادراكها من خلال تأمل تطور هيكل الانفاق على الناتج المحلى الاجمالى.

جدول (٣-١٠) تطور معدلات نمو بنود الانفاق على الناتج
المحلى الاجمالى خلال الفتره ٧٦ - ١٩٩٠م

(٪)

السنوات	الاستهلاك النهائي			التكوين الرأسمالي	صافى الصادرات سلع و خدمات	الناتج الاجمالي
	خاص	حكومي	اجمالي			
١٩٧٦	٥٧,٨	٥,٢	٢٢,٨	٢٢,٩	١٨,٥	٢٢,١
١٩٧٧	٣٥,٦	١١,٥	٢١,٨	(٨,٧)	(١,٥)	٧,١
١٩٧٨	٣٦,٠	١,٤	١٣,٢	(٥,٥)	(٣٦,٣)	—
١٩٧٩	٨,٧	٣٠,٣	١٨,٨	٢٢,٦	١٨٩,٠	٣٦,٣
١٩٨٠	٧١,٠	٤٠,٧	٥٥,٥	٣٨,٩	٩٨,٩	٦٠,٠
المتوسط	٣٩,٨	١٧,٨	٢٦,٤	١٤,٠	٥٣,٧	٢٥,١
١٩٨١	٢,٤	٣١,٥	١٥,٩	٢٥,٣	٢٦,٥	٢٠,٧
١٩٨٢	٣٤,٦	٩,٠	٢١,١	٢١,١	(٣٩,٨)	٤,٩
١٩٨٣	١,٠	٩,٠	٤,٨	٤,٣	٦,١	٤,٨
١٩٨٤	١٧,٠	٣,٦	١٠,٤	٢٣,٩	(٨,١)	١١,٣
١٩٨٥	١٩,٩	١٦,١	١٨,٣	٤,٤	١٣,٩	١٣,٤
المتوسط	١٥,٠	١٣,٨	١٤,١	١٥,٨	(٠,٥)	١١,٠
١٩٨٦	(٩,٤)	(١,٠)	(٥,٦)	(٥,٧)	(١١٠,٨)	(١٨,٩)
١٩٨٧	(٨,٩)	(١,٦)	(٥,٤)	(٣٧,٣)	١٣٦٦,٠	٧,٣
١٩٨٨	٣٦,٩	٤,٦	١٥,٩	(٩,٤)	(٥٣,١)	(٣,٦)
١٩٨٩	٨,٩	٣,١	٥,٨	(١٣,١)	٨٨,٥	٩,٥
١٩٩٠	١٩,٣	١٩,٤	١٩,٤	١٤,٣	٦٧,١	٣٦,٤
المتوسط	٧,٤	٤,٧	٦,٠	(١٠,٣)	٢٥١,٥	٤,٣
المتوسط العام	٢٠,٧	١٢,١	١٥,٥	٦,٥	١٠١,٦	١٣,٥

المصدر : حسبت حسب الجدول (٨) بالملحق.

من الجدول (٣-١١) يتضح ان متوسط النصيب النسبى لاجمالى الاستهلاك من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفتره ٧٥-١٩٩٠ قد بلغ نحو ٥٨,٧٪، فى حين بلغ النصيب النسبى للتراكمى الرأسمالى خلال نفس الفتره حوالى ٢٥,٦٪. وبالرغم من التزايد فى حصة الاستهلاك الاجمالى من خطة الى اخرى وتناقص حصة التراكم الراسمالى خلال هذه الخطط، الا ان هذا التغيير كان واضحا خلال الخطة الثالثه، حيث ارتفع المتوسط السنوى للنصيب النسبى للاستهلاك من ٥٦,٥٪ خلال الخطه الثانيه ٦٨,٠٪ خلال الخطه الثالثه، فى الوقت الذى انخفض فيه المتوسط السنوى لحصة التراكم الراسمالى خلال نفس الفتره من ٢٧٪ الى ١٨,٩٪.

ان الزيادة فى الوزن النسبى للاستهلاك الاجمالى كمكون من مكونات الناتج المحلى الاجمالى ترجع الى زيادة الاستهلاك الخاص. ويتضح ذلك من خلال تأمل التطور الذى حدث فى هيكل اجمالى الاستهلاك. فالجدول المذكور يوضح ان حصة الاستهلاك الحكومى من اجمالى الاستهلاك قد انخفض باستمرار خلال فترة الدراسه، فبينما كانت حوالى ٦٦,٥٪ خلال عام ١٩٧٥، بلغ متوسطها السنوى خلال الخطه الاولى ٥٠,٧٪ ثم انخفض خلال الخطتين الثانيه والثالثه الى ٤٨,٢٪، ٤٥,٧٪ على الترتيب. فى حين بلغت حصة الاستهلاك الخاص من اجمالى الاستهلاك خلال عام ١٩٧٥ نحو ٣٣,٥٪، واصبح متوسطها السنوى خلال الخطه الاولى حوالى ٤٩,٣٪ ثم ارتفع الى ٥١,٨٪ خلال الخطه الثانيه ثم الى ٥٤,٣٪ خلال الخطه الثالثه.

جدول (٣-١١) تطور هيكل الانفاق على الناتج المحلي
الاجمالى خلال الفتره ٧٦ - ١٩٩٠م

(%)

السنوات	الاستهلاك النهائي			التكوين الرأسمالي	صافى الصادرات سلع و خدمات
	خاص	حكومي	اجمالي		
١٩٧٥	٣٣,٥	٦٦,٥	٤٧,٥	٣٥,٦	١٦,٩
١٩٧٦	٤٣,٠	٥٧,٠	٤٧,٨	٣٥,٨	١٦,٤
١٩٧٧	٤٧,٨	٥٢,٣	٥٤,٤	٣٠,٥	١٥,١
١٩٧٨	٥٣,٣	٤٦,٧	٦١,٥	٢٨,٩	٩,٦
١٩٧٩	٤٨,٨	٥١,٢	٥٣,٧	٢٦,٠	٢٠,٣
١٩٨٠	٥٣,٦	٤٦,٤	٥٢,١	٢٢,٦	٢٥,٣
المتوسط	٤٩,٣	٥٠,٧	٥٣,٩	٢٨,٨	١٧,٣
١٩٨١	٤٧,٤	٥٢,٦	٥٠,١	٢٣,٤	٢٦,٥
١٩٨٢	٥٢,٦	٤٧,٤	٥٧,٨	٢٧,٠	١٥,٢
١٩٨٣	٥٠,٧	٤٩,٣	٥٧,٧	٢٦,٩	١٥,٤
١٩٨٤	٥٣,٧	٤٦,٣	٥٧,٣	٣٠,٠	١٢,٧
١٩٨٥	٥٤,٦	٤٥,٤	٥٩,٨	٢٧,٦	١٢,٦
المتوسط	٥١,٨	٤٨,٢	٥٦,٥	٢٧,٠	١٦,٥
١٩٨٦	٥٢,٣	٤٧,٧	٦٩,٦	٣٣,١	(١,٧)
١٩٨٧	٥٠,٤	٤٩,٦	٦١,٤	١٨,٨	١٩,٨
١٩٨٨	٥٥,٢	٤٤,٨	٧٣,٠	١٧,٥	٩,٥
١٩٨٩	٥٦,٨	٤٣,٢	٧٠,٠	١٣,٧	١٦,٣
١٩٩٠	٥٦,٨	٤٣,٢	٦٦,١	١٣,٤	٢١,٥
المتوسط	٥٤,٣	٤٥,٧	٦٨,٠	١٨,٩	١٣,١
المتوسط العام	٥٠,٧	٤٩,٣	٥٨,٧	٢٥,٦	١٥,٧

المصدر : حسبت حسب الجدول (٨) بالملحق.

٣ - ١ - ٣ الصـــــادرات:

كان للتطور الحادث فى الناتج المحلى الاجمالى سواء من حيث حجمه او من حيث مكوناته القطاعيه الاثر المباشر والملحوظ على حجم ومكونات الصادرات العمانيه خلال فتره الدراسه. فلقد ازداد اجمالى الصادرات العمانيه المنشأ من حوالى ٨٨ مليون ر.ع عام ١٩٧١ الى نحو ١٨٩٧,٧ مليون ر.ع فى عام ١٩٩٠ بنسبه زياده تقدر بنحو ٢٠٥٦,٥٪. والصادرات النفطيه اصبحت حوالى ١٨٢٨,٨ مليون ر.ع عام ١٩٩٠ مقابل نحو ٨٧,٦ مليون ر.ع عام ١٩٧١ وبنسبة زيادة حوالى ١٩٨٧,٧٪. اما الصادرات غير المفطيه فلقد ارتفعت خلال نفس الفتره من ٠,٤ مليون ر.ع الى ٦٨,٩ مليون ر.ع وبنسبة زيادة تقدر بنحو ١٧١٢٥٪. ان هذه الزيادة لتوضح بجلاء مدى التطور الاقتصادى الحادث مقاسا بمؤشر الصادرات، فعلاوه على الزيادة الملحوظه فى الصادرات التقليديه (النفطيه) فان الصادرات الاخرى قد حققت طفره كبيره وهذا ماتوضحه معدلات النمو السنويه الوارده بجدول (٣-١٢).

فلقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى لاجمالى الصادرات خلال الفتره ٧١-١٩٩٠ نحو ٢٣,٨٪، الا ان هذا المتوسط قد انخفض من فتره تخطيطيه الى اخرى، حيث انخفض من ٧٧,٨٪ خلال فتره الاعداد للتخطيط الى ٢٣,٥٪، ٥,٩٪، ٧,٨٪ خلال الخطط الخمسيه الثلاث على الترتيب. ان هذا الانخفاض يرجع بالدرجه الاولى الى انخفاض معدلات نمو الصادرات النفطيه بدرجه اكبر من انخفاض معدلات نمو الصادرات غير النفطيه.

فبالنسبه للصادرات النفطيه بلغ متوسط معدل النمو السنوى خلال فترة الدراسه نحو ٢٣,٧٪ وانخفض من ٧٨,٢٪ خلال فتره الاعداد للتخطيط الى ٢٣,٤٪، ٥,٧٪، ٧,٦٪ خلال الخطط الخمسيه الثلاث على التوالى.

اما الصادرات غير النفطيه فلقد كان متوسط معدل نموها السنوى خلال فترة الدراسه اكبر من الصادرات النفطيه بحيث بلغ حوالى ٢٣,٤٪، وبعد ان ارتفع من ٤١,٩٪ خلال فترة الاعداد للتخطيط الى ٤٦,١٪ خلال الخطه الاولى، انخفض الى ٢٣,٧٪، ٢٦,٨٪ خلال الخطتين الثانيه والثالثه على الترتيب. الا ان معدل نمو هذه الصادرات غير النفطيه مازال اعلى بكثير عن نظيره للصادرات النفطيه.

جدول (٣-١١) تطور معدلات نمو الصادرات عمانيه المنشأ
خلال الفتره ٧٦ - ١٩٩٠م

(%)

السنوات	اجمالى الصادرات	صادرات نفطيه	صادرات غير نفطيه			
			اجمالى	زراعيه	نحاس كاشودى	اخرى
١٩٧١	—	—	—	—	—	—
١٩٧٢	٠,٧	٠,٧	(٨,٣)	(٨,٣)	—	—
١٩٧٣	٣٩,٧	٣٩,٦	٥٤,٦	٥٤,٦	—	—
١٩٧٤	٢٦٣,٩	٢٦٥,٥	(٣٩,٤)	(٣٩,٤)	—	—
١٩٧٥	١٧,٠	١٦,٩	١٥٠,٦	١٥٠,٦	—	—
المتوسط	٧٧,٨	٧٨,٢	٤١,٩	٤١,٩	—	—
١٩٧٦	١١,٥	١١,٤	٣٠,٧	٣٠,٧	—	—
١٩٧٧	٠,٤	٠,٤	(١٤,٤)	(١٤,٤)	—	—
١٩٧٨	(٤,٠)	(٤,٤)	١٧٥,٣	١٧٥,٣	—	—
١٩٧٩	٤٢,٩	٤٢,٩	٤٢,٠	٤٢,٠	—	—
١٩٨٠	٦٦,٥	٦٦,٩	(٣,٣)	(٣,٣)	—	—
المتوسط	٢٣,٥	٢٣,٤	٤٦,١	٤٦,١	—	—
١٩٨١	٢٢,٧	٢٢,٧	٤٤,٣	٤٤,٣	—	—
١٩٨٢	(٧,٥)	(٧,٧)	١٧,٥	١٧,٥	—	—
١٩٨٣	(٤,٢)	(٤,٥)	٣٨,٣		—	—
١٩٨٤	٤,٥	٤,٠	٦٠,٩	٣١,٢	١٩٤,٨	—
١٩٨٥	١٤,٢	١٤,٠	٣٢,٦	٤١,٧	١٤,٣	—
المتوسط	٥,٩	٥,٧	٣٨,٧	٣٩,٦	...	—
١٩٨٦	(٣٧,٨)	(٣٨,٦)	١٦,٥	٤,٢	٣٩,٤	—
١٩٨٧	٣٥,٧	٣٥,٤	٤٦,٢	١٤,٧	٤,٨	١٨٦٦,٣
١٩٨٨	(١٤,٨)	(١٧,٠)	٦١,٩	٤٩,٦	٨١,٤	٦٧,٢
١٩٨٩	١٨,٥	١٩,٢	٥,٧	(١٠,٧)	٩,٧	٣٠,٧
١٩٩٠	٣٧,٥	٣٩,٢	٣,٥	٥,٤	(٣٣,٧)	٣٤,٢
المتوسط	٧,٨	٧,٦	٢٦,٨	١٢,٦	٢٠,٣	٤٩٩,٦
المتوسط العام	٢٨,٨	٢٨,٧	٣٨,٤	٣٢,٦	—	—

المصدر : حسبت حسب جدولى (٩)،(١٠) بالملحق.

(...) معدل غير محسوب.

ان الظاهره الايجابيه السابق ذكرها والمتمثله فى تفوق معدل نمو الصادرات غير النفطيه حتى الخطه الخمسيه الثالثه تتضح بصوره اكثر من خلال ان ذلك يرجع الى بدايه صادرات غير زراعيه خلال هذه الخطه وزيادتها بمعدلات نمو سنويه مرتفعه مقارنة بالصادرات الزراعيه.

فالصادرات الزراعيه كان متوسط معدل نموها السنوى حوالى ٣٢,٦٪ خلال فترة الدراسه، وبعد ان ارتفع من ٤١,٩٪ خلال فترة الاعداد للتخطيط الى ٤٦,١٪ خلال الخطه الاولى، انخفض الى ٢٩,٦٪، ١٢,٦٪ خلال الخطتين الثانيه والثالثه.

اما الصادرات من خام النحاس فقد بدأت خلال عام ١٩٨٤ وارتفعت من حوالى ١,٩ مليون ر.ع الى نحو ١٢,٦ مليون ر.ع فى عام ١٩٩٠ بحيث بلغ متوسط معدل نموها السنوى خلال الخطه الثالثه ٣٠,٣٪.

والشق الثانى للصادرات غير الزراعيه يتمثل فى الصادرات الاخرى والتى تتكون فى معظمها من سلع مصنعه محليا. ولقد بدأت الصادرات من هذا النوع فى عام ١٩٨٦ (اول سنوات الخطه الخمسيه الثالثه) بحيث بلغت فى هذا العام نحو نصف مليون ر.ع وارتفعت الى ان وصلت حوالى ٢٨,٩ مليون ر.ع فى نهاية هذه الخطه ولذلك بلغ متوسط معدل نموها السنوى حوالى ٤٩٩,٦٪.

ان هذا التطور الايجابى فيما يتصل بالتغير الهيكلى للصادرات العمانيه لصالح القطاعات غير النفطيه يتضح بصورة اكثر جلاء من خلال النظر الى تطور التوزيع النسبى لمكونات هذه الصادرات، فكما يوضح الجدول (٣-١٢)، شكلت الصادرات النفطيه فى بداية فترة الدراسه نحو ٩٩٠,٧٪ من اجمالى الصادرات عمانية المنشأ وانخفضت هذه الحصه بالتدريج الى ان بلغت نحو ٩٦,٢٪ خلال الخطه الثالثه. وفى المقابل ارتفعت حصه الصادرات غير النفطيه من اجمالى الصادرات من ٣,٠٪ فى بداية هذه الفتره الى ان بلغت ٣,٨٪ خلال الخطه الثالثه.

وفى داخل مجموعة الصادرات غير النفطيه حدث تطور ايجابى ملفت للنظر، فبعد ان كانت الصادرات الزراعيه خلال الفترات الثلاث الاولى (١٩٧١-١٩٨٣) تشكل ١٠٠٪ من هذه الصادرات، دخلت مع بداية عام ١٩٨٣ صادرات اخرى وهى كما سبق القول تتكون الى جانب خام النحاس من سلع صناعيه عمانية الانتاج، وبالتالى اصبحت الصادرات الزراعيه لاتشكل الان الا حوالى ٤٧,٧٪ من اجمالى هذه الصادرات مقابل مساهمة خام النحاس والسلع المصنعه بحوالى ٢٦,٨٪، ٢٥,٥٪ فى هذه الصادرات على الترتيب.

جدول (٣-١٢) تطور هيكل الصادرات عمانيه المنشأ
خلال الفتره ٧٦ - ١٩٩٠م

(%)

السنوات	صادرات نفطيه	صادرات غير نفطيه			
		اجمالى	زراعيه	نحاس كاشودى	اخرى(١)
١٩٧١	٩٩,٦	٠,٤	١٠٠,٠	—	—
١٩٧٢	٩٩,٦	٠,٤	١٠٠,٠	—	—
١٩٧٣	٩٩,٥	٠,٥	١٠٠,٠	—	—
١٩٧٤	٩٩,٩	٠,١	١٠٠,٠	—	—
١٩٧٥	٩٩,٨	٠,٢	١٠٠,٠	—	—
المتوسط	٩٩,٧	٠,٣	١٠٠,٠	—	—
١٩٧٦	٩٩,٨	٠,٢	١٠٠,٠	—	—
١٩٧٧	٩٩,٨	٠,٢	١٠٠,٠	—	—
١٩٧٨	٩٩,٤	٠,٦	١٠٠,٠	—	—
١٩٧٩	٩٩,٤	٠,٦	١٠٠,٠	—	—
١٩٨٠	٩٩,٦	٠,٤	١٠٠,٠	—	—
المتوسط	٩٩,٦	٠,٤	١٠٠,٠	—	—
١٩٨١	٩٩,٦	٠,٤	١٠٠,٠	—	—
١٩٨٢	٩٩,٥	٠,٥	١٠٠,٠	—	—
١٩٨٣	٩٩,٢	٠,٨	٨١,٨	١٨,٢	—
١٩٨٤	٩٨,٨	١,٢	٦٦,٧	٣٣,٣	—
١٩٨٥	**٩٨,٦**	**١,٤**	**٧١,٣**	**٢٨,٧**	—
المتوسط	٩٩,١	٠,٩	...	...	—
١٩٨٦	٩٧,٤	٢,٦	٦٣,٧	٣٤,٤	١,٩
١٩٨٧	٩٧,٣	٢,٨	٥٠,٠	٢٤,٧	٢٥,٣
١٩٨٨	٩٤,٦	٥,٤	٤٦,١	٢٧,٧	٢٦,٣
١٩٨٩	٩٥,٢	٤,٨	٣٩,٠	٢٨,٧	٣٣,٣
١٩٩٠	٩٦,٤	٣,٦	٣٩,٧	١٨,٤	٤١,٩
المتوسط	٩٦,٣	٣,٨	٤٧,٧	٢٦,٨	٢٥,٥

المصدر : حسبت حسب جدولى (٩)، (١٠) بالملحق.

(١) حسب النشره الاقتصاديه للبنك المركزى يتكون معظم هذه الصادرات من صلع مصنعه محليا.

٣ - ٣ المؤشرات الاجتماعيـــــه:

هناك تعريفات كثيره ومختلفه للمؤشر الاجتماعى منها تعريف منظمـــة التعاون الاقتصادى والتنميه «بان المؤشر الاجتماعى هو مقياس احصائى قـــادر على متابعة مستوى هم من الهموم الاجتماعيه والتغيرات التى تطرأ عليه عبـر الزمن»، كما يرى المكتب الاحصائى للامم المتحده ان المؤشرات الاجتماعيـــه «هى مقاييس مختاره لاحوال وظروف واتجاهات الرفاهه فى المجتمع، يتـــم استخلاصها من الكم الكبير المتاح عادة من الاحصاءات الاجتماعيه، وذلك بعـــد تنظيمها على نحو ما فى اطار متكامل»(١).

ولقد عددت الجهتان المذكورتان اعلاه امثله لبعض هذه المؤشرات مثـــل التعليم، والصحه، وتوزيع الدخل، والاسكان والبيئه وغيرذلك من امور تتصـــل بالمجتمع. وفى ضوء ماهو متاح من بيانات ستتناول الدراسه مقياسى التعليـم والصحه ولكونهما يشكلان اهم هذه المؤشرات.

٣ - ٣ - ١ الصحـــــــه:

لقياس مدى التطور فى الخدمه الصحيه تستخدم مقاييس عده مثل عـــدد المواطنين لكل سرير بالمستشفيات، ونسبة الاطباء الى السكان، وكذلك هيئـــة التمريض مقارنة بهؤلاء السكان وايضا نصيب الفرد من النفقات الصحيه وغيـــر ذلك من مقاييس.

ونظرا لان هذه المقاييس تعتمد على وجود احصاءات سنويه للسكان وهـــو مالم يتوافر حتى الان، حيث هناك فقط تقدير للسكان من اجل اغراض التخطيـــط بنحو ١,٥ مليون نسمه فى عام ١٩٧٤ وبنحو ٢ مليون نسمه فى السنـــوات الاخيره، لذلك فسوف تقتصر المقارنه على عامى ١٩٧٤ ، ١٩٩٠ لاعطاء صـــوره عامه عن مدى التطور الذى حدث خلال هذه الفتره مع الاستعاضه عن ذلـــك بمحاولة تتبع معدلات النمو السنويه للارقام الخاصه بهذه المتغيرات التـــى تتكون منها المقاييس السابق الاشاره اليها.

---

(١) لمزيد من التفصيل انظر :
ابراهيم حسن العيسوى (دكتور) - مناهج قياس التنميه - مذكره خارجيـه رقم (١٤٤٦) - معهد التخطيط القومى - القاهره - ديسمبر ١٩٨٧.

فبالنسبه لعدد الاسره بالمستشفيات حدث تطور ملحوظ فيها مقارنة بالزياده السكانيه بحيث انخفض عدد السكان مقابل كل سرير واحد من ١٦٠٦ افراد عام ١٩٧٤ الى ٥٨٣ فردا فى عام ١٩٩٠ .

وتطور عدد الاطباء وهيئة التمريض ايضا بحيث اصبح هناك طبيب لكل ٢٠١٢ فردا وعضو هيئة تمريض لكل ٥٦٩ افراد فى عام ١٩٩٠ مقابل ١٠ الاف فرد، ٤٤٧٨ افراد فى عام ١٩٧٤.

اما بالنسبه لنصيب الفرد من اجمالى النفقات الصحيه فلقد ارتفع من ٨,١ ر.ع عام ١٩٧٤ الى ٣٧ ر.ع عام ١٩٩٠ بنسبة زيادة تقدر بنحو ٣٥٧٪[1].

ان هذا التحسن الواضح فى الخدمات الصحيه المقدمه خلال فترة العشرين سنه الماضيه يمكن ملاحظتة من خلال تأمل معدلات النمو السنويه لهذه المتغيرات، فكما هو مبين بجدول (٣-١٣) بلغ متوسط معدل النمو السنوى للاسره بالمستشفيات خلال الفتره ٧١-١٩٩٠ نحو ١٩٪ ، وان كان قد انخفض هذا المعدل من ٥٤,٤٪ خلال فترة الاعداد للتخطيط الى ١٢,٨٪ ، ٩,٧٪ ، ٤,٤٪ خلال الخطط الخمسيه الثلاث.

اما معدل نمو الاطباء فلقد بلغ خلال الفتره ٧١-١٩٩٠ حوالى ١٨,٨٪ فى المتوسط سنويا، وانخفض من ٣٦,٧٪ خلال الفتره ٧١-١٩٧٥ الى ١٥,٧٪، ١٦,٩٪، ٩,٥٪ خلال الخطط الخمسيه الثلاث.

ولقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى لاعضاء هيئة التمريض خلال الفتره ٧١-١٩٩٠ حوالى ٢٣,٨٪ ، فى حين انخفض هذا المعدل من ٥٣,٥٪ خلال الفتره ٧١-١٩٧٥ الى ١٦,٢٪ ، ١٨,٠٪ ، ١٣,٥٪ خلال الخطط المذكورة على الترتيب.

واخير فبالنسبه لتطور النفقات الصحيه يلاحظ ان معدل النمو السنوى فى المتوسط خلال الفتره الاجماليه للدراسه قد بلغ ٢٣,٤٪ ، وتناقص خلال نفس الفترات الفرعيه المذكورة اعلاه من ٦٢,٩٪ الى ١١,٦٪ ، ٢٦,١٪ ، ٠,٩٪ على الترتيب .

مما سبق يتضح انه بالرغم من انخفاض وتيرة النمو لهذه المتغيرات فى السنوات الاخيره الا انها جميعا - باستثناء النفقات الصحيه - لازالت تنمو بمعدلات تفوق معدلات نمو السكان وهو مايعنى ارتفاعا حقيقيا فى مستوى الخدمه الصحيه.

---

(١) محسوبه من الجدول رقم (١١) بالملحق.

جدول (٣-١٣) تطور معدلات نمو الخدمات الصحيه
خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٩٠

(%)

السنوات	الاسره	الاطباء	هيئة التمريض	النفقات الصحيه
١٩٧١	—	—	—	—
١٩٧٢	١٤٣,٥	٣٢,٦	٤٩,٤	٤٦,٤
١٩٧٣	٣٦,٣	٣٧,٧	٨٠,٩	٧,٣
١٩٧٤	٤٠,٧	٧٨,٦	٦١,١	١٧٧,٣
١٩٧٥	٧,١	(٣,٠)	٣٣,٧	٣٠,٥
المتوسط	٥٤,٤	٣٦,٧	٥٣,٥	٦٣,٩
١٩٧٦	٣٥,٣	٨,٩	٣٧,٠	١٩,٧
١٩٧٧	١٣,٥	٣٦,٣	١٩,٥	(٣٥,٦)
١٩٧٨	—	٣,٠	٥,٦	٣١,٤
١٩٧٩	١,٤	٣,٤	٤,٣	١١,٣
١٩٨٠	٣٤,٩	٣٦,٨	٣٤,٨	٣١,١
المتوسط	١٣,٨	١٥,٧	١٦,٣	١١,٦
١٩٨١	٤,٦	١٨,٤	١٩,٦	٣٤,٩
١٩٨٢	٩,٤	١٠,٦	١٣,٦	١٧,٦
١٩٨٣	٤,٥	٣٠,٨	١٩,١	٣٤,٥
١٩٨٤	٣١,٣	٣٣,٠	٣٦,٥	٣٦,٠
١٩٨٥	٨,٧	١١,٥	١١,١	١٧,٥
المتوسط	٩,٧	١٦,٩	١٨,٠	٣٦,١
١٩٨٦	١,٠	٥,٧	٥,٧	٩,٠
١٩٨٧	٣١,٤	٣٤,٠	٤٤,٥	(١٩,٨)
١٩٨٨	(٣,٩)	٨,٥	٩,٧	١,٩
١٩٨٩	١,٣	١,٣	٠,٤	١١,٥
١٩٩٠	٣,١	٨,٣	٧,٣	١,٧
المتوسط	٤,٤	٩,٥	١٣,٥	٠,٩
المتوسط العام	١٩,٠	١٨,٨	٣٣,٨	٣٣,٤

المصدر: حسبت حسب الجدول رقم (١١) بالملحق.

٣ - ٢ - ٢ التعليـــــــــم:

اذا ماتأمل المرء معدلات النمو فى الجوانب المختلفه التى تكون فيما بينها العمليه التعليميه، كما هو مبين بجدول (٣-١٤) ، لادرك نوعية التطور الذى حدث فى مجال الخدمات التعليميه.

فلقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى لعدد الفصول خلال فترة الدراسه حوالى ٢١٪ ، وانخفض من ٤٨,٤٪ خلال الفتره ٧١-١٩٧٥ الى ١٧,٩٪، ١٤,٥٪، ٨,٦٪ خلال الخطط الخمسيه الثلاث على الترتيب.

اما المدرسون فلقد بلغ متوسط معدل نموهم السنوى خلال نفس الفتره الاجماليه نحو ٢٣,٢٪ ، وانخفض فى نفس الفترات الفرعيه من ٤٩,٦٪ الى ٢٥,٤٪، ١٤,١٪، ٩,٠٪ على التوالى.

وكان معدل النمو المتوسط سنويا بالنسبه للطلاب حوالى ١٨,٧٪ خلال الفتره ٧١-١٩٩٠ ، فى حين انخفض من ٣٩,٤٪ للفتره ٧١-١٩٧٥ الى ١٤,١٪، ١٥,٤٪، ١٠,٢٪ خلال فترات الخطط الثلاث على الترتيب.

اما متوسط معدل النمو السنوى بالنسبه لاجمالى النفقات التعليميه، فلقد بلغ حوالى ٣١,٤٪ للفتره موضع الدراسه، وانخفض من ٧٠,٨٪ خلال الفتره ٧١-١٩٧٥ الى ٣٣,٢٪ ، ٢٢,٧٪ ، ٦,٧٪ خلال فترات الخطط الخمسيه الثلاث على التوالى.

ان تفوق معدلات النمو لكل من المدرسين وعدد الفصول واجمالى النفقات التعليميه على معدلات نمو الطلاب انعكس فى صورة تحسن مستمر بالنسبه لكثافة الفصول وعدد الطلاب مقابل المدرس الواحد ونصيب الطالب من النفقات التعليميه سنويا، فلقد انخفضت كثافة الفصول من ٤٠ طالبا للفصل الواحد خلال الفتره ٧١-١٩٧٥ الى ٣١ طالبا للفصل الواحد خلال الخطتين الاولى والثانيه، وان كانت قد ارتفعت خلال الخطة الثالثه لتصبح ٣٢ طالبا للفصل الواحد. اما عدد الطلاب لكل مدرس فانخفض من ٣٠ طالبا لكل مدرس للفتره ٧١-١٩٧٥ الى ٢٤، ٢١، ٢٣ طالبا لكل مدرس خلال الخطط الثلاث على الترتيب. واخير فلقد ارتفع متوسط نصيب الطالب من النفقات التعليميه من ١٠٨,٩ ر.ع خلال فترة الاعداد للتخطيط الى ٢٧٨,٥، ٥٠١,٣، ٤٠٢,٠ ر.ع خلال الخطط الخمسيه الثلاث على التوالى.

جدول (٣-١٤) تطور الخدمات التعليميه
خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٩٠

السنوات	معدلات النمو (%)				كثافه الفصل	الطابه لكل مدرس	نصيب الطالب من النفقات التعليميه
	الفصول	المدرسون	الطلاب	النفقات التعليميه	عدد	عدد	ريال عماني
١٩٧١	—	—	—	—	٤٤	٣٤	٨٤,٨
١٩٧٢	٦٤,١	٦٥,٢	٥٩,٧	١٠٠,٠	٤٣	٣٣	١٠٦,٢
١٩٧٣	٥٨,٨	٦٢,٦	٤٥,٣	—	٤٠	٣٠	٧٣,٠
١٩٧٤	٥٤,٠	٧٧,٠	٣٩,٤	١١٥,٤	٣٦	٣٣	١١٣,٠
١٩٧٥	١٦,٨	(٦,٤)	١٣,٢	٦٧,٩	٣٥	٢٨	١٦٧,٦
المتوسط	٤٨,٤	٤٩,٦	٣٩,٤	٧٠,٨	٤٠	٣٠	١٠٨,٩
١٩٧٦	٣٥,٤	(٥,٠)	١٦,٧	٣٥,١	٣٢	٣٥	١٩٤,١
١٩٧٧	١٩,٦	٨٩,٦	١٦,٨	٥٧,٥	٣٢	٣١	٢٦١,٦
١٩٧٨	١٦,٨	٨,٦	١٣,١	٣٩,٥	٣١	٣٢	٢٩٩,٥
١٩٧٩	١٢,٢	٧,٥	١٠,٦	٦,٢	٣٠	٣٣	٢٨٧,٦
١٩٨٠	١٥,٣	٢٦,٣	١٣,٣	٣٧,٨	٣٠	٣١	٣٤٩,٩
المتوسط	١٧,٩	٢٥,٤	١٤,١	٣٣,٢	٣١	٣٤	٢٧٨,٥
١٩٨١	١٤,٦	١٤,٤	١٢,٨	٤٣,٣	٢٩	٣٠	٤٤٤,٦
١٩٨٢	١٢,٧	١٣,٥	١٧,١	٤٠,٢	٣٠	٣١	٥٣٢,١
١٩٨٣	١٤,٣	١٤,٦	١٦,٣	٢٨,٤	٣١	٣١	٥٨٧,٢
١٩٨٤	١٣,١	٧,١	١٧,٤	(١,١)	٣٢	٣٣	٤٩٤,٤
١٩٨٥	١٦,٩	٢١,٠	١٣,٥	٢,٨	٣١	٣٢	٤٤٧,٩
المتوسط	١٤,٥	١٤,١	١٥,٤	٢٢,٧	٣١	٣١	٥٠١,٢
١٩٨٦	١٢,٣	١٣,٣	١١,٧	١٦,٠	٣١	٣٢	٤٦٥,٤
١٩٨٧	٦,١	٧,٤	٩,٩	١,٣	٣٢	٣٢	٤٢٨,٧
١٩٨٨	٧,٤	٧,٦	٩,٧	(٠,١)	٣٢	٣٣	٣٩٠,٤
١٩٨٩	٨,٧	٦,٥	٩,٦	(١,٩)	٣٣	٣٣	٣٤٩,١
١٩٩٠	٨,٦	١٠,٥	١٠,١	١٨,٤	٣٣	٣٣	٣٧٦,٣
المتوسط	٨,٦	٩,٠	١٠,٣	٦,٧	٣٢	٣٣	٤٠٢,٠
المتوسط العام	٢١,٠	٢٣,٣	١٨,٧	٣١,٤			

المصدر : حسبت حسب الجدول (١٢) بالملحق.

الملخـــص والتوصيـــات

بعد تناول الفصل الاول من هذه الدراسه للتطور التاريخي للاجهـــزه التخطيطيه، اتضح ان الفتره ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ كانت معنيه بالدرجه الاولى ببنـاء الاطار المؤسسي القادر على النهوض بعملية التخطيط، حيث تم ذلك فى اطـــار عملية تكوين وتطوير الجهاز الادارى للدوله، وبحيث اخذ هذا الاطار المؤسسي الشكل الحالى المتمثل فى مجلس التنميه.

الا ان هذه الفتره لم تكن فقط فترة تطوير الاجهزه التخطيطيه، وانمـا كانت ايضا وكما اوضح الفصل الثانى من الدراسه فتره مهمه فيما يتصـــل باستكمال باقى مقومات انجاح عملية التخطيط، ذلك ان الدوله اولـــت اهتمامها لانشاء وتطوير قاعدة البيانات اللازمه لاعداد الخطط الخمسيـــه المختلفه، علاوه على انشائها للبنيه الاساسيه بجانبيها المادى والاجتماعى.

ثم توالت بعد هذه المرحله المراحل التخطيطيه الاخرى، حيث تم وضـــع وتنفيذ الخطط الخمسيه الثلاث وتلتها الخطه الخمسيه الرابعه التى مازالـــت فى طور التنفيذ. ولقد كان لكل خطه، علاوه على الاهداف العامه المشتركـــه وفقا لاستراتيجة التنميه، اهدافها الخاصه بها والتى املتها الظـــروف الاقتصاديه المرحليه سواء منها الخارجيه او تلك الناتجه عن الدرجـــات المختلفه من التطور التى بلغها الاقتصاد العمانى إثر الانتهاء من كل خطـــه من هذه الخطط.

فالخطه الخمسيه الاولى اولت جل اهتمامها بالقطاعات السلعيه مـــع بداية قدر من التراخى فيما يتصل بقطاعات البنيه الاساسيه بعد ان اخـــذت هذه الاخيره جرعه كبيره بكل المقاييس خلال المرحله السابقه لهذه الخطـــة. وبفضل ماانطوت عليه من سياسات مناسبه استطاعت هذه الخطه ان تشكل بدايـــة انطلاق القطاع الخاص ومشاركته فى الجهود التنمويه، فلقد شهدت هذه الخطـــه الى جانب تطوير السياسه الماليه لتشجيع هذا القطاع، بداية انشـــاء المؤسسات النقديه القادره على خدمته وذلك بانشاء بنك تنمية عمان.

ولقد سارت الخطه الثانيه فى نفس الاتجاه العام الذى سلكته الخطه السابقه لها، بحيث عمقت الاهتمام بالقطاعات السلعيه ولكن على حساب مزيد من عدم الاهتمام بالقطاعات الخدميه وخاصة قطاعات البنيه الاساسيه وهو ماادى فيما بعد الى ظهور احدى المشكلات التى جابهت العمليه التخطيطيه. ومن ابرز انجازات هذه الخطه البداية فى تكوين الاحطياطيات الماليه لمواجهة تقلبات ايرادات النفط فى السنوات المختلفه.

اما الخطه الثالثه، فنظرا لما صاحبها من انهيار فى الاسعار العالميه فى النفط، فلم تستطع تبنى الاستمرار فى عملية التغيير الهيكلي لبنية الاقتصاد العمانى، وانما كان الهدف الرئيسى منها محاولة احداث عملية تثبيت للاقتصاد الوطنى تجنبا لاى تراجع حاد فى النشاط الاقتصادى، وهو مااستطاعت تحقيقه بالفعل، فبعد ان شهدت السنتين الاوليين منها بعض التراجع بدأت المؤشرات تتحسن مع بداية السنه الثالثه وحتى نهاية الخطه. وبالرغم من تخفيض النسبه المحوله الى صندوق الاحطياطى العام للدوله، الا انه تم الاستمرار فى سياسة تكوين الاحتياطيات النقديه والتى كان لها الدور الفعال فى استمرار مسيرة عملية التخطيط رغم مااكتنفها من صعوبات ناتجه من انهيار اسعار النفط وماصاحبها من ظروف اقتصاديه عالميه كان ولاشك لها الاثر على الاقتصاد الوطنى.

وكانت الخطه الخمسيه الرابعه باعتبارها اخر المراحل التى وصلت اليها العمليه التخطيطيه بالسلطنه قفزه نوعيه على طريق هذه العمليه مقارنة بالخطط الخمسيه السابقه، وذلك من حيث اسلوب التحضير والاعداد لهذه الخطه او من حيث محتواها. وابرز مايشار اليه هنا ان هذه الخطه شهدت اول محاوله جاده لان تشمل العمليه التخطيطيه البعد الاقليمى الى جانب البعد القطاعى وان كانت هذه التجربه مازالت وليده ويجابهها العديد من المشاكل والتى تعرضت لها الدراسه بالتفصيل وسوف نعرض لها هنا فى معرض ايجاز اهم المشكلات والعقبات التى واجهت العمليه التخطيطيه منذ بدايتها حتى الان تمهيدا لصياغة بعض التوصيات التى قد تساهم فى تذليل مثل هذه العقبات.

اما الفصل الثالث والاخير فلقد كان بمثابه محاوله استشفاف مدى التطور الذى لحق بالاقتصاد العمانى من جراء تنفيذ تلك الخطط، وذلك بواسطه استعراض بعض اهم المؤشرات الاقتصاديه والاجتماعيه. وفى هذا المجال تم استعراض تطور الاستثمارات المنفذه خلال الفتره ٧١ - ١٩٩٠ سواء من حيث حجم هذه الاستثمارات على المستوى الكلى او من حيث نوعيتها اى موزعه بين القطاعات الاقتصاديه المختلفه. ولقد كان من ثمره هذه الجهود ان حدث تطور ملحوظ فى حجم وهيكل الناتج المحلى الاجمالى بما يلقى الضوء على مدى التطور الاقتصادى الذى حدث خلال هذه الفتره، فبعد ان كان الاقتصاد العمانى يتكون - كما سبقت الاشاره من قبل - من ثلاثة قطاعات رئيسيه هى النفط، والزراعه والاسماك، والتشييد والبناء وتنتج فيما بينها ٩٣,٤٪ من الناتج المحلى الاجمالى، بينما تنتج الثمانية قطاعات الاخره نحو ٧,٦٪ فقط، مع عدم وجود ايه صناعات سوى الحرفيه منها والتى كانت تنتج فقط ٠,٣٪ من هذا الناتج، اصبح هناك تنوعا ملحوظا فى مصادر توليد هذا الناتج، بحيث اصبحت القطاعات الثلاثه المذكوره اعلاه لاتنتج سوى ٥٦,٥٪ من هذا الناتج، فى حين تبلغ مساهمة القطاعات الاخرى حوالى ٤٣,٥٪ وتبلغ حصة قطاع الصناعه من هذا الناتج نحو ٣,٧٪ . وبعد ان كانت حصة قطاع النفط وحده حوالى ٦٨,٤٪ اصبحت ٥٠,٣٪ من هذا الناتج.

ولقد انعكس هذا التنوع فى الناتج المحلى الاجمالى وكذلك نموه على حجم الصادرات العمانيه وتنوعها حيث ارتفعت هذه الصادرات من ٨٧,٦ مليون ر.ع فى عام ١٩٧١ الى ١٨٢٨,٨ مليون ر.ع فى عام ١٩٩٠، وبعد ان كان ٩٩,٦٪ منها صادرات نفطيه، ٠,٤٪ منها صادرات زراعيه، اصبح نصيب الصادرات النفطيه نحو ٩٦,٢٪، ونصيب الصادرات غير النفطيه حوالى ٣,٨٪ من اجمالى الصادرات العمانيه. كما ان الصادرات غير النفطيه بعدان كانت جميعها زراعيه، اصبحت تضم بالاضافه الى الصادرات الزراعيه صادرات خام النحاس، وصادرات صناعيه وذلك بنسب ٣٩,٧٪، ١٨,٤٪، ٤١,٩٪ على الترتيب .

كما اوضحت بعض المؤشرات الاجتماعيه مثل الصحه والتعليم مدى التطور الذى حدث فى هذا المجال خلال العشرين سنه المنصرمه، فعلى سبيل المثال زاد عدد الاسره بالمستشفيات من ٢١٦ سريرا عام ١٩٧١ الى ٣٤٣١ سريرا عام ١٩٩٠ بمعدل نمو سنوى فى المتوسط حوالى ١٩٪ . كما انخفضت كثافة الفصول بالمدارس من ٤٤ طالبا للفصل عام ١٩٧١ الى ٣٣ طالبا عام ١٩٩٠، كما ان نصيب الطالب من النفقات التعليميه قد زاد خلال هذه الفتره من ٨٤,٨ ر.ع الى ٣٧٦,٣ ر.ع ، بعد ان كان قد وصل الى ٥٨٧,٣ ر.ع فى عام ١٩٨٣.

وبالرغم من هذه الانجازات التى تحققت ابان تجربة التخطيط فى الفتره الماضيه الا ان هذه التجربه قد واجهت بعض المشاكل والعقبات والتى سيكون لعلاجها المردود الاكيد فى النهايه فى شكل مزيد من التطور الاقتصادى والاجتماعى بالسلطنه ولعل اهم هذه المشكلات ما يلى:-

١ - اقتصار تطوير اجهزه التخطيط على المستوى المركزى دون امتداد هذه الاجهزه الى المستويين القطاعى والاقليمى.

لذلك توصى الدراسه بانشاء ادارات للتخطيط والتابعه على مستوى القطاعات والمناطق التخطيطيه تكون تابعة لمجلس التنميه بما يتيح رفع كفاءة التخطيط والمتابعه، اذ ان هذه الادارات سوف تساعد على التحديد الدقيق والمناسب للاحتياجات وبالتالى امكان وضع اهداف مناسبه وقابله للتنفيذ وبما يساهم فى القضاء على باقى المشكلات التى سيتم التعرض لها فى هذا المقام ولها صله بهذا التطوير.

٢ - عدم توافر القدر الكافى من البيانات والمعلومات الاحصائيه سواء من حيث الكم او من حيث النوع بما يضمن الوفاء بطموحات التخطيط، فعلى سبيل المثال تصطدم المحاولات الحاليه للاخذ باساليب التخطيط الاقليمى بندره البيانات اللازم توافرها عن المناطق التخطيطيه بالسلطنه، ونفى الشىء بالنسبه لمحاولات احتواء الجوانب المتصله بالعماله فى عمليه التخطيط باعتبارها من اهم الجوانب الاقتصاديه والتى لم يتم التعرض لها حتى الان بصوره جديه نتيجة الندره الشديده فى البيانات الخاصه بهذا العنصر.

لذلك فان هذه الدراسه توصى بضرورة خلق المؤسسات القادره على بناء قاعده للبيانات، وهنا تجدر الاشاره بان هناك محاولات فى بدايتها لاجراء تعداد شامل للسكان وانشاء مركز وطنى للمعلومات والتوثيق، ولكن قد لايفى هذا بالصوره المأموله فى حالة عدم انجاز التطور الوارد فى التوصيه السابقه بالنسبه للاجهزه التخطيطيه، اذ ان هذه الادارات هى الاساس فى مد اى مؤسسات معلوماتيه بالبيانات المختلفه كما ان هذه الادارات هى القادره عن طريق متابعة تنفيذ الخطط فى الوقت المناسب على خلق وتطوير قاعده سليمه للبيانات بما يعود فى النهايه على رفع كفاءة العمل التخطيطى.

٣ - انخفاض معدلات تنفيذ الاستثمارات المخططه بما يشكل عائقا امام محاولات الاسراع بوتيره النمو الاقتصادى، فضلا عما يصيب عمليه التخطيط نفسها من ارباك نتيجه تراكم المشروعات المؤجله من خطه الى اخرى. ولقد اوضحت الدراسه ان وراء هذه الظاهره محددات تنظيميه واداريه ومحددات هيكليه وماليه.

لذلك فان التوصيه بتطوير الاجهزه التخطيطيه لتمتد الى المستويين القطاعى والاقليمى تشكل جزءا من الاجراءات الضروريه لمواجهة هذه المشكله، فكما سيكون لهذه الاجهزه الدور فى تحديد الحجم المناسب من الاستثمارات القابل للتنفيذ فى ضوء الامكانات المتاحه للاقتصاد الوطنى، فانها سوف تكون عاملا مهما فى متابعه التنفيذ اولا بأول واكتشاف اى انحرافات واسبابها فى الوقت المناسب تمهيدا لاتخاذ الاجراءات الكفيله بعلاج هذه الاسباب بما يعود فى النهايه على رفع كفاءه تنفيذ الاستثمارات المخططه.

وبالاضافه الى ذلك فان الدراسه توصى بمراعاة المزيد من اعتبارات التشابك القطاعى بين القطاعات الاقتصاديه المختلفه عند صياغه اهداف الخطه، فلقد اوضحت الدراسه ان النمو غير المناسب فى قطاعات البنيه الاساسيه قد شكل فى بعض الاحيان احد الاسباب الرئيسيه فى نشوء ظاهرة انخفاض نسب تنفيذ الاستثمارات المخططه.

٤ - عدم استقرار موارد النفط وهذه المشكله كان لها انعكاسا واضحا على عمليه التنميه وخاصه منذ بدايه تنفيذ الخطه الخمسيه الثالثه. وما يجب التأكيد عليه هنا ان الدوله قد اتخذت من السياسات المناسبه ما كفل استمراريه الجهود التنمويه وان كان قد اصابها بعض التباطؤ. فكما اوضحت التجربه خلال السنوات السابقه كان لتكوين الاحتياطيات النقديه للدوله مع بداية الخطه الثانيه بتكوين صندوق الاحتياطى العام ثم انشاء احتاطى الطوارئ مع بداية الخطه الرابعه الاثر الكبير فى ضمان تمويل الخطط الخمسيه المتعاقبه دونما الوقوع فى دوامه الاقتراض الخارجى.

٥ - بالرغم من نجاح السياسات المالية التى وضعت لحفز القطاع الخاص الا ان برامج الدعم تحتاج الى مزيد من التطوير. فمن ناحيه هناك عدم تنفيذ كامل لاعتمادات الدعم المخططه، ومن ناحيه اخرى مازالت هذه البرامج لاتراعى الجانب التوجيهى، اذ ان العمليه لاتقتصر على حفز القطاع الخاص نحو زياده انفاقه الاستثمارى فحسب، وانما تتضمن ايضا توجيه هذه الاستثمارات الى القطاعات او المناطق التى لها اولويه حسب الخطه.

لذلك توصى الدراسه بالمتابعه المستمره لمعدلات تنفيذ الدعم المخصص بالخطه لبرامج دعم القطاع الخاص ومحاوله ازاله اى معوقات قد تواجه تنفيذ هذه البرامج، مع محاوله وضع النظم المناسبه لدفع المستثمر الخاص نحو المساهمه فى التنميه الاقليميه، فكما اوضحت الدراسه، بالرغم من شمول الخطه الخمسيه الرابعه لاول مره للجانب الاقليمى مع افراد جزء خاص له يتضمن اهدافه وسياساته، الا انها اقتصرت فى هذا المقام على جانب الاستثمارات الحكوميه ولم تتعرض للاساليب المناسبه التى يمكن عن طريقها احتواء القطاع الخاص ليشارك فى التوجهات الاقليميه للخطه.

المـــراجـــــع

١ ـ إبراهيم حسن العيسوى (دكتور) ـ مناهج قياس التنميه ـ مذكـــره خارجيه رقم (١٤٤٦) ـ معهد التخطيط القومى ـ القاهره ١٩٨٧ .

٢ ـ احصاءات التجاره الخارجيه ـ سلطنة عمان ـ مجلس التنميه ١٩٨٨ .

٣ ـ الاقتصاد العماني فى عشرة سنوات (١٩٧٠ـ١٩٨٠) ـ سلطنة عمـــان ـ وزارة التجاره والصناعه ـ مسقط بدون تاريخ.

٤ ـ الحوافز الصناعيه وحماية الصناعات الوطنيه ـ سلطنة عمـــان ـ وزارة التجاره والصناعه ـ ورقه مقدمه الى ندوة الدعم المالـــى والاداره العلميه فى الصناعه ـ مسقط ٦ ـ ٧ مايو ١٩٩١ .

٥ ـ السيد عبدالعزيز دحيه (دكتور) ـ الطاقه الاستيعابيه والتنميـــه الاقتصاديه ـ مذكره خارجيه رقم (١٣٦٥) ـ معهد التخطيط القومـــى ـ القاهره ١٩٨٠ .

٦ ـ الكتاب الاحصائى السنوى ـ سلطنة عمان ـ مجلس التنميه ـ اعـــداد مختلفه.

٧ ـ النشره الاقتصاديه ـ سلطنة عمان ـ البنك المركزى العمانى ـ المجلـد السابع عشر ـ العدد (٣) ١٩٩١ .

٨ ـ أهداف وشروط واجراءات الدعم المالى الذى يقدمه بنك التنميـــه ـ سلطنة عمان ـ وزارة التجاره والصناعه ـ ورقه مقدمه الى نـــدوة الدعم المالى والاداره العلميه فى الصناعه ـ مسقط ٦ـ٧ مايو ١٩٩١ .

٩ ـ تقرير متابعة خطة التنميه الخمسيه الثالثه ـ السنه الثانيـــه (١٩٨٧) ـ سلطنة عمان ـ مجلس التنميه .

١٠ ـ تقرير متابعة خطة التنميه الخمسيه الثالثه ـ السنه الثالثـــه (١٩٨٨) ـ سلطنة عمان ـ مجلس التنميه .

١١ - خطة التنميه الخمسيه الاولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠) - سلطنة عمان - مجلس التنميه - مسقط ١٩٧٦ .

١٢ - خطة التنميه الخمسيه الثانيه (١٩٨١ - ١٩٨٥) - سلطنة عمان - مجلس التنميه - مسقط ١٩٨١ .

١٣ - خطة التنميه الخمسيه الثالثه (١٩٨٦ - ١٩٩٠) - سلطنة عمان - مجلس التنميه - مسقط ١٩٨٧ .

١٤ - خطة التنميه الخمسيه الرابعه (١٩٩١ - ١٩٩٥) - سلطنة عمان - مجلس التنميه - مسقط ١٩٩١ .

١٥ - دراسه تحليليه عن تطور الاستثمار فى ج . م .ع . مع الاشاره للطاقه الاستيعابيه للاقتصاد القومى - معهد التخطيط القومى - قضايا التخطيط والتنميه فى مصر رقم (٣٠) - القاهره ١٩٨٥ .

١٦ - عادل ابراهيم هندى (دكتور) - الابعاد الرئيسيه لاستراتيجية تنمية وتطوير الزراعه العمانيه - ورقه مقدمه فى الندوه العلميه الدوليه لبحث وسائل النهوض بالزراعه العمانيه - مسقط اكتوبر ١٩٨٩.

١٧ - عباس عبدالرحمن ابوعوف (دكتور) - السياسه الزراعيه فى سلطنة عمان وافاق التطوير - ورقه مقدمه للندوه العلميه الدوليه لبحث وسائل النهوض بالزراعه العمانيه - مسقط اكتوبر ١٩٨٩.

١٨ - عبدالفتاح محمد حسين (دكتور) بالاشتراك مع اخرين - التوطن الصناعى فى مصر حتى عام ٢٠١٥ - السياسه الماليه ودورها فى توجيه الانشطه الصناعيه فى مصر - معهد التخطيط القومى بالاشتراك مع مركز بحوث التنميه الدوليه الكندى - القاهره ١٩٩٠ .

١٩ - عمرو محى الدين (دكتور) - التنميه والتخطيط الاقتصادى - دار النهضه العربيه للطباعه والنشر - بيروت ١٩٧٢ .

٣٠ - علم الهدى حماد (دكتور) - تنمية الزراعه والثروه السمكيه فى سلطنة عمان - وزارة الزراعه والاسماك - مسقط ١٩٨١.

٣١ - فيصل بن خميس الحشار - السياسه السعريه والهوامش التسويقيه للمنتجات الزراعيه فى سلطنة عمان - ورقه مقدمه للندوه العلميه الدوليه لبحث وسائل النهوض بالزراعه العمانيه - مسقط اكتوبر ١٩٨٩

٣٢ - مشاريع الاستثمار الزراعى فى سلطنة عمان وعوامل حفز القطاع الخاص لها - غرفة تجارة وصناعة عمان - ورقه مقدمه للندوه العلميه الدوليه لبحث وسائل النهوض بالزراعه العمانيه - مسقط اكتوبر ١٩٨٩

ملحـــــــق احصـــــــائي

جدول (١) اجمالى الاستثمارات الحكوميه موزعه على
القطاعات الاقتصاديه خلال الخطه
الخمسيه (٧٦ - ١٩٨٠)

(مليون ريال عمانى وبالاسعار الثابته لعام ١٩٧٦)

القطاعات	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	اجمالى
النفط والمعادن	٢٣,٣	٤٠,٠	٥١,٠	٢٨,٠	١٢,٠	١٥٤,٣
الزراعه والاسماك	٣,٦	٥,٩	٨,٥	١١,٥	١٢,٥	٤١,٠
الصناعه	٣,٦	٧,١	٥,٠	١٠,٠	١٥,٠	٣٩,٧
التجاره والسياحه	٨,٧	٣,٣	—	—	—	١١,٩
الهياكل الاقتصاديه:	١٧٥,٣	١٦٦,٦	٨٨,٦	٦٣,٨	٤٤,٥	٥٣٨,٧
الطرق	٥١,٩	٥١,٣	٣٧,٥	١٦,٠	١٦,٠	١٦٣,٦
الموانئ	٩,٨	١٣,٣	١٥,٥	٣,٥	-	٤٣,١
المطارات	٦,٣	٨,٣	٣,٠	١,٠	-	١٨,٦
البريد والمواصلات	٤,٠	١,٧	٣,٥	٣,٧	١,٥	١٣,٤
الكهرباء والمياه	٤٤,٦	٣٩,٧	١١,٣	١٨,٠	٩,٥	١٢٣,١
الاسكان	١٠,٨	٥,٠	٤,٠	٤,٠	٥,٠	٢٨,٨
الاعمال المدنيه والتعمير	٤٧,٨	٤٧,٤	٢٤,٨	١٨,٦	١٣,٥	١٥١,١
الهياكل الاجتماعيه:	٤٠,٣	٣٩,٩	٣٦,٧	١٧,٧	١٧,٧	١٣٣,٣
منها المؤسسات الماليه	٣,٠	٣,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	١٧,٠
اجمالى الاستثمارات	٣٥٥,٦١	٣٥٤,٧	١٨٣,٨	١٣٥,٠	١٠٥,٧	٩٣٤,٨

المصدر: مجلس التنميه - خطة التنميه الخمسيه الاولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ ص ٤٠

جدول (٢) اجمالى استثمارات القطاع الخاص موزعه على
القطاعات الاقتصاديه خلال الخطه
الخمسيه ١٩٧٦ - ١٩٨٠

(مليون ريال عمانى وبالاسعار الثابته لعام ١٩٧٦)

القطاعات	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠	اجمالى
النفط والمعادن	٢٢	٣٧	٧٣	٧٣	٣٣	١٦٦
الزراعه والاسماك	٢	٣	٣	٤	٤	١٦
الصناعه	٥	١٥	١٤	١٨	٢١	٧٣
الاسكان التشييد	٢٥	٣٧	٣٩	٣١	٣٣	١٤٥
التجاره والسياحه	٤	٤	٤	٤	٤	٣٠
اجمالى	٥٨	٨٦	٨٧	٩٤	٩٥	٤٣٠

المصدر: نفس المصدر السابق ص ٤٣

جدول (٣) تطور اجمالى الاستثمارات الفعليه والمخططه موزعه على القطاعات الاقتصاديه
خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٨٥

(مليون ريال عمانى وبالاسعار الجاريه)

القطاعات	٧١-١٩٧٥ فعلى			٧٦-١٩٨٠ فعلى			٨١-١٩٨٥ مخطط		
	حكومى	خاص	كلى	حكومى	خاص	كلى	حكومى	خاص	كلى
قطاعات الانتاج السلعى:									
النفط	٣١,١	٦٤,٨	٥٩,٩	٢١٥,٣	١٩٧,٣	٤١٢,٦	٥٨٨,٩	٥٤٥,٠	١١٣٣,٩
الغاز الطبيعى	١٧,٦	—	١٧,٦	٣٠,٧	—	٣٠,٧	٣٩,٠	—	٣٩,٠
المعادن	٠,٤	...	٠,٤	١١,٧	١,٣	١٣,٠	٥٨,٣	—	٥٨,٣
الزراعه	٩,٧	٧,٠	١٦,٧	١٢,٦	١٢,٠	٢٤,٦	٥١,٩	٣٢,٠	٨٣,٩
الاسماك	٣,٠	٠,٧	٣,٧	٥,٧	٠,٩	٦,٦	٣٠,٤	١٩,٠	٤٩,٤
الصناعه	٠,٤	...	٠,٤	٦,٠	٦٩,١	٧٥,١	١٦٦,٣	٢٣٥,٠	٤٠١,٣
اجمالى	٦١,٣	٧٢,٥	١٣٣,٧	٢٧٣,٠	٢٨٠,٦	٥٥٣,٦	٩٣٤,٦	٨٣١,٠	١٧٥٥,٦
قطاعات الانتاج الخدمات:									
الاسكان	٣٠,٥	٣٥,٠	٥٥,٥	٣٩,٧	١٤٦,٧	١٧٦,٤	١٣٤,٣	٢٦٢,٠	٣٩٦,٣
التجاره والسياحه	٣,٣	٦,٠	٨,٣	١٧,٦	١١,١	٢٨,٧	٦٩,٥	٤٠,٠	١٠٩,٥
الكهرباء والمياه	٦١,٨	...	٦١,٨	١٣٠,٦	...	١٣٠,٦	١٨٦,٣	...	١٨٦,٣
البريد والبرق	١٣,٥	...	١٣,٥	١٦,٠	...	١٦,٠	٦٦,٨	—	٦٦,٨
مؤسسات ماليه ومصرفيه	...	...	...	٦,٣	...	٦,٣	٥٩,٠	...	٥٩,٠
استثمارات غير مصنفه	—	١٠,٠	١٠,٠	—	٣٨,٣	٣٨,٣	—	٣٥,٠	٣٥,٠
اجمالى	٩٨,١	٥١,٠	١٤٩,١	٣٠٠,١	١٨٦,٠	٣٨٦,١	٥١٥,٧	٣٣٧,٠	٨٥٣,٧

تابع جدول (٣) تطور اجمالى الاستثمارات الفعليه والمخططه موزعه على القطاعات الاقتصاديه
خلال الفتره ١٩٧١ - ١٩٨٥

(مليون ريال عمانى وبالاسعار الجاريه)

القطاعات	١٩٧٥/٧١ فعلى			١٩٨٠/٨٦ فعلى			١٩٨٥/٨١ مخطط		
	حكومى	خاص	كلى	حكومى	خاص	كلى	حكومى	خاص	كلى
قطاعات البنيه الاساسيه									
الرى وموارد المياه	...	...	...	٤,٣	...	٤,٣	٥٦,٠	...	٥٦,٠
الطرق	٧٠,٣	—	٧٠,٣	١٩٢,٥	—	١٩٢,٥	٢٨٥,١	—	٢٨٥,١
الموانى	٣٦,٨	—	٣٦,٨	٤٣,٦	—	٤٣,٦	٤٥,٠	—	٤٥,٠
المطارات	١٠,٧	—	١٠,٧	٢٢,٧	—	٢٢,٧	٢٢,١	—	٢٢,١
تخطيط المدن وخدمات بلديات	١٩,٤	—	١٩,٤	٣٩,٤	—	٣٩,٤	٣٥,٨	—	٣٥,٨
التعليم	٥,٧	—	٥,٧	٣٦,٩	—	٣٦,٩	٦٥,٢	—	٦٥,٢
التدريب المهنى	...	...	...	٧,٩	...	٧,٩	٢٢,٩	...	٢٢,٩
الصحه	٣٠,١	—	٣٠,١	٢٢,١	—	٢٢,١	٣٤,٤	—	٣٤,٤
خدمات اعلام وثقافه ودين	١٨,٣	...	١٨,٣	١٣,٩	...	١٣,٩	٤٦,١	...	٤٦,١
مراكز اجتماعيه	٢,٥	—	٢,٥	٣,٦	—	٣,٦	١٢,٧	—	١٢,٧
اداره حكوميه	٥٦,٤	—	٥٦,٤	٣٥٤,٧	—	٣٥٤,٧	٩٩,٤	—	٩٩,٤
استثمارات غير مصنفه	٤١,٣	—	٤١,٣	-	—	—	—	—	—
اجمالى	٣٧١,٣	—	٣٧١,٣	٧٣١,٥	—	٧٣١,٥	٧١٤,٧	—	٧١٤,٧
الاجمالى العام	٤٣٠,٦	١٢٣,٥	٥٥٤,١	١٣٠٣,٦	٤٦٦,٦	١٦٧٠,٣	٢١٥٥,٠	١١٦٨,٠	٣٣٢٣,٠

الممدر: مجلس التنميه - خطة التنميه الخمسيه الثانيه ١٩٨١ - ١٩٨٥ ص ٥٧

(...) الارقام غير متوفره

جدول (٤) مقارنه التوزيع القطاعى للتكوين الراسمالى فى الخطه الخمسيه الثالثه بالمحقق فى الخطه الخمسيه الثانيه

(مليون ريال عمانى وبالاسعار الجاريه)

القطاعات	الخطه الخمسيه الثانيه فعلى			الخطه الخمسيه الثالثه مخطط		
	حكومى	خاص	جمله	حكومى	خاص	جمله
قطاعات الانتاج السلعى:						
النفط	٤٥٧,٦	٥٧٧,٠	١٠٣٤,٦	٥٤٤,٩	٥٦٣,٠	١١٠٧,٩
الغاز الطبيعى	٣٨,٧	—	٣٨,٧	١٠٥,٥	—	١٠٥,٥
المعادن والمحاجر	٦٤,٣	—	٦٤,٣	٩,٩	—	٩,٩
الزراعه	١٦,٦	٢٥,٥	٤٢,١	١٧,٦	٢٥,٠	٤٢,٦
الاسماك	٦,٢	٤,٥	١٠,٧	١٠,٧	٥,٠	١٥,٧
الصناعه	٧٦,٥	٩٩,٩	١٧٦,٤	٢١,٦	١٠٠,٠	١٢١,٦
المقاولات	—	٦٢,٩	٦٢,٩	—	٥٥,٠	٥٥,٠
اجمالى	٦٥٩,٩	٧٦٩,٨	١٤٢٩,٧	٧١٠,٢	٧٤٨,٠	١٤٥٨,٢
قطاعات انتاج الخدمات:						
الاسكان	٩٨,٦	٢٨٢,٩	٣٨١,٥	٨٧,١	٢٠٤,٠	٢٩١,١
التجاره والسياحه	١١٣,٦	٤٦,١	١٥٩,٧	٤١,٣	٣٥,٠	٧٦,٣
الكهرباء	١٤٠,٧	—	١٤٠,٧	١٢٨,٣	—	١٢٨,٣
المياه	٩٣,١	—	٩٣,١	٧٠,٥	—	٧٠,٥
البريد والهاتف	٩٢,٥	—	٩٢,٥	١٤٠,٧	—	١٤٠,٧
المؤسسات الماليه	—	٢٥,٤	٢٥,٤	—	٢٠,٠	٢٠,٠
النقل	—	١٣,٣	١٣,٣	—	١٠,٠	١٠,٠
اجمالى	٥٣٨,٥	٣٦٧,٧	٩٠٦,٢	٤٦٧,٩	٢٦٩,٠	٧٣٦,٩
قطاعات الهياكل الاجتماعيه:						
التعليم	١٦٣,٨	—	١٦٣,٨	١١٠,٦	—	١١٠,٦
التدريب المهنى	٢٥,٣	—	٢٥,٣	١٤,٤	—	١٤,٤
الصحه	٧١,٧	—	٧١,٧	١٢٦,٠	—	١٢٦,٠
الاعلام والثقافه والشئون الاسلاميه	٦٢,١	—	٦٢,١	٥٢,٢	—	٥٢,٢
المراكز الاجتماعيه	١٢,٦	—	١٢,٦	١٣,٨	—	١٣,٨
اجمالى	٣٣٥,٥	—	٣٣٥,٥	٣١٧,٠	—	٣١٧,٠
قطاعات الهياكل الاساسيه:						
الطرق	٣٨١,٨	—	٣٨١,٨	١٦٥,٤	—	١٦٥,٤
المطارات	١٧,٠	—	١٧,٠	١٤,٠	—	١٤,٠
الموانى	١٥,٤	—	١٥,٤	٤,٦	—	٤,٦
الرى وموارد المياه	٤٦,٠	—	٤٦,٠	٣٧,٨	—	٣٧,٨
تخطيط المدن وخدمات البلديات	١١١,١	—	١١١,١	١١٣,١	—	١١٣,١
الاداره الحكوميه	٧٣٠,٠	—	٧٣٠,٠	٣٩٥,٢	—	٣٩٥,٢
اجمالى	١١٩١,٣	—	١١٩١,٣	٧٣٠,١	—	٧٣٠,١

تابع جدول (٤) مقارنه التوزيع القطاعى للتكوين الراسمالى فى الخطه الخمسيه الثالثه بالمحقق فى الخطه الخمسيه الثانيه

(مليون ريال عمانى وبالاسعار الجاريه)

القطاعات	الخطه الخمسيه الثانيه فعلى			الخطه الخمسيه الثالثه مخطط		
	حكومى	خاص	جمله	حكومى	خاص	جمله
المصروفات الانمائيه الاخرى	٣٠,٢	—	٣٠,٢	٣٥,٣	—	٣٥,٣
جمله التكوين الراسمالى الثابت	٢٧٤٥,٤	١١٣٧,٥	٣٨٨٢,٩	٣٢٦٠,٥	١٠١٧,٠	٣٢٧٧,٥
شراء سلع لتكوين مخزون استراتيجى	١٠,٥	—	١٠,٥	١٦,٢	—	١٦,٢
اجمالى التكوين الراسمالى	٢٧٥٥,٩	١١٣٧,٥	٣٨٩٣,٤	٣٢٧٦,٧	١٠١٧,٠	٣٢٩٣,٧

المصدر: سلطنه عمان - مجلس التنميه - خطه التنميه الخمسيه الثالثه (١٩٨٦-١٩٩٠).

جدول (٥) تقديرات التوزيع القطاعى للتكوين الراسمالى الاجمالى بالخطه الخمسيه الرابعه بالمقارنه بالتقديرات المخططه له فى الخطه الخمسيه الثالثه

(مليون ريال عمانى وبالاسعار الجاريه)

القطاعات	الخطه الخمسيه الثالثه			الخطه الخمسيه الرابعه		
	حكومى	خاص	جمله	حكومى	خاص	جمله
قطاع الانتاج السلعى:						
النفط	٥٤٤,٩	٥٦٣,٠	١١٠٧,٩	٧٦٧,٤	٦٠٨,٠	١٣٧٥,٤
الغاز الطبيعى	١٠٥,٥	—	١٠٥,٥	١١٤,٠	—	١١٤,٠
المعادن والمحاجر	٩,٩	—	٩,٩	١٣,٤	٥,٠	١٨,٤
الزراعه	٣٠,٦	٢٥,٠	٥٥,٦	٢٧,٧	٣٠,٠	٥٧,٧
الاسماك	١٣,٨	٥,٠	١٨,٨	٣٢,٣	١٥,٠	٤٧,٣
الصناعه	٢٢,٥	١٠٠,٠	١٢٢,٥	١٦٥,٩	١٨٦,٠	٣٥١,٩
المقاولات	—	٥٥,٠	٥٥,٠	—	١٠٣,٠	١٠٣,٠
اجمالى	٧٢٧,٢	٧٤٨,٠	١٤٧٥,٢	١١٢٠,٧	٩٤٧,٠	٢٠٦٧,٧
قطاع الانتاج الخدمى:						
الاسكان	٨٧,١	٣٠٤,٠	٣٩١,١	٦٢,٧	٣٣٠,٠	٣٩٢,٧
التجاره	٣١,٢	٢٨,٠	٥٩,٢	١٦,٢	٥٣,٠	٦٩,٢
الكهرباء	١٢٨,٣	—	١٢٨,٣	١٣٩,٣	—	١٣٩,٣
المياه	٧٠,٥	—	٧٠,٥	١١١,٨	—	١١١,٨
البريد والهاتف	١٤٠,٧	—	١٤٠,٧	١٢٧,٩	—	١٢٧,٩
النقل	—	١٠,٠	١٠,٠	٠,١	١٩,٠	١٩,١
السياحه	٢٦,٣	٧,٠	٣٣,٣	٧,٩	١٣,٠	٢٠,٩
المؤسسات الماليه	—	٣٠,٠	٣٠,٠	٤,٠	٣٨,٠	٤٢,٠
اجمالى	٤٨٤,١	٣٦٩,٠	٧٥٣,١	٤٦٩,٩	٣٥٣,٠	٨٢٢,٩
قطاع الهياكل الاجتماعيه:						
التعليم	١١٠,٦	—	١١٠,٦	١٢٦,٠	٥,٠	١٣١,٠
التدريب المهنى	١٤,٤	—	١٤,٤	١٤,٨	٥,٥	٢٠,٣
الصحه	١٢٦,٠	—	١٢٦,٠	٨٩,٨	٥,٠	٩٤,٨
الاعلام والثقافه	٥٢,٧	—	٥٢,٧	٤٥,١	١,٥	٤٦,٦
المراكز الاجتماعيه	١٣,٨	—	١٣,٨	١٣,٠	—	١٣,٠
مراكز الشباب	—	—	—	١١,٦	٢,٠	١٣,٦
اجمالى	٣١٧,٥	—	٣١٧,٥	٣٠٠,٣	١٩,٠	٣١٩,٣
قطاع الهياكل الاساسيه:						
الطرق	١٦٥,٤	—	١٦٥,٤	٩١,٠	—	٩١,٠
المطارات	١٤,٠	—	١٤,٠	١٢,٦	—	١٢,٦
الموانئ	٤,٦	—	٤,٦	١٣,٨	—	١٣,٨
الرى وموارد المياه	٣٧,٨	—	٣٧,٨	٦٩,٣	—	٦٩,٣
تخطيط المدن وخدمات البلديات	١١٣,١	—	١١٣,١	١٠٥,٣	—	١٠٥,٣
بيئه ومكافحه التلوث	—	—	—	٦,١	—	٦,١
اجمالى	٧٤٧,٩	—	٧٤٧,٩	٨٨٧,٠	—	٨٨٧,٠
التكوين الراسمالى	٢٢٧٦,٧	١٠١٧,٠	٣٢٩٣,٧	٢٧٧٧,٩	١٣١٩,٠	٤٠٩٦,٩

المصدر: سلطنه عمان - مجلس التنميه - خطه التنميه الخمسيه الرابعه (١٩٩١-١٩٩٥) - يوليو ١٩٩١ - ص ١٧٦.

جدول (٦) التكوين الرأسمالي الثابت حسب القطاعات الاقتصاديه خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٠)
(مليون ريال عماني وبالاسعار الجاريه)

القطاعات	١٩٧١-١٩٧٥			١٩٧٦			١٩٧٧			١٩٧٨			١٩٧٩			١٩٨٠		
	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
قطاعات الانتاج السلعي																		
النفط والغاز	٤٨,٧	٦٤,٨	١١٣,٥	١٤,٣	١٦,١	٣٠,٤	٣٤,٥	٣١,٦	٤٦,١	٣٨,١	٣٣,٩	٧١,٠	٦٥,٩	٥٣,٧	١١٩,٦	٨٢,٦	٧٣,٠	١٥٥,٦
المناجم والمحاجر	٠,٤	٠٠٠	٠,٤	٠,٣	٠,٣	٠,٦	٠,٣	٠,٤	٠,٧	٠,٩	٠,٥	١,٤	٠,٤	٠,١	٠,٥	٩,٨	—	٩,٨
الزراعة والاسماك	١١,٧	٧,٧	١٩,٤	١,٩	١,٢	٣,١	٠,٣	٠,٥	٠,٨	٣,٦	٢,٣	٥,٨	٥,٠	٣,٧	٨,٧	٦,٣	٤,٣	١٠,٤
المنشآت التحويلية	٠,٤	٠٠٠	٠,٤	—	٩,٥	٩,٥	—	١٤,٤	١٤,٤	—	١٤,١	١٤,١	٠,٣	١٥,٤	١٥,٦	٦,٧	١٥,٧	٢٢,٤
التشييد والبناء	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	٣,٦	٣,٦
اجمالي	٦١,٣	٧٢,٥	١٣٣,٧	١٦,٥	٢٧,١	٤٣,٦	٣٥,١	٣٨,٠	٦٤,٧	٤٢,٦	٤٩,٧	٩٢,٣	٧١,٥	٧٣,٩	١٤٤,٤	١٠٥,٣	٩٦,٥	٢٠١,٨
قطاعات انتاج الخدمات																		
الاسكان	٣٠,٥	٢٥,٠	٥٥,٥	٦,٦	٢٦,٦	٣٣,٢	٤,٥	٢٨,٣	٣٢,٨	٥,٦	٣٣,٠	٣٨,٦	٧,٧	٤٢,٧	٥٠,٤	٣,٨	٥٦,٤	٦٠,٢
التجارة والسياحة	٣,٣	٦,٠	٨,٣	٨,٩	١,٦	١٠,٥	٥,٣	٢,٣	٧,٦	٠,٥	٣,٧	٣,٢	٠,١	٣,٠	٣,١	٠,٤	٢,٥	٢,٩
الكهرباء والمياه	٦١,٨	٠٠٠	٦١,٨	٣٧,٠	—	٣٧,٠	٣١,٣	—	٣١,٣	١٧,٤	—	١٧,٤	١٩,٧	—	١٩,٧	٢٤,٩	—	٢٤,٩
البريد والبرق والهاتف	١٣,٥	٠٠٠	١٣,٥	٢,٨	—	٢,٨	٢,٣	—	٢,٣	٥,٣	—	٥,٣	٣,٤	—	٣,٤	٣,٤	—	٣,٤
المؤسسات المالية والمصرفيه	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	—	٣,٠	٣,٠	٣,٠	—	٣,٠	—	٣,٠	٣,٠	—	٣,١	٣,١	—	—	٣,٠
النقل	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	١,٥	١,٥
استثمارات غير مصنفه	—	١٠,٠	١٠,٠	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اجمالي	٩٨,١	٥١,٠	١٤٩,١	٥٥,٣	٣٠,٢	٨٥,٥	٤٣,٣	٣٢,٦	٧٥,٩	٣٨,٧	٣٧,٧	٦٦,٤	٣٠,٩	٤٦,٨	٧٧,٧	٣١,٥	٦٣,٤	٩٤,٩
قطاعات البنية الاساسيه																		
الري وموارد المياه	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠,٣	—	٠,٣	٠,١	—	٠,١	٠,٧	—	٠,٧	١,٣	—	١,٣	١,٧	—	١,٧
الطرق والموانئ والمطارات	١٠٧,٨	—	١٠٧,٨	٥٥,١	—	٥٥,١	٥١,٥	—	٥١,٥	١٨,٧	—	١٨,٧	٦٣,٧	—	٦٣,٧	٦٠,٣	—	٦٠,٣
تخطيط المدن والبلديات	١٩,٤	—	١٩,٤	٨,٩	—	٨,٩	٣,٦	—	٣,٦	٣,٨	—	٣,٨	٧,٣	—	٧,٣	١٧,٣	—	١٧,٣
التعليم	٥,٧	—	٥,٧	٣,٩	—	٣,٩	٧,٩	—	٧,٩	٦,٥	—	٦,٥	٤,٣	—	٤,٣	٥,٤	—	٥,٤
التدريب المهني	٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠,١	—	٠,١	—	—	—	٠,٧	—	٠,٧	٣,٧	—	٣,٧	٣,٣	—	٣,٣
المحاسبه	٣٠,١	—	٣٠,١	٨,٦	—	٨,٦	٣,٣	—	٣,٣	٣,٨	—	٣,٨	٣,٣	—	٣,٣	٤,١	—	٤,١
الاعلام والثقافة والدين	١٨,٣	٠٠٠	١٨,٣	٣,٣	—	٣,٣	٣,٣	—	٣,٣	٤,٠	—	٤,٠	٣,١	—	٣,١	٥,٩	—	٥,٩
المراكز الاجتماعيه	٣,٥	—	٣,٥	—	—	—	٠,٥	—	٠,٥	٠,٦	—	٠,٦	١,٣	—	١,٣	١,٩	—	١,٩
الاداره الحكوميه	٥٦,٤	—	٥٦,٤	١١٠,٠	—	١١٠,٠	٨١,٨	—	٨١,٨	٦٧,٠	—	٦٧,٠	٣٧,٧	—	٣٧,٧	٦٩,٤	—	٦٩,٤
استثمارات غير مصنفه	٤١,٣	—	٤١,٣	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اجمالي	٢٧١,٣	—	٢٧١,٣	١٨٨,٠	—	١٨٨,٠	١٤٨,٩	—	١٤٨,٩	١٠٤,٨	—	١٠٤,٨	١١٣,٣	—	١١٣,٣	١٦٩,٠	—	١٦٩,٠
اجمالي التكوين الرأسمالي	٤٣٠,٦	١٢٣,٥	٥٥٤,١	٢٥٩,٨	٥٧,٣	٣١٧,١	٢١٧,٣	٧٠,٦	٢٨٧,٩	١٧٦,١	٨٧,٤	٢٦٣,٥	٢١٥,٧	١١٩,٧	٣٣٥,٤	٣٠٥,٨	١٥٩,٩	٤٦٥,٧

المصدر : سلطنه عمان - مجلس التنميه - الخطه الخمسيه الثانيه - مرجع سابق، والكتاب الاحصائي السنوي للسنوات ١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٩١.
(٠٠٠) الارقام غير متوفره.

تابع جدول (٦) التكوين الرأسمالي الثابت حسب القطاعات الاقتصاديه خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٠)
(مليون ريال عماني وبالاسعار الجاريه)

القطاعات	١٩٨١			١٩٨٢			١٩٨٣			١٩٨٤			١٩٨٥			١٩٨٦		
	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
قطاعات الانتاج السلعي																		
النفط والغاز	٨٤,٢	٩٨,٣	١٨٢,٥	١٠٧,٩	١٢٥,٩	٢٣٣,٨	٩١,٩	٩٨,٠	١٨٩,٩	١٠٠,٨	١٣١,٨	٢٣٢,٦	١١١,٥	١٢٢,٠	٢٣٤,٥	١٨١,٠	١٣٣,٣	٣١٤,٣
المناجم والمحاجر	٣٠٣	—	٣٠٣	٣٦٦	—	٣٦٦	١١٧	—	١١٧	٣٦	—	٣٦	٢٦	—	٢٦	١٧	—	١٧
الزراعة والاسماك	٦٥	٥٣	١١٨	٧٣	٤٤	١١٦	٦١	٦٣	١٢٤	٩١	١٠٢	١٩٣	٤٩	١٣٠	١٧٩	١٣١	٤٦	١٧٧
الصناعات التحويلية	٣١٣	١٩٠	٥٠٣	١٨٣	٢٥٦	٤٣٨	١٠٥	٣٠٨	٣١٣	٣٥	٣٠٤	٣٣٩	٣١٥	٥٧	٣٧٣	١٩١	٧٨	٢٦٩
التشييد والبناء	—	٥٧	٥٧	١٠٣	—	١٠٣	—	٩١	٩١	—	١٦٩	١٦٩	—	٣٠٩	٣٠٩	—	١٣٥	١٣٥
اجمالي	١٤٣٣	١٣٨٣	٣٧٠٥	١٦٧٣	١٥٨٨	٣٢٦١	١٣٠٣	١٣٤٣	٢٥٤٤	١١٨١	١٧٨٣	٢٩٦٣	١٣٣٣	١٧٠٣	٣٠٣٦	٢٠٣٦	١٧٠٥	٣٧٤١
قطاعات انتاج الخدمات																		
الاسكان	٤٣	٥٧٨	٦٣٠	٣٠٤	٥٣٠	٧٣٤	٣٥٦	٥٩٤	٨٥٠	٣٣٣	٥٦٣	٧٩٥	٣٥٣	٥٦٤	٨١٦	١٨٩	٥١٥	٧٠٤
التجارة والسياحة	٧٤	٣٤	١٠٨	٨٩	٨٣	١٧٣	٣٥٥	٨٣	٣٣٧	٣٦٣	١٣٠	٤٨٣	٤٦١	١٤٣	٦٠٣	١٧٣	١٣٥	٣٩٨
الكهرباء والمياه	٣٣٧	—	٣٣٧	٥١٠	—	٥١٠	٤٨٤	—	٤٨٤	٤٩٥	—	٤٩٥	٥٣٣	—	٥٣٣	٤٦٣	—	٤٦٣
البريد والبرق والهاتف	٣٠	—	٣٠	٤٤	—	٤٤	١٤٠	—	١٤٠	٤١١	—	٤١١	٣١٠	—	٣١٠	٣٩٥	—	٣٩٥
المؤسسات المالية والمصرفيه	—	٣٧	٣٧	—	٣٠	٣٠	—	٣٠	٣٠	—	١٠٣	١٠٣	٧٤	٧٤	٧٤	—	٨٩	٨٩
النقل	—	١٧	١٧	—	٣٤	٣٤	—	٣٣	٣٣	—	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	٣٩	—	٣١	٣١
استثمارات غير مصنفه	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اجمالي	٤٦٣	٦٥٦	١١١٩	٨٤٧	٦٥٧	١٥٠٤	١١٣٥	٧٣٨	١٨٦٣	١٥٠٠	٨٣٥	٢٣٣٥	١٥٤٥	٨١٩	٢٣٥٦	١١٣٠	٧٦٠	١٨٨٠
قطاعات البنية الاساسيه																		
الري وموارد المياه	٥٣	—	٥٣	٦٥	—	٦٥	٦٣	—	٦٣	١٣٠	—	١٣٠	١٦١	—	١٦١	٧٧	—	٧٧
الطرق والموانئ والمطارات	٧٣٥	—	٧٣٥	٥١٥	—	٥١٥	٤٨١	—	٤٨١	٥٣٤	—	٥٣٤	٨٩٧	—	٨٩٧	٦٥٩	—	٦٥٩
تخطيط المدن والبلديات	١٩١	—	١٩١	١٦٧	—	١٦٧	١٤٨	—	١٤٨	٣٣١	—	٣٣١	٣٨٤	—	٣٨٤	١٩٥	—	١٩٥
التعليم	٩٤	—	٩٤	٣٥٦	—	٣٥٦	٣٩٣	—	٣٩٣	٤١٥	—	٤١٥	٤٨٠	—	٤٨٠	٤٧٣	—	٤٧٣
التدريب المهني	٣٧	—	٣٧	٦٠	—	٦٠	٧٦	—	٧٦	٦٩	—	٦٩	٣١	—	٣١	٠٣	—	٠٣
البحث	٥٩	—	٥٩	٥٩	—	٥٩	١١٩	—	١١٩	٢١٩	—	٢١٩	٣٦١	—	٣٦١	٤٣٣	—	٤٣٣
الاعلام والثقافة والدين	٣١	—	٣١	٩٨	—	٩٨	١٣٣	—	١٣٣	٢١٩	—	٢١٩	١٤٠	—	١٤٠	٩٤	—	٩٤
المراكز الاجتماعيه	٣١	—	٣١	٣١	—	٣١	٣٤	—	٣٤	٣٣	—	٣٣	١٨	—	١٨	١٣	—	١٣
الادارد الحكومية	١٨١	—	١٨١	٩٦١	—	٩٦١	١٦١٦	—	١٦١٦	٣٠٣٥	—	٣٠٣٥	١٧٨٧	—	١٧٨٧	١٤١٨	—	١٤١٨
استثمارات غير مصنفه	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اجمالي	٣٠١١	—	٣٠١١	٢٣٠٣	—	٢٣٠٣	٣٩٦٣	—	٣٩٦٣	٣٨٤٤	—	٣٨٤٤	٤١٤٩	—	٤١٤٩	٣٣٦٣	—	٣٣٦٣
اجمالي التكوين الرأسمالي	٣٨٩٦	١٩٣٩	٥٨٣٥	٤٨٣٣	٣٤٤٥	٧٠٦٧	٥٣٩٩	٢٠٧٠	٧٣٦٩	٦٥٣٥	٢٦٠٧	٩١٣٣	٧٠١٧	٢٥٣٣	٩٥٣١	٦٥١٩	٣٤٦٥	٨٩٨٤

تابع جدول (٦) التكوين الرأسمالي الثابت حسب القطاعات الاقتصاديه خلال الفترة (١٩٧١-١٩٩٠)
(مليون ريال عماني وبالاسعار الجاريه)

القطاعات	١٩٨٧			١٩٨٨			١٩٨٩			١٩٩٠		
	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
قطاعات الانتاج السلعي												
النفط والغاز	٩٩ر٨	٨١ر٥	١٨١ر٣	٩٠ر٧	٨٤ر٥	١٧٥ر٢	١٠٣ر٧	٧٩ر٠	١٨٢ر٧	١٢٤ر٥	١٠٩ر٥	٢٣٤ر٠
المناجم والمحاجر	٢ر٣	—	٢ر٣	٠ر٥	—	٠ر٥	٢ر٠	—	٢ر٠	١ر٣	—	١ر٣
الزراعة والاسماك	٦ر٦	٥ر٣	١١ر٩	٦ر٣	٥ر٣	١١ر٥	٦ر٩	٥ر٣	١٢ر١	٨ر١	٥ر٥	١٣ر٦
الصناعات التحويلية	٥ر٨	٢١ر٩	٢٧ر٧	٥ر٦	١٥ر٥	٢١ر١	٢ر٦	١٤ر٩	١٧ر٥	٣ر٨	١٦ر٠	١٩ر٨
التشييد والبناء	—	٧ر٣	٧ر٣	—	٢ر٥	٢ر٥	—	٢ر٤	٢ر٤	—	٢ر٦ر	٢ر٦
اجمالي	١١٤ر٥	١١٦ر٠	٢٣٠ر٥	١٠٣ر٠	١٠٧ر٨	٢١٠ر٨	١٥٥ر٢	١٠١ر٥	٢١٦ر٧	١٣٧ر٧	١٣٣ر٦	٢٧١ر٣
قطاعات انتاج الخدمات												
الاسكان	١٦ر٢	٢٥ر٨	٤٢ر٠	١٠ر٠	٣٥ر١	٤٥ر١	٩ر٨	٣٦ر٦	٤٦ر٤	١٢ر٤	٥٠ر٢	٦٢ر٦
التجارة والسياحة	٧ر٣	١٤ر٥	٢١ر٨	١١ر٧	٧ر٥	١٩ر٢	٧ر٨	٧ر٢	١٥ر٠	٣ر٢	٧ر٧	١٠ر٩
الكهرباء والمياه	٣١ر٢	—	٣١ر٢	٢٤ر٣	—	٢٤ر٣	١٧ر٠	—	١٧ر٠	٢٧ر٨	—	٢٧ر٨
البريد والبرق والهاتف	٢٥ر١	—	٢٥ر١	٣٠ر٤	—	٣٠ر٤	١٥ر٦	—	١٥ر٦	١٦ر٦	—	١٦ر٦
المؤسسات المالية والمصرفيه	—	٤ر٧	٤ر٧	—	٣ر٤	٣ر٤	—	٣ر٢	٣ر٢	—	٣ر٤	٣ر٤
النقل	—	٣ر٦	٣ر٦	—	٣ر٩	٣ر٩	—	٣ر٨	٣ر٨	—	٤ر١	٤ر١
استثمارات غير مصنفه	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اجمالي	٧٩ر٨	٤٨ر٦	١٢٨ر٤	٦٦ر٤	٤٩ر٩	١١٦ر٣	٥٠ر٢	٥٠ر٨	١٠١ر٠	٦٠ر٠	٦٥ر٤	١٢٥ر٤
قطاعات البنية الاساسيه												
الري وموارد المياه	١ر٩	—	١ر٩	٤ر٤	—	٤ر٤	٥ر٠	—	٥ر٠	٥ر٤	—	٥ر٤
الطرق والموانئ والمطارات	٣٢ر٠	—	٣٢ر٠	١٤٩ر٤	—	١٩ر٤	٣٠ر٤	—	٣٠ر٤	١٧ر٨	—	١٧ر٨
تخطيط المدن والبلديات	١٩ر١	—	١٩ر١	٣٠ر١	—	٣٠ر١	١٩ر٧	—	١٩ر٧	١٧ر٧	—	١٧ر٧
التعليم	١٩ر٨	—	١٩ر٨	١٥ر٥	—	١٥ر٥	١٥ر٥	—	١٥ر٥	٩ر٦	—	٩ر٦
التدريب المهني	١ر٠	—	١ر٠	٠ر٣	—	٠ر٣	٠ر٥	—	٠ر٥	٠ر٩	—	٠ر٩
الصحه	٣٢ر٨	—	٣٢ر٨	١١ر٩	—	١١ر٩	٨ر٦	—	٨ر٦	٣ر٥	—	٣ر٥
الاعلام والثقافة والدين	٨ر٨	—	٨ر٨	٧ر٥	—	٧ر٥	٥ر٩	—	٥ر٩	٥ر٨	—	٥ر٨
المراكز الاجتماعيه	٠ر٨	—	٠ر٨	٠ر٨	—	٠ر٨	١ر٦	—	١ر٦	٢ر١	—	٢ر١
الاداره الحكومية	٩٠ر١	—	٩٠ر١	٨٣ر٧	—	٨٣ر٧	٤٨ر٨	—	٤٨ر٨	٤٧ر٨	—	٤٧ر٨
استثمارات غير مصنفه	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—	—
اجمالي	٣٠٥ر٤	—	٣٠٥ر٤	٢٦٣ر٥	—	١٦٣ر٥	١٢٦ر٥	—	١٢٦ر٥	١١٠ر٦	—	١١٠ر٦
اجمالي التكوين الرأسمالي	٣٩٩ر٧	١٦٤ر٦	٥٦٤ر٣	٣٣٢ر٩	١٥٧ر٧	٤٩٠ر٦	٣٩١ر٩	١٥٢ر٣	٤٤٤ر٣	٣٠٨ر٣	١٩٩ر٠	٥٠٧ر٣

جدول (٧) الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصاديه خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠)
(مليون ريال عماني وبالاسعار الجاريه)

القطاعات	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨٠
القطاعات النفطيه:											
النفط الخام	٧١ر٦	٧٣ر٩	٧٦ر٤	٩٤ر٥	٣٨٩ر٠	٤٨٦ر٨	٥١٧ر٥	٥٣٢ر٨	٤٩١ر١	٧١٢ر٧	١٢٦٧ر٢
الغاز الطبيعي	—	—	—	—	—	—	—	—	١ر٩	٦ر٣	١٢ر٣
اجمالي	٧١ر٦	٧٣ر٩	٧٦ر٤	٩٤ر٥	٣٨٩ر٠	٤٨٦ر٨	٥١٧ر٥	٥٣٢ر٨	٤٩٣ر٠	٧١٨ر٩	١٢٧٩ر٥
القطاعات غير النفطيه											
أ- السلعيه											
الزراعه والاسماك	١٦ر٦	١٦ر٨	١٧ر٠	١٦ر٧	١٧ر٤	٢٠ر٢	١٨ر٢	٢٤ر١	٣٠ر٧	٤٠ر٣	٥٢ر٦
التعدين والمحاجر	—	—	—	—	—	—	—	—	٠ر٨	٠ر٨	١ر٠
المناعه التحويليه	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٣	٠ر٦	٢ر٠	٢ر١	٤ر٣	٦ر٧	٨ر٥	١١ر٥	١٥ر٦
التشييد والبناء	٨ر٥	٣٠ر٤	٢٢ر٦	٢٤ر٠	٥٨ر٠	٧٠ر٨	٨٨ر٥	٧٨ر٠	٧١ر٤	٨٦ر١	١١٧ر٨
اجمالي (أ)	٢٥ر٣	٣٧ر٤	٣٩ر٩	٤١ر٣	٧٧ر٤	٩٣ر١	١١١ر١	١٠٨ر٨	١١١ر٤	١٣٨ر٧	١٨٧ر٠
ب - الخدميه											
الكهرباء والمياه	١ر٠	٠ر٣	٠ر٧	٠ر٩	١ر٣	١ر٨	٦ر٤	٩ر٣	١٠ر٥	١١ر١	١٦ر٠
التجاره والسياحه	١ر٦	٣ر٨	٣ر٨	٨ر٣	٣٧ر٣	٣٨ر٥	٧٦ر٥	٩٤ر٣	١٠٤ر٠	١٢٧ر١	١٨٨ر٣
النقل والمواصلات	٠ر٧	١ر٢	٣ر٢	٤ر٤	١٢ر٣	٢٣ر٥	١٣ر٥	١٧ر٦	٣٠ر٧	٣٥ر٥	٣٨ر٣
البنوك والتامين وخدمات الاعمال	٠ر٦	٠ر٧	٠ر٨	٠ر٩	٣ر٥	٩ر٨	٣٥ر٩	٣٧ر٤	٣٧ر٣	٣٨ر٥	٥٥ر٩
ملكية العقارات	١ر٥	٢ر١	٢ر٥	٢ر٩	٤ر٨	٩ر٣	٦٦ر١	٦٨ر٨	٧٢ر٨	٨٤ر٦	١٠٦ر٩
خدمات المجتمع العامه	١ر٠	١ر٧	٢ر٥	٣ر١	٦ر٧	٨ر٤	٤ر٤	٥ر٨	٧ر٦	٩ر٦	١٣ر٠
منتجوا الخدمات الحكوميه	٢ر٣	٤ر١	١١ر٠	١٣ر١	٤٦ر٤	٥٣ر٠	٦٩ر٣	٩٠ر٥	١٠٩ر٣	١٣٧ر٩	١٩٤ر٦
اجمالي (ب)	٧ر٨	١٣ر٨	٢٤ر٥	٣٣ر٦	١٠٢ر١	١٤٤ر٣	٢٦٢ر١	٣١٣ر٥	٣٥٢ر١	٤٤٤ر٣	٦١٣ر٠
اجمالي (أ + ب)	٣٣ر١	٥١ر٣	٦٤ر٤	٧٤ر٩	١٧٩ر٥	٢٣٧ر٤	٣٧٣ر٣	٤٢٢ر٣	٤٦٣ر٥	٥٨٣ر٠	٨٠٠ر٠
يطرح :											
خدمات مصرفيه محتسبه	—	—	—	—	—	—	(١٠ر٩)	(١٢ر٩)	(١٤ر٣)	(١٩ر٠)	(٣٤ر٦)
يجمع :											
الرسوم الجمركيه	—	—	—	—	—	—	٤ر٥	٤ر٦	٤ر٦	٧ر٠	٨ر٦
الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	١٠٤ر٧	١٢٥ر١	١٤٠ر٨	١٦٩ر٤	٥٦٨ر٥	٧٢٤ر٣	٨٨٤ر٣	٩٤٦ر٨	٩٤٥ر٠	١٢٨٩ر٩	٣٠٦٣ر٥

المصدر: سلطنة عمان - مجلس التنمية - الكتاب الاحصائي السنوي للسنوات ١٩٨٦، ١٩٨٨، ١٩٩١

تابع جدول (٧) الناتج المحلي الاجمالي حسب القطاعات الاقتصاديه خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠)
(مليون ريال عماني وبالاسعار الجاريه)

القطاعات	١٩٨١	١٩٨٢	١٩٨٣	١٩٨٤	١٩٨٥	١٩٨٦	١٩٨٧	١٩٨٨	١٩٨٩	١٩٩٠
القطاعات النفطيه:										
النفط الخام	١٤٥٦ر١	١٤٠٢ر٠	١٣٥٣ر٣	١٤٠٨ر٧	١٦٢٩ر١	١٠٢٤ر٦	١٣٦٢ر٠	١١٤٢ر٧	١٤١٧ر٢	٢٠٠٣ر٨
الغاز الطبيعي	١٧ر٧	١٨ر٩	٢٥ر٨	٣٣ر٦	٣٦ر٠	٣٨ر٥	٤٢ر٧	٤٤ر٤	٤٤ر٨	٥٠ر٤
اجمالي	١٤٧٣ر٨	١٤٢٠ر٩	١٣٧٩ر١	١٤٤٣ر٣	١٦٧٥ر١	١٠٦٣ر١	١٤٠٤ر٧	١١٨٨ر١	١٤٦٢ر٠	٢٠٥٤ر٣
القطاعات غير النفطيه										
أ- السلعيه										
الزراعه والاسماك	٦٢ر١	٦٦ر١	٨٠ر٦	٨٩ر٠	٩٣ر٧	٩٥ر٩	١٠٥ر٤	١٢٣ر٦	١١٧ر١	١٢٦ر٩
التعدين والمحاجر	٢ر٦	٣ر٨	٥ر٥	٧ر٣	٨ر٨	٩ر٣	٨ر٣	١٤ر٠	١٦ر٦	١٣ر٨
الصناعه التحويليه	٢٧ر٠	٣٩ر٦	٦٧ر١	٩١ر٣	٨٢ر٣	١٠٣ر١	١١١ر٥	١٢٢ر٧	١٣٧ر١	١٥١ر١
التشييد والبناء	١٤٤ر٩	١٦٩ر٨	١٨٧ر٤	٢٣٦ر٩	٢٤٣ر٣	٢٣٠ر٨	١٣٧ر٠	١٣٦ر٠	١٠٦ر٠	١٣٤ر٧
اجمالي (أ)	٢٣٦ر٦	٢٧٩ر٣	٣٤٠ر٦	٤١٤ر٣	٤٢٧ر٠	٤٢٩ر١	٣٦٣ر٣	٣٨٦ر٣	٣٧٦ر٨	٤١٦ر٥
ب - الخدميه										
الكهرباء والمياه	١٨ر٧	٣١ر٣	٢٤ر٠	٣٣ر٧	٣٦ر٨	٤٠ر٣	٤٣ر٥	٤٦ر٣	٤٨ر٣	٥١ر٣
التجاره والسياحه	٢٥١ر٣	٢٩٩ر٥	٣١٥ر٧	٣٦٩ر٠	٤٢٨ر٠	٣٨٣ر٣	٣٢٧ر٣	٢٨٨ر٨	٣٩٣ر٦	٤٦٧ر١
النقل والمواصلات	٥٣ر٨	٦٤ر٩	٧٢ر٩	٨٤ر٥	٩٩ر٦	١٠٣ر٤	٩٧ر٧	١٠٨ر٣	١١٢ر٣	١٣٣ر٣
البنوك والتامين										
وخدمات الاعمال	٧٥ر٨	٩٣ر٩	٩٧ر٧	١٢١ر٨	١٣٦ر٥	١٣٧ر٤	١١٣ر٨	١١٣ر٧	١٢٦ر٣	١٣٥ر٣
ملكية العقارات	١٣٠ر٨	١٣٧ر٣	١٥٣ر٤	١٥٤ر١	١٥٩ر٤	١٤٣ر٨	١٤٦ر٥	١٥٥ر٧	١٦٥ر٣	١٨٥ر٣
خدمات المجتمع العامه	١٦ر٩	٣٠ر٧	٢٥ر٤	٣١ر٦	٣٦ر٠	٣٨ر٥	٤٠ر٤	٤٥ر٧	٤٩ر١	٥٦ر٦
منتجوا الخدمات الحكوميه	٣٦٠ر٥	٣٠٥ر٠	٣٦٠ر٠	٤٢٣ر٩	٤٧٧ر٩	٤٩٥ر٨	٥٠٩ر٩	٥٢٥ر٣	٥٤٨ر٧	٦٥٦ر٧
اجمالي (ب)	٨٠٧ر٨	٩٤٣ر٦	١٠٤٨ر١	١٢١٧ر٦	١٢٧٤ر٣	١٣٤٣ر٤	١٢٧٩ر١	١٣٩٣ر٦	١٤٤٣ر٤	١٦٨٤ر٣
اجمالي (أ + ب)	١٠٤٤ر٤	١٢٢١ر٩	١٣٨٨ر٧	١٦٣١ر٩	١٨٠١ر٣	١٧٧١ر٥	١٦٤١ر٣	١٧٧٩ر٩	١٨٢٠ر٣	٢١٠٠ر٧
يطرح :										
خدمات مصرفيه محتسبه	(٣٩ر٠)	(٤٣ر٩)	(٤٩ر٦)	(٥٩ر٣)	(٦٣ر٦)	(٧١ر٣)	(٧٠ر٣)	(٧١ر٧)	(٨١ر٠)	(١٠٣ر٥)
يجمع :										
الرسوم الجمركيه	١١ر٣	١٤ر٧	٢١ر٧	٢١ر٧	٤١ر١	٣٧ر٠	٣٦ر٩	٣٩ر٦	٣٩ر٤	٣٣ر٦
الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق	٢٤٩٠ر٥	٢٦١٣ر٦	٢٧٣٩ر٩	٣٠٤٦ر٧	٣٤٥٣ر٨	٣٨٠٠ر٤	٣٠٠٢ر٦	٢٩٢٥ر٩	٣٢٣٠ر٦	٤٠٨٤ر٠

جدول (٨) تطور الانفاق على الناتج المحلي الاجمالي
بسعر السوق خلال الفتره ٧٥ - ١٩٩٠
(مليون ر.ع وبالاسعار الجاريه)

السنوات	الاستهلاك النهائي			التكوين الرأسمالي	صافي الصادرات سلع وخدمات	اجمالي الناتج
	خاص	حكومي	اجمالي			
١٩٧٥	١١٥,١	٢٢٩,٠	٣٤٤,١	٢٥٨,٠	١٢٢,١	٧٢٤,٢
١٩٧٦	١٨١,٦	٢٤٠,٩	٤٢٢,٥	٣١٧,١	١٤٤,٧	٨٨٤,٣
١٩٧٧	٢٤٦,٢	٢٦٨,٥	٥١٤,٧	٢٨٩,٥	١٤٢,٦	٩٤٦,٨
١٩٧٨	٣١٠,٣	٢٧٢,٣	٥٨٢,٦	٢٧٣,٥	٩٠,٨	٩٤٦,٩
١٩٧٩	٣٣٧,٤	٣٥٤,٧	٦٩٢,١	٣٣٥,٤	٢٦٢,٤	١٢٨٩,٩
١٩٨٠	٥٧٦,٨	٤٩٩,٢	١٠٧٦,٠	٤٦٥,٧	٥٢١,٨	٢٠٦٣,٥
١٩٨١	٥٩٠,٦	٦٥٦,٤	١٢٤٧,٠	٥٨٣,٥	٦٦٠,٠	٢٤٩٠,٥
١٩٨٢	٧٩٤,٧	٧١٥,٢	١٥٠٩,٩	٧٠٦,٧	٣٩٧,٠	٢٦١٣,٦
١٩٨٣	٨٠٢,٢	٧٧٩,٨	١٥٨٢,٠	٧٣٦,٩	٤٢١,٠	٢٧٣٩,٩
١٩٨٤	٩٣٨,٥	٨٠٨,٠	١٧٤٦,٥	٩١٣,٢	٣٨٧,٠	٣٠٤٦,٧
١٩٨٥	١١٢٥,٦	٩٣٨,١	٢٠٦٣,٧	٩٥٣,١	٤٣٧,٠	٣٤٥٣,٨
١٩٨٦	١٠٣٠,٠	٩٣٩,٠	١٩٤٩,٠	٨٩٨,٤	(٤٧,٠)	٢٨٠٠,٤
١٩٨٧	٩٢٩,٦	٩١٣,٧	١٨٤٣,٣	٥٦٤,٣	٥٩٥,٠	٣٠٠٢,٦
١٩٨٨	١١٧٩,٨	٩٥٦,٠	٢١٣٥,٨	٥١١,١	٢٧٩,٠	٢٩٢٥,٩
١٩٨٩	١٢٨٤,٨	٩٧٥,٦	٢٢٦٠,٤	٤٤٤,٢	٥٢٦,٠	٣٢٣٠,٦
١٩٩٠	١٥٣٢,٥	١١٦٥,٢	٢٦٩٧,٧	٥٠٧,٣	٨٧٩,٠	٤٠٨٤,٠

المصـــــدر: - بيانات عام ١٩٧٥ من الخطه الخمسيه الثانيه - مرجع سابق .
- باقي السنوات من الكتاب الاحصائي السنوي - مرجع سابق اصـــدارات ١٩٨٥، ١٩٨٨ ، ١٩٩١.

جدول (٩) تطور اجمالي الصادرات عمانية المنشأ
خلال الفتره ٧١ - ١٩٩٠

(مليون ر.ع وبالاسعار الجاريه)

السنوات	الصادرات النفطيه	الصادرات غير النفطيه	اجمالي الصادرات
١٩٧١	٨٧,٦	٠,٤	٨٨,٠
١٩٧٢	٨٨,٢	٠,٤	٨٨,٦
١٩٧٣	١١٤,٣	٠,٦	١١٤,٩
١٩٧٤	٤١٧,٧	٠,٤	٤١٨,١
١٩٧٥	٤٨٨,١	١,١	٤٨٩,٢
١٩٧٦	٥٤٣,٨	١,٤	٥٤٥,٢
١٩٧٧	٥٤٥,٩	١,٢	٥٤٧,١
١٩٧٨	٥٢١,٨	٣,٣	٥٢٥,١
١٩٧٩	٧٤٥,٧	٤,٧	٧٥٠,٤
١٩٨٠	١٢٤٤,٦	٤,٦	١٢٤٩,٢
١٩٨١	١٥٢٦,٤	٦,٦	١٥٣٣,٠
١٩٨٢	١٤٠٩,٦	٧,٧	١٤١٧,٣
١٩٨٣	١٣٤٦,٦	١٠,٧	١٣٥٧,٣
١٩٨٤	١٤٠١,٠	١٧,٢	١٤١٨,٢
١٩٨٥	١٥٩٧,٠	٢٢,٨	١٦١٩,٨
١٩٨٦	٩٨١,٠	٢٦,٦	١٠٠٧,٦
١٩٨٧	١٣٢٨,٠	٣٩,٠	١٣٦٧,٠
١٩٨٨	١١٠١,٧	٦٢,٩	١١٦٤,٦
١٩٨٩	١٣١٣,٦	٦٦,٦	١٣٨٠,٢
١٩٩٠	١٨٢٨,٨	٦٨,٩	١٨٩٧,٧

المصـــــدر: سلطنة عمان - مجلس التنميه - الكتاب الاحصائي الســـــوي للسنوات ١٩٨٥، ١٩٨٨، ١٩٩١.

جدول (١٠) تطور الصادرات غير النفطيه عمانية المنشأ
خلال الفتره ٧١ - ١٩٩٠
(الف ر.ع وبالاسعار الجاريه)

السنوات	زراعيه	نحاس كاثودي	اخرى(١)	اجمالي
١٩٧١	٤٢٩,٨	—	—	٤٢٩,٨
١٩٧٢	٣٩٤,١	—	—	٣٩٤,١
١٩٧٣	٦٠٩,١	—	—	٦٠٩,١
١٩٧٤	٤٣٠,٣	—	—	٤٣٠,٣
١٩٧٥	١٠٧٨,٣	—	—	١٠٧٨,٣
١٩٧٦	١٤٠٩,٥	—	—	١٤٠٩,٥
١٩٧٧	١٢٠٧,٠	—	—	١٢٠٧,٠
١٩٧٨	٣٣٢٢,٩	—	—	٣٣٢٢,٩
١٩٧٩	٤٧١٧,١	—	—	٤٧١٧,١
١٩٨٠	٤٥٦٣,٥	—	—	٤٥٦٣,٥
١٩٨١	٦٥٨٣,٨	—	—	٦٥٨٣,٨
١٩٨٢	٧٧٣٨,٥	—	—	٧٧٣٨,٥
١٩٨٣	٨٧٥٧,٣	١٩٤٧,٨	—	١٠٧٠٥,١
١٩٨٤	١١٤٨٥,٤	٥٧٤١,٠	—	١٧٢٢٦,٤
١٩٨٥	١٦٢٧٣,٤	٦٥٦٠,٣	—	٢٢٨٣٣,٧
١٩٨٦	١٦٩٥١,١	٩١٤٧,٤	٥٠٠,٦	٢٦٥٩٩,١
١٩٨٧	١٩٤٤٣,٦	٩٥٨٩,١	٩٨٤٣,٣	٣٨٨٧٦,٠
١٩٨٨	٣٩٠٧٦,٦	١٧٣٩٦,٤	١٦٤٥٧,٠	٦٢٩٣٠,٠
١٩٨٩	٣٥٩٥٥,٧	١٩٠٧٤,٤	٢١٥٠٧,٩	٦٦٥٢٨,٠
١٩٩٠	٣٧٣٦١,٣	١٢٦٣٧,٣	٢٨٨٥٧,٤	٦٨٨٥٦,٠

المصـــــدر: للسنوات من ٧١ الى ١٩٨٠ - الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٨٥.
للسنوات من ٨١ الى ١٩٨٥ - احصاءات التجاره الخارجيه ١٩٨٨.
للسنوات من ٨٦ الى ١٩٩٠ - النشره الاقتصاديه للبنـــك المركزي العماني المجلد السابع عشر العدد (٣) ١٩٩١.

(١) حسب النشره الاقتصاديه للبنك المركزي يتكون معظم هـــذه الصادرات من سلع مصنعه محليه

جدول (١١) تطور الخدمات الصحيه
خلال الفتره ٧١ - ١٩٩٠

السنوات	عدد الاسره	عدد الاطباء	عدد هيئة التمريض	التكاليف الصحيه مليون ر.ع
١٩٧١	٢١٦	٤٦	٧٧	٢,٨
١٩٧٢	٥٢٦	٦١	١١٥	٤,١
١٩٧٣	٦٦٤	٨٤	٢٠٨	٤,٤
١٩٧٤	٩٣٤	١٥٠	٣٣٥	١٢,٢
١٩٧٥	١٠٠٠	١٤٧	٤١١	١٤,٧
١٩٧٦	١٢٢٥	١٦٠	٥٢٢	١٧,٦
١٩٧٧	١٤٠٩	٢٠٢	٦٢٤	١٢,١
١٩٧٨	١٤٠٩	٢٠٨	٦٥٩	١٥,٩
١٩٧٩	١٤٢٨	٢١٥	٦٨٧	١٧,٧
١٩٨٠	١٧٨٤	٢٩٤	٨٥٧	٢٣,٢
١٩٨١	١٨٦٦	٣٤٨	١٠٢٥	٣١,٣
١٩٨٢	٢٠٤١	٣٨٥	١١٦٤	٣٦,٨
١٩٨٣	٢١٣٣	٤٦٥	١٣٨٦	٤٥,٨
١٩٨٤	٢٥٨٧	٥٧٢	١٧٥٢	٦٢,٣
١٩٨٥	٢٨١٣	٦٢٨	١٩٤٧	٧٢,٢
١٩٨٦	٢٨٤١	٦٧٤	٢٠٥٧	٧٩,٨
١٩٨٧	٣٤٥٠	٨٢٦	٢٩٧٢	٦٤,٠
١٩٨٨	٣٣١٦	٩٠٧	٣٢٦٠	٦٥,٢
١٩٨٩	٣٣٦٠	٩١٩	٣٢٧٤	٧٢,٧
١٩٩٠	٣٤٣١	٩٩٤	٣٥١٢	٧٢,٩

المصـــدر : سلطنة عمان - مجلس التنميه - الكتاب الاحصائي السنوي ١٩٩١.

جدول (١٢) تطور الخدمات التعليميه
خلال الفتره ٧١ - ١٩٩٠

السنوات	الفصول	المدرسون	عـــدد الطـــلاب			التكاليف التعليميه
	عـــدد	عـــدد	ذكـــور	انـــاث	اجمالي	مليون ر.ع
١٩٧١	٣٤٥	٤٤٥	١٣٣٨٢	١٩٥٢	١٥٣٣٤	١,٣
١٩٧٢	٥٦٦	٧٣٥	٢٠٤١١	٤٠٦٩	٢٤٤٨٠	٢,٦
١٩٧٣	٨٩٩	١١٩٥	٢٧٦٩١	٧٨٧٤	٣٥٥٦٥	٣,٦
١٩٧٤	١٣٨٤	٢١١٥	٣٧٢٠٠	١٢٣٧٨	٤٩٥٧٨	٥,٦
١٩٧٥	١٦١٧	١٩٨٠	٤١٠٦٠	١٥٠٤٤	٥٦١٠٤	٩,٤
١٩٧٦	٢٠٢٧	١٨٨٢	٤٦٩٨١	١٨٤٦٥	٦٥٤٤٦	١٢,٧
١٩٧٧	٢٤٢٤	٣٥٦٨	٥٤٠٤٢	٢٢٣٩٩	٧٦٤٤١	٢٠,٠
١٩٧٨	٢٨٣٠	٣٨٧٥	٥٩٨٢٥	٢٦٦٥٩	٨٦٤٨٤	٢٥,٩
١٩٧٩	٣١٧٥	٤١٦٤	٦٥٥٣٢	٣٠٠٨٧	٩٥٦١٩	٢٧,٥
١٩٨٠	٣٦٦٠	٥٢٥٩	٧٢٧٢٢	٣٥٦٠٢	١٠٨٣٢٣	٣٧,٩
١٩٨١	٤١٩٣	٦٠١٧	٨٠٢٢٦	٤١٩١٧	١٢٢١٤٣	٥٤,٣
١٩٨٢	٤٧٦٨	٤٨٢٧	٩١٤٩٣	٥١٥٣٩	١٤٣٠٣٢	٧٦,١
١٩٨٣	٥٤٤٧	٧٨٢٢	١٠٢٩٨٥	٦٣٤٠٠	١٦٦٣٨٥	٩٧,٧
١٩٨٤	٦١٦٢	٨٣٧٤	١١٦٦٩٢	٧٨٧٠٨	١٩٥٤٠٠	٩٦,٦
١٩٨٥	٧٢٠١	١٠١٣١	١٢٨٥٣٤	٩٣١٦٠	٢٢١٦٩٤	٩٩,٣
١٩٨٦	٨٠٧٧	١١٤٦٧	١٤٠١٢٧	١٠٧٤١٩	٢٤٧٥٤٦	١١٥,٢
١٩٨٧	٨٥٦٧	١٢٣١٦	١٥٠٩٨٠	١٢١٠٣٨	٢٧٢٠١٨	١١٦,٦
١٩٨٨	٩٣٠٢	١٣٢٥٠	١٦٣٢٢٢	١٣٥٢٠٤	٢٩٨٤٢٦	١١٦,٥
١٩٨٩	١٠٠٠١	١٤١١٣	١١٧٤٥٧	١٤٩٦٧٤	٣٢٧١٣١	١١٤,٣
١٩٩٠	١٠٨٦٠	١٥٥٨٧	١٩٢٩٨٥	١٦٧٠٨١	٣٦٠٠٦٦	١٣٥,٥

المصـــدر: نفس المصدر السابق.